الموسم الثاني
للانصات المركزي

المتحدث الرسمي:مع وحدة الصف الكردستاني ولن نغلق باب الحوار والتفاهم

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 27
الثلاثاء
2022/01/25
No. : 7613

لن نساوم على استحقاقاتنا

الدكتور برهم مرشحنا لمنصب رئيس الجمهورية

دورة ثانية في مسيرة الصدارة

في زمن يطغى عليه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لم يكن سهلا على الانصات المركزي السير بهدوء في ثنايا ومتاهات الاحداث والوقائع والمعلومات،فرغم اضافة طابع ديجيتالي لطبعتها الالكترونية،وجدنا صعوبة في الوصول الى قرائنا وقررنا قبل عشرين عاما التخلي عن جعل الخبر وايصاله للقراء هدفا بل اختيار التحليل لمايصلهم من الاخبار وقد وفقنا في مسعانا هذا و جعلناها يومية تحليلية اضافة الى صبغتها التوثيقية ولكن يوما بعد يوم تتقدم هذه التكنولوجيا المعلوماتية لتثقل كاهلنا وتدفعنا اما الى الركون او الغوص في غمار هذا التقدم اليومي المستمر .

بعد الدعم والتشجيع الكبيرين من لدن رئاسة الاتحاد الوطني وقيادته حول اهمية استمرار مسيرة الانصات المركزي مع مراعاة تطور مسارات الاعلام الجديد قررنا الانتقال الى موسم جديد من الانصات المركزي انسجاما مع متطلبات المرحلة تقنيا و سياسيا واعلاميا،ففي بدايات اصدارها كانت الانصات المركزي تعتمد على التنصت على المحطات الاذاعية والفضائية ولكن في المرحلة الحالية ترصد الاحداث واتجاهاتها وابرز البحوث والدراسات من خلال شبكات الانترنت لذلك وبعد مشاورات دقيقة مع اكاديميين وخبراء ومن ضمنهم السيد سترات عبدالله مسؤول مكتب الاعلام، قررنا اختيار اسم «المرصد » للدورة الثانية لمسيرة الانصات المركزي الحافلة بالانجازات البحثية والخبرية والتحليلية ،ولم نكتف بذلك بل شددنا العزم على اهداء قرائنا من النخبة السياسية والاعلامية موقعا رصينا لايقل دوره عن المرصد مع تفعيل نشاطات المؤسسة في منصات التواصل الاجتماعي بمايكفل الوصول الى ابعد مساحة داخليا وخارجيا واكبر عدد من القراء .

استجابتنا لمقتضيات المرحلة لاتعني نهاية الانصات المركزي بقدر ماتعني السير قدما في الصدارة كدورة ثانية باسم مختلف و ادوات جديدة ولكن بنفس النهج الذي علمنا الرئيس مام جلال السير عليه خدمة للحقيقة وللكلمة الصادقة الهادفة .

ونحن نضع امامكم العدد التجريبي لـ«المرصد» لازلنا في طور اكتمال الموقع التحليلي والتوثيقي وعازمون على اهداء طبعة ورقية جديدة قريبا لقرائنا من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار .

تحية واعتزاز لمسيرة الانصات المركزي في دورتها الاولى ولكل من قدم لها يد العون وساهم في اغنائها لتسير الان في ركب «المرصد «بثقة واقتدار.

ومن الله التوفيق

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

في هذا العدد ....

❖ العراق واقليم كردستان

بيان المجلس القيادي : وحدة صف الاتحاد الوطني لإنجاز المهام المستقبلية

المتحدث: اتفاقات الديمقراطي لا تخدم مطلقا العملية السياسية وكيان اقليم كردستان

ستران عبداللَّه : وحدة الصف عند الديمقراطي يعني الانصياع له

معركة كردية خالصة.. انتخابات رئاسة العراق تشتعل

الاتحاد الوطني الكردستاني: PUKmedia منبر إعلامي رصين

تاكيدات على اهمية التوافق بشأن تشكيل حكومة جديدة في العراق

استذكار مهيب لصقر كرميان مامه ريشه

رئيسا الجمهورية والوزراء: تكاتف القوى الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار

واشنطن تؤكد دعمها للعراق في تعزيز الأمن والاستقرار محليا وإقليميا

ملف خاص: حراك مكثف لحسم التحالفات

❖ رؤى حول العراق

سعد جاسم الكعبي: رئاسة الجمهورية ..استحقاق ام اتفاق!!

عدالت عبداللَّه: العراق وتَصَدُّع البيت الشيعي والكُردي..!

صافيناز محمد أحمد: تطورات المشهد السياسى العراقي وجدلية الكتلة البرلمانية الأكبر

أبعاد زيارة قاآني للعراق ولقائه الصدر والإطار التنسيقي

❖ المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

دميرتاش لأردوغان: لن نسمح للحكومة أن تحاول كسر إرادتنا

برهان الدين دوران : توقّعات المشهد السياسي التركي عام ٢٠٢٢

طلحة كوش : ٢٠٢١ عام الأزمات مع الإتحاد الأوروبي وضياع فرص

❖ المرصد السوري و الملف الكردي

اقتحام غويران ...مقتل مئات الارهابيين واشادات دولية بشجاعة قسد

❖ اوكرانيا ..صراع الاقطاب

طبول الحرب تدق.. تحرك للناتو وتحذير بريطاني وتأهب أوكراني

انتوني بلينكن: "مخاطر العدوان الروسي على أوكرانيا وما وراءها"

❖ رؤى و قضـايـــا عالميـــة

الاتحاد الاوروبي يعزز موقعه عالمياً عبر مشروع «البوصلة الاستراتيجية»

فوزي سُليمان: طَبيعةُ الصّراعات الدّوليّة واتّجاهاتها

تعزيز الثقة والمضي قدما بجرأة والعمل سويا على بناء عالم جميل

بلاغ صادر عن اجتماع المجلس القيادي :

وحدة صف الاتحاد الوطني لإنجاز المهام المستقبلية

عقد المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني اجتماعه يوم الأحد ٢٠٢٢/١/٢٣، في مدينة السليمانية، بحضور السيد بافل جلال طالباني، والذي تم فيه بحث مستجدات الأوضاع السياسية الراهنة في العراق والاستحقاقات الدستورية لشعب كردستان في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

وقد أجرى الاجتماع تقييما جادا لهذه المسألة، ورأى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد تصرف بصورة انفرادية وخارج رغبة وإرادة وحدة صف الشعب الكردي وقواه السياسية، بإبرام اتفاق مع بعض القوى السياسية، وفي إطار هذا الاتفاق قدم الحزب مرشحه لمنصب رئاسة الجمهورية.

وبهذا الصدد سلط السيد بافل جلال طالباني الضوء على المستجدات الراهنة، مؤكدا أنه بسبب تقديم الطرف الآخر مرشحه بعيدا عن مبدأ التوافق، فإن من حق الاتحاد الوطني أيضا أن يعتبر منصب رئاسة الجمهورية من استحقاق شعب كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني، لذا فإنه يدافع عن حقه هذا ولن يساوم عليه، كما تبين أن الادعاءات التي زعمت أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لديه مشكلة فقط مع مرشح الاتحاد الوطني للمنصب، وإن تم تغيير المرشح من قبل الاتحاد الوطني فإن الحزب الديمقراطي بدوره سيسحب مرشحه، عارية عن الصحة، واتضح أن كل ذلك كان للتضليل والهدف الرئيس هو نيل منصب رئاسة الجمهورية، بعيدا عن التنسيق مع القوى الكردستانية وخاصة الاتحاد الوطني الكردستاني، وباتفاق مع بعض الأطراف العراقية الأخرى.

كما ناقش المجلس القيادي بإسهاب، خيارات الاتحاد الوطني إزاء البنود الأساسية لبرنامج الحكومة العراقية القادمة ومنصب رئاسة الجمهورية، مشددا على أنه من الضروري في هذه المرحلة الذود عن استحقاقات شعب كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني وحمايتها، وبهذا الصدد قرر المجلس تقديم الدعم الكامل لمرشح الاتحاد الوطني لمنصب رئيس الجمهورية وهو السيد الدكتور برهم أحمد صالح.

وفي الختام جدد المجلس القيادي التأكيد على وحدة صف الاتحاد الوطني لإنجاز المهام المستقبلية.

ردا على بيان المتحدث باسم الحزب الديمقراطي:

اتفاقات الديمقراطي لا تخدم مطلقا العملية السياسية في العراق وكيان اقليم كردستان

رد المتحدث الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني امين باباشيخ بتصريح صحفي، على بيان المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفيما يأتي نص التصريح:

ان بيان اجتماع المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني يوم الأحد ٢٠٢٢/١/٢٣، تضمن توضيحا للحقائق الى الرأي العام، لان جهودنا خلال المفاوضات التي انطلقت مباشرة بعد اعلان نتائج انتخابات تشرين الاول من العام المنصرم، تركزت حول التوجه الى بغداد والتفاوض مع الاطراف السياسية العراقية الشيعية والسنية، موحدين وبمشروع وطني موحد، ولكن للاسف تفاجأنا بإبرام الحزب الديمقراطي اتفاقا مع اطراف اخرى من دون علمنا وعلم الجهات الاخرى، وهو اتفاق لا يخدم مطلقا العملية السياسية في العراق والحقوق الدستورية وكيان اقليم كردستان.

لقد تفاوض السيد بافل جلال طالباني ووفود الاتحاد الوطني الكردستاني منذ الوهلة الاولى وبصلاحيات تامة وقرار وطني مستقل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعيدا عن التفرد والاحتكار في القرار السياسي. ولكن للاسف، فإن وفود الحزب الديمقراطي كانوا يحضرون الى الاجتماعات بنوايا يملؤها الشك والتضليل.

إن عدم توصل الاتحاد الوطني الكردستاني لاتفاق رصين مع الديمقراطي الكردستاني، يعود الى أنهم لم يهيئوا الأجواء لذلك، وكانوا يرومون توقيع اتفاق غير شفاف معنا.

إن عدم مشاركة كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني النيابية في الجلسة الأولى لمجلس النواب، كان بسبب مواقف محافظ كركوك وكالة راكان الجبوري ومشكلة كركوك والمناطق المتنازع عليها، ولم يكن لانتخاب هيئة رئاسة البرلمان أية علاقة بالأمر.

وفما يخص قرار مرشحنا لرئاسة الجمهورية، فإن إصرارنا على ترشيح الرئيس برهم صالح لدورة رئاسية ثانية، يعود لإيماننا ومعنا قوى وطنية واسعة، بأنه سيكون حاميا لدستور العراق الاتحادي ومدافعا عن مصالح الشعب العراقي بجميع أطيافه ومكوناته، وهو الطريق نفسه الذي سار عليه نواب كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني.

إن الاتحاد الوطني الكردستاني كان دوما مع وحدة الصف الكردستاني، وحاول جاهدا في سبيل ذلك، ولكن حين أدركنا أن الحزب الديمقراطي دخل المفاوضات والعملية السياسية في العراق بأجواء من التضليل والضبابية، شعرنا بخطورة تلك المحاولات، وأنها لا تصب في خدمة العملية الديمقراطية وحقوق الشعب العراقي الدستورية وكيان اقليم كردستان، لذلك ومن منطلق ايماننا الثابت والراسخ بالسبل الدستورية والديمقراطية في العملية السياسية بالعراق، قدمنا مرشحنا لرئاسة الجمهورية بموافقة ورضا الكثير من الأطراف العراقية والكردستانية الاخرى.

وفي الختام نجدد التأكيد على أن الاتحاد الوطني الكردستاني كان ومازال مؤمنا ايمانا راسخا بمبدأ الحوار والمفاوضات لحل المشاكل، ولن نغلق باب الحوار، من أجل المصلحة العامة.

ستران عبدالله : وحدة الصف عند الديمقراطي يعني الانصياع له

انتقد عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني ستران عبدالله، الاحد، سياسات الديمقراطي الكردستاني في التفرد وابرام اتفاقات مع قوى سياسية خارج إرادة وحدة صف شعب كردستان وقواه السياسية، فيما اعتبر ان وحدة الصف عند الديمقراطي يعني الانصياع له.

وقال عبدالله وهو مسؤول اعلام الاتحاد الوطني أيضا، ان "التعددية في مناطق نفوذ الاتحاد الوطني تسببت في استحواذ الديمقراطي الكردستاني على معظم مناصب اقليم كردستان"، منتقدا الديمقراطي لـ"ابرامه اتفاقا مع جهات عراقية خارج ارادة وحدة الصف".

واكد عبدالله ان "وحدة الصف عند الديمقراطي يعني الانصياع له"، معتبرا انه "لايجوز للديمقراطي عقد اتفاقات مع القوى العراقية متجاوزا الاتحاد الوطني وقوى كردستان الاخرى أو على حسابهم".

هريم كمال آغا: الدكتور برهم صالح يلعب دورا محوريا في العملية السياسية

الى ذلك أكد عضو في المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني يوم الاثنين، ان منصب رئيس الجمهورية من حصة الكرد، والاتحاد الوطني الكردستاني تحديدا، لافتا الى ان الدكتور برهم صالح من تلامذة فقيد الامة الرئيس مام جلال.

وقال القيادي هريم كمال آغا في تصريح خاص لـPUKmedia: ان الاتحاد الوطني الكردستاني قرر ترشيح الدكتور برهم صالح لمنصب رئيس الجمهورية، موضحا، ان الدكتور برهم صالح من طلاب فقيد الامة الرئيس مام جلال، ولديه خبرة ونزاهة واستطاع العمل وفق الدستور ويلعب دورا محوريا في العملية السياسية.

واضاف: ان اغلبية المجلس القيادي صوت لترشيح الدكتور برهم صالح لمنصب رئيس الجمهورية، مؤكدا ان برهم صالح يحظى بدعم الشيعية والسنة لخبرته بمواجهة التحديات والمعرقلات وسياسته ونهجه الثابت بما يصب مصلحة الجميع.

«رئيس الجمهورية عمل على تأمين رواتب موظفي إقليم كردستان»

من جهته أكد النائب السابق شيروان ميرزا ان رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح لعب دورا في ضمان حصة إقليم كردستان من الموازنات الاتحادية في الاعوام المنصرمة.

وقال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب السابق شيروان ميرزا في حديث لـ PUKmedia، اليوم الاثنين، انه في مراحل مناقشة اقرار الموازنة في العام ٢٠٢١ كان رئيس الجمهورية برهم صالح يدعو اللجنة المالية الى الاجتماع معه ومناقشة مشروع القانون معه وكان يلح على تقريب وجهات النظر بشأن الخلافات بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية ويشدد على حصة الاقليم وضرورة إنصاف جميع الاطراف حسب الدستور والقوانين. واضاف ان رئيس الجمهورية دائما كان ما يعطي النصيحة والارشادات للوفد الكردي الذي كان يتحاور مع الحكومة

الاتحادية، ودائما ما كان يتواصل مع رئيس الوزراء الاتحادي ووزير المالية الاتحادية والجهات المعنية بإقرار الموازنة وحصة اقليم كردستان لتقريب وجهات النظر وضمان حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية.

وشدد النائب السابق شيروان ميرزا على ان رئيس الجمهورية دائما كان له دور في تقريب وجهات النظر وكيفية ضمان رواتب موظفي اقليم كردستان، حيث كان ولايزال يشدد على ضرورة فصل رواتب الموظفين عن الخلافات السياسية والمشكلات الاخرى بين الاقليم والحكومة الاتحادية لأن الرواتب حق للموظفين ولا يمكن قطعها جراء خلاف سياسي.

«ترشيح برهم صالح لرئاسة الجمهورية قرار مهم ومصيري»

واعتبرت نائبة سابقة، الاثنين، أن اعادة ترشيح برهم صالح لمنصب رئاسة الجمهورية قرار مهم اتخذه الاتحاد الوطني الكردستاني، وفيما عزت ذلك الى اصداره قرارات مهمة خلال فترته الرئاسية، اعتبرت ان صالح دبلوماسي ناجح كذلك على الصعيد الدولي.

وقالت النائبة ألماس فاضل في تصريح، ان "الدكتور برهم صالح لعب دورا لافتا في تطوير المهام وصادق على افضل القرارات وهو اعادة الاموال المنهوبة التي حاربته جهات كثيرة"، مبينة ان القرار "ساهم في اعادة القسم الاعظم من الاموال المنهوبة الى العراق، وهذا انجاز عظيم".

واضافت فاضل انه "لاشك ان اعادة ترشيح الدكتور برهم صالح لمنصب رئاسة الجمهورية، قرار مهم ومصيري يتخذه الاتحاد الوطني"، عازية ذلك الى ان "صالح يحظى بشعبية على المستوى العراقي وهو دبلوماسي ناجح على المستوى الدولي".

«برهم صالح هو الأنسب بين المرشحين لرئاسة الجمهورية»

من جانبه أكد محلل سياسي، ان الدكتور برهم احمد صالح هو الانسب بين جميع المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية لانه نجح بشكل كبير في ادارة منصب رئيس الجمهورية.

وقال المحلل السياسي واثق الجابري خلال تصريح خاص لـPUKmedia: ان العراق خلال الفترة الماضية مر بأزمات كبيرة وكانت المرحلة الماضية اصعب الدورات البرلمانية والسياسية في العراق.

واضاف: ان المرحلة الماضية خضعت للعديد من التجاذبات السياسية والتظاهرات والصراعات السياسية بالاضافة الى ان الدكتور برهم أحمد صالح كان نقطة توازن بين جميع الاطراف السياسية.

واوضح: ان ترشيح الاتحاد الوطني الكردستاني للدكتور برهم احمد صالح لدورة ثانية لمنصب رئيس الجمهورية هو استكمال للمرحلة الماضية وعلى القوى السياسية ان تقدر خطورة المرحلة المقبلة واختيار انسب شخص لمنصب رئيس الجمهورية للسنوات المقبلة.

وقال: ان الدكتور برهم صالح هو الانسب بين المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، لانه شخص متوازن ويحمل مسؤولية الوفاق السياسي وهو شخص مؤثر بالتوازن السياسي.

معركة كردية خالصة.. انتخابات رئاسة العراق تشتعل

الحزب الديمقراطي تحالف مع الصدريين وتحالف تقدم و عزم وتجاهل شريكه الأساسي

*سكاي نيوز عربية

عشية بت المحكمة الاتحادية العليا في العراق بشرعية الجلسة الأولى للبرلمان الجديد من عدمها، يبدو أن الخلاف بين الحزبين الرئيسيين، الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستانيين، حول منصب رئاسة جمهورية العراق قد بلغ نقطة اللاعودة.

ومن الواضح أن الحزبين سيخوضان معركة رئاسة العراق بمرشحين متنافسين، هما الرئيس العراقي الحالي برهم صالح عن الاتحاد الوطني الكردستاني، ووزير الخارجية العراقي السابق هوشيار زيباري عن الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ويعتبر مراقبون هذه المعركة الوشيكة تكرارا لسيناريو ٢٠١٨ عندما فاز مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني آنذاك، الرئيس الحالي برهم صالح.

وكانت وسائل الإعلام في إقليم كردستان العراق أعلنت عن لقاء جمع رئيسي الحزبين مسعود بارزاني وبافل طالباني، السبت، وعدم توصلهما خلاله لاتفاق حول المرشح الكردي الموحد لرئاسة العراق.

وفي اليوم التالي، عقد المجلس القيادي للاتحاد الوطني، اجتماعا موسعا صدر عنه بلاغ أعلن فيه تقديم برهم صالح كمرشح وحيد للاتحاد لمنصب الرئيس العراقي القادم.

وجاء في البيان الذي عده معلقون، شديد اللهجة :»بسبب تقديم الطرف الآخر مرشحه بعيدا عن مبدأ التوافق، فإن من حق الاتحاد الوطني أيضا أن يعتبر منصب رئاسة الجمهورية من استحقاق شعب كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني، لذا فإنه يدافع عن حقه هذا ولن يساوم عليه».

وتابع: «كما تبين أن الادعاءات التي زعمت أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لديه مشكلة فقط مع مرشح الاتحاد الوطني للمنصب، وإن تم تغيير المرشح من قبل الاتحاد الوطني فإن الحزب الديمقراطي بدوره سيسحب مرشحه، عارية عن الصحة، وأتضح أن كل ذلك كان للتضليل والهدف الرئيس هو نيل منصب رئاسة الجمهورية، بعيدا عن التنسيق مع القوى الكردستانية وخاصة الاتحاد الوطني الكردستاني، وباتفاق مع بعض الأطراف العراقية الأخرى».

وختم البيان بالتأكيد على تقديم الدعم الكامل لمرشح الاتحاد الوطني لمنصب رئيس الجمهورية، أي برهم صالح.

ويتوقع مراقبون أن موقف الديمقراطي سيكون المضي في تقديم مرشحه الرئاسي هوشيار زيباري.

وتعليقا على ذلك، يقول الباحث والكاتب السياسي، طارق جوهر، في لقاء مع سكاي نيوز عربية :»مع الأسف الآن بتنا وجها لوجه أمام اعادة سيناريو ٢٠١٨، عندما اختلف الكرد حول مرشحهم لرئاسة العراق، ولا حاجة للاشارة هنا إلى أخطار هذا التشرذم الكردي على الدور والموقع الكرديين في بغداد، وهو ما يحدث مجددا».

ويتابع جوهر :»يبدو أن الحزب الديمقراطي الكردستاني قرر استغلال تحالفه مع الصدريين وتحالف تقدم عزم لفرض مرشحه للرئاسة، والتنصل بالتالي عمليا من التوافق مع شريكه الأساسي، الاتحاد الوطني الكردستاني، وهذا التوجه بالغ الخطورة ويحمل تداعيات سلبية للغاية على الاستقرار والتوازن السياسي في إقليم كردستان والعراق ككل».

من جانبه، يرى الكاتب والمحلل السياسي، علي البيدر لموقع «سكاي نيوز عربية»: «الاستحقاقات الانتخابية الجديدة باتت هي المحك لتحديد شكل وطبيعة التوليفة السياسية الحاكمة في العراق هذه المرة، على عكس المعهود على مدى نحو عقدين من الزمن».

ويضيف البيدر: «الكرد ليسوا استثناءا هنا عن بقية المكونات العراقية، فالحزب الديمقراطي الكردستاني لكونه أكبر وأول الكتل الكردية البرلمانية وفق نتائج الانتخابات العامة الأخيرة، عبر حصده ٣١ مقعدا، من حقه الظفر بمنصب رئيس الجمهورية العراقية، بعد أن تولى الاتحاد الوطني ذلك المنصب على مدى أكثر من عقد ونصف».

وعلى مدى الدورات الانتخابية الأربعة الماضية، والكرد يشغلون منصب رئاسة العراق منذ العام ٢٠٠٦، حيث أن رؤساء الجمهورية الثلاث، الذين تعاقبوا على المنصب هم من الاتحاد الوطني الكردستاني، عبر تولي الأمين العام للحزب جلال طالباني، المنصب لدورتين متتاليتين، كأول رئيس كردي في تاريخ العراق.

وخلف طالباني في منصب الرئاسة القيادي في حزبه فؤاد معصوم في العام ٢٠١٤، والذي خلفه في العام ٢٠١٨ الرئيس العراقي الحالي برهم صالح، بعد منافسة محمومة مع منافسه، مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني فؤاد حسين، الذي يشغل الآن منصب وزير الخارجية العراقي.

وحسب العرف السائد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يذهب منصب رئيس العراق إلى الكرد، ورئاسة الوزراء إلى الشيعة، ورئاسة البرلمان إلى السنة.

الاتحاد الوطني الكردستاني:

PUKmedia منبر إعلامي رصين

وجه بافل جلال طالباني برقية تهنئة الى موقع PUKmedia بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس الموقع، فيما يأتي نصب البرقية:

الاعزاء رئيس التحرير والكوادر الاعلامية في موقع PUKmedia..

بمناسبة الذكرى الـ١٩ لتأسيس هذا المنبر الاعلامي المهم والرصين لاعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، أتقدم اليكم بأحر التهاني والتبريكات، آمل أن تكونوا دوما في تطور وتقدم مطرد.

PUKmedia كمنبر اعلامي جديد ضرورة مرحلية، وبالتزامن مع تنفيذ مهامه المهنية والاعلامية كلسان حال الاتحاد الوطني الكردستاني، عليه تطوير مهامه لكي يكون بمستوى التطورات والاستمرار بسياسة المصداقية والالتزام بالاسس الاعلامية بشكل عصري، وان يكون كما كان دوما مصدرا موثوقاً به لدى ابناء شعب كردستان والشارع العربي والدولي.

أدعمكم واساندكم في خطواتكم المقبلة لتطوير رسالتكم الاعلامية.

بافل جلال طالباني

PUKmedia ملتزم بمهنية العمل الصحفي

السادة رئيس التحرير والاعلاميون والكوادر في موقع PUKmedia

بمناسبة تأسيس هذا المنبر الاعلامي الغني للاتحاد الوطني الكردستاني، أتوجه بأحر التهاني لكم، واتمنى لكم النجاح.

للعام الجديد من عمر PUKmedia، اتمنى ان يكون هذا الموقع في المقدمة من حيث المتابعين بين المواقع الكردستانية والعراقية وفعالا اكثر في الاهتمام بهموم جماهير شعب كردستان. وفي زاوية هذا الموقع الرصين للاتحاد الوطني يجب نقل الاحداث والمعلومات للقراء.

ما يبعث على السرور التزامكم الدائم بمهنية العمل الصحفي في توضيح المواضيع والملفات، لذلك ادعوكم الى تطوير اعمالكم بنفس المسلك.

مرة اخرى أهنئكم آملا لكم دوام التطور.

قوباد طالباني

المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال

تاكيدات على اهمية التوافق بشأن تشكيل حكومة جديدة في العراق

بحث قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كردستان، بمدينة اربيل، مع جينين بلاسخارت الممثلة الخاصة للامين العام للامم المتحدة في العراق، مستجدات الاوضاع والمتغيرات السياسية في العراق واقليم كردستان.

وخلال الاجتماع، أكد الجانبان، أهمية استمرار المفاوضات بين الاطراف السياسية، لتقريب وجهات النظر وايجاد مخرج من اجل الوصول الى التوافق بشأن تشكيل حكومة جديدة في العراق.

وبهذا الصدد، أكد نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كردستان، أهمية وحدة خطاب القوى والاطراف الكردستانية من أجل حماية المكاسب الدستورية، والمصلحة العامة، مشيرا الى انه مثلما يولى الاهتمام بالخطاب الكردي من المهم تنظيم البيت الشيعي والاطراف السنية للوصول الى التوافق حول تشكيل حكومة خدمية بإدارة رشيدة تحظى برضا جميع الاطراف.

وفي جانب آخر من الاجتماع، اشار قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كردستان، الى خطوات الاصلاح في حكومة اقليم كردستان واستمرارها.

*** والتقى نائب رئيس وزراء اقليم كردستان قوباد طالباني الاثنين ٢٠٢٢/١/٢٤، في مدينة اربيل، القنصل البريطاني العام في اقليم كردستان ديفيد هانت.

وجرى خلال اللقاء، بحث آخر التطورات على الساحة السياسة في اقليم كردستان والعراق، خاصة مسألة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وحسم المناصب.

وأجمع الطرفان، على ضرورة اتخاذ طريق الحوار البناء ومساعي تقارب وجهات نظر الاطراف السياسية وجعل فكرة التوافق والعمل المشترك اساس العمل لتشكيل حكومة خدمية جديدة.

وبشان دور الكرد، اكد الطرفان اهمية وحدة الصف الكردي في بغداد، بشكل تكون الحقوق والمستحقات الدستورية لاقليم كردستان من اولوية الحوار.

وفي جانب اخر من اللقاء، جرى بحث العلاقات الثنائية بين اقليم كردستان وبريطانيا، وفي هذا الشان، تم التاكيد على جهود تمتين العلاقات في جميع المجالات.

***الى ذلك استقبل نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، جينين بلاسخارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق.

وناقش الجانبان في اللقاء آخر مستجدات العملية السياسية العراقية وانتخاب هيئة رئاسة مجلس النواب وجهود تشكيل الحكومة الاتحادية العراقية القادمة.

وأكدا أهمية حماية الأمن والاستقرار السياسي في العراق وتوصل القوى والأطراف إلى تفاهم مشترك جامع لحل المشاكل وتكوين حكومة قادرة على تجاوز التحديات وعلى خدمة المصالح العليا للبلد وكل مكوناته، وحل المشاكل وخاصة مشاكل أربيل – بغداد وفق الدستور.

وفيما يخص الانتخابات القادمة لبرلمان إقليم كردستان، اتفق الجانبان في الرأي على أهمية إجرائها في موعدها.

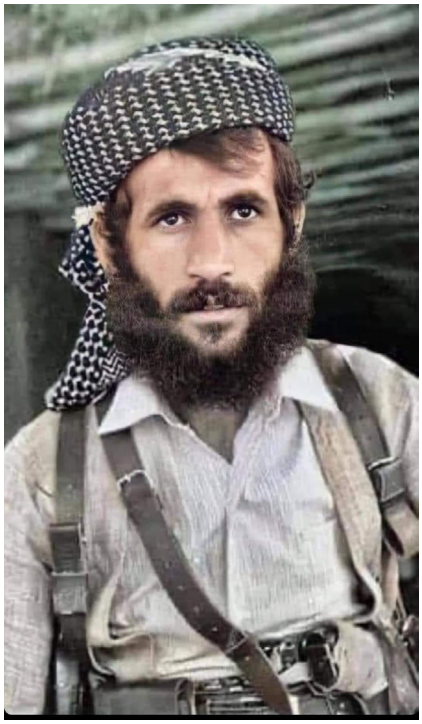

استذكار مهيب لصقر كرميان مامه ريشه

PUKmedia

استذكر قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال يوم الاثنين، اسطورة الكفاح المسلح (مامه ريشه) الذي استشهد يوم ١٩٨٥/١/٢٤، هو واثنان من رفاقه البيشمركة بقرية (حسن آوا).

ونشر طالباني عبر صفحته الشخصية على « فيسبوك»: «صقر كرميان، النجم اللامع للثورة والنضال، بروحه الطاهرة، القافلة تستمر، سنتسمر ولن نساوم على حقوقنا». واضاف: «مامه ريشه، الشجاع والفدائي، لن ننساك ابدا».

كركوك تستذكر المناضل مامه ريشه

هذا وبمناسبة مرور ٣٧ عاما على استشهاد المناضل البطل، بيشمركه الاتحاد الوطني الكردستاني «مامه ريشه»، وبحضور روند ملا محمود مسؤول مركز تنظيمات كركوك للاتحاد الوطني الكردستاني وعدد من قياديي الاتحاد ومسؤولين حزبيين وحكوميين وجماهير غفيرة، جرى في حي شورجة بمدينة كركوك وفي موقع نصب البيشمركة والمناضل الشهيد مامه ريشه، تجمع جماهيري حاشد بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لاستشهاده.

وفي كلمة له خلال المراسيم ثمن مسؤول مركز تنظيمات كركوك للاتحاد الوطني الكردستاني الدور البطولي لبيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني الشهيد مامه ريشه في الدفاع المشرف عن قضية الكرد ومقارعة النظام البعثي البائد، مشيرا الى ان الشهيد مامه ريشة سطر اروع الملاحم البطولية ضد النظام الدكتاتوري البائد، الذي كان يحسب له الف حساب.

مامه ريشه.. أسطورة الكفاح المسلح

بعد النكسة التي اصيبت بها ثورة شعب كردستان، واحتلال قرى وقصبات كردستان من قبل ازلام النظام البعثي البائد، ظهرت في منطقة جباري وهموند وقره حسن، قوة (٤ جباري) بقيادة الشهيد مامه ريشه الذي اصبح اسطورة الكفاح المسلح.

مامه ريشه، أسمه نجم الدين شكر رؤوف، من مواليد ١٩٥٥ ولد في قرية طالبان في منطقة كرميان، من عائلة كردية أصيلة داخل بيئة نظيفة وصافية ومحبة لقوميتهم الكردية، لذلك ومنذ نعومة أظافره تولدت عنده الروح الوطنية، وفي العام ١٩٧٠ كانت من أهم أمنياته أن يصبح فدائياً وينضم إلى الإنتفاضة الفلسطينية. وفي العام ١٩٧٨ عندما مارس النظام البعثي البائد أبشع سياساته في مناطق إقليم كردستان ألا وهي سياسية التعريب والتهجير القسري، اندفع مامه ريشه إلى حمل السلاح والإنضمام إلى صفوف قوات البيشمركة والقتال ضد أزلام النظام البعثي ضد القهر والإضطهاد.

الشهيد مامه ريشه خلال فترة زمنية وجيزة برز من بين المئات من قوات البيشمركة وبذلك كان صمام الأمان

لأكثرية العمليات الفدائية، كما وأشتهر بسرعة البرق وأمسى العدو يحسبون له ألف ألف حساب، وبذلك حقق الإنتصارات الواحدة تلو الأخرى في أغلب المناطق المنبسطة والمجاورة لمدينة كركوك.

ومع كل عملية قام بها البطل مام ريشه ضد الظلم والطغيان كانت تعلو من شهرته وتزيد محبته في قلوب شعب كردستان، وزرع مامه ريشه الرعب والهلع بين أجهزة النظام البعثي والعساكر والطائرات والمدفعية.

أكثر الملاحم كانت مليئة ببطولات قوات بيشمركة كردستان وكان لمامه ريشه دور بارز فيها، بداية من (تل العرب) إلى ملحمة تحرير قرية (بيتوانه)، تعرض البطل مامه ريشه الذي كان يلقب بـ(صقر كرميان) خلال معارك البيشمركة إلى الإصابة لأربعة مرات، إستشهد والده (مام شكر) وأخيه (أحمد) على يد أزلام النظام البعثي العام ١٩٨١.

مامه ريشه حاضر في قلوب ووجدان جميع المظلومين والمضطهدين والفقراء وهمة الثوار والمقاتلين الشرفاء اينما كانوا، أهتم به الناس وتغنوا ببطولاته وشجاعته وصبره وتضحياته.

مامه ريشه سيدخل كركوك هذه الليلة

جميع الأجهزة وبضمنها قيادة الجيش بأستخباراتها ومغاويرها تدخل في حالة إنذار من الدرجة الأولى، بمجرد ان تسمع هذا الخبر، ينطلق مامه ريشه كالصقر الى كركوك والمناطق المجاورة لها لتنفيذ العمليات الفدائية وتحقيق الانتصارات، في كركوك واطرافها والتي تحتوي:

* مقر قيادة الفيلق الأول.
* مقر إحدى فرق الحرس الجمهوري.
* مقر منظومة الاستخبارات الشرقية وعشرات المراكز الأستخباراتية كأستخبارات الفيلق ومواقع الفيلق وغيرها.
* مقر قيادة مكتب تنظيم الشمال لحزب البعث المنحل.
* مقر قيادة قاعدة كركوك الجوية حيث عشرات المقاتلات المختلفة والسمتيات.
* مقر مديريات للأمن والأمن الشمالي.
* مقر تنظيمات حزب البعث المنحل في جانبي كركوك.
* الآلاف من الجيش الشعبي.

استطاع مامه ريشه ورفاقه أن يزرعوا الرعب والهلع بين كل تلك الأجهزة والعساكر والطائرات والمدفعية!!!.

حصار جمجمال

في العام ١٩٨٣، وصلت انباء الى الشهيد مامه ريشه بأن ازلام النظام البعثي البائد يحاصرون ٣ من افراد البيشمركة في منزل في قضاء جمجمال، وعلى الفور توجه الشهيد مامه ريشه ورفاقه لنجدة البيشمركة وفك الحصار عنهم، وبحلول الليل وصل الشهيد مامه ريشه ورفاقه الى جمجمال، لكن المعركة كانت قد انتهت واستشهد البيشمركة الابطال بعد مقاومة بطولية وقتلهم العشرات من ازلام النظام البعثي البائد، فقرر الشهيد مامه ريشه الثأر للبيشمركة الشهداء، فهاجم هو ورفاقه مقرات الجيش والجيش الشعبي في قضاء جمجمال وقتلوا العشرات من ازلام النظام البعثي البائد وعادوا الى مناطقهم.

بطولة اخرى

في العام ١٩٨٣ ينطلق الشهيد مامه ريشه و٤ من رفاقه الى منطقة قرهنجير لمهاجمة مقرات الجيش الشعبي في المنطقة، وبعد الهجوم على المقر وقتل العشرات من افراد الجيش الشعبي، انتشر ازلام النظام البائد في المنطقة للبحث من الشهيد مامه ريشه ورفاقه، وشاركت جميع صنوف الجيش والجيش الشعبي وازلام النظام البائد وطائرات مروحية في عملية البحث، لكن الشهيد مامه ريشه استطاع وبكل بسالة الاختباء بشكل جيد جداً من ازلام النظام البائد، بحيث كانوا لا يبعدون عنه سوى امتار قليلة لكنهم لم يتمكنوا من رؤيته ورفاقه، وكانوا يسمعونهم يقولون (اين ريشه؟، اين اختفى؟، هل سحبته السماء؟، هل هو من الجن ليختفي ويظهر بسرعة البرق؟.

من هو مامه ريشه

الشهيد البطل نجم الدين شكر رؤوف المعروف بـ(مامه ريشه)

* ولد الشهيد العام ١٩٥٥ في قرية طالبان التابعة لمنطقة كرميان.
* تولد عنده الأحساس الوطني منذ ريعان شبابه.
* اتصل بالثورة الفلسطينية في العام ١٩٧٠ واصبح فدائياً.
* انضم الى صفوف قوات البيشمركة في العام ١٩٧٨، عندما قام النظام البعثي بتنفيذ سياسات التعريب والتهجير والظلم والاضطهاد ضد أبناء شعب كردستان.
* كان للشهيد (مامه ريشه) دور بارز وكبير في تنفيذ العمليات العسكرية ضد أزلام النظام البائد.
* في العام ١٩٧٩ واصل الشهيد نضاله في صفوف قوات البيشمركة ضمن القاطع الرابع في منطقة بازيان. بعد ذلك اصبح قائد لقوة (٤ جباري)، حيث زرع الشهيد الرعب والهلع بين ازلام النظام البعثي بشجاعته وتصديه لهم، حيث لقب بـ(صقر كرميان).
* إستشهد والده (شكر) وأخيه (أحمد) على يد أزلام النظام البعثي في العام ١٩٨١.
* خاض الشهيد (مامه ريشه) العديد من الملاحم البطولية، وانتصر فيها هو وعدد قليل من رفاقه على الجيوش الجرارة للنظام البعثي البائد.
* استشهد الشهيد (مامه ريشه) في ١٩٨٥/١/٢٤، هو وأثنين من رفاقه البيشمركة في قرية (حسن ئاوا).

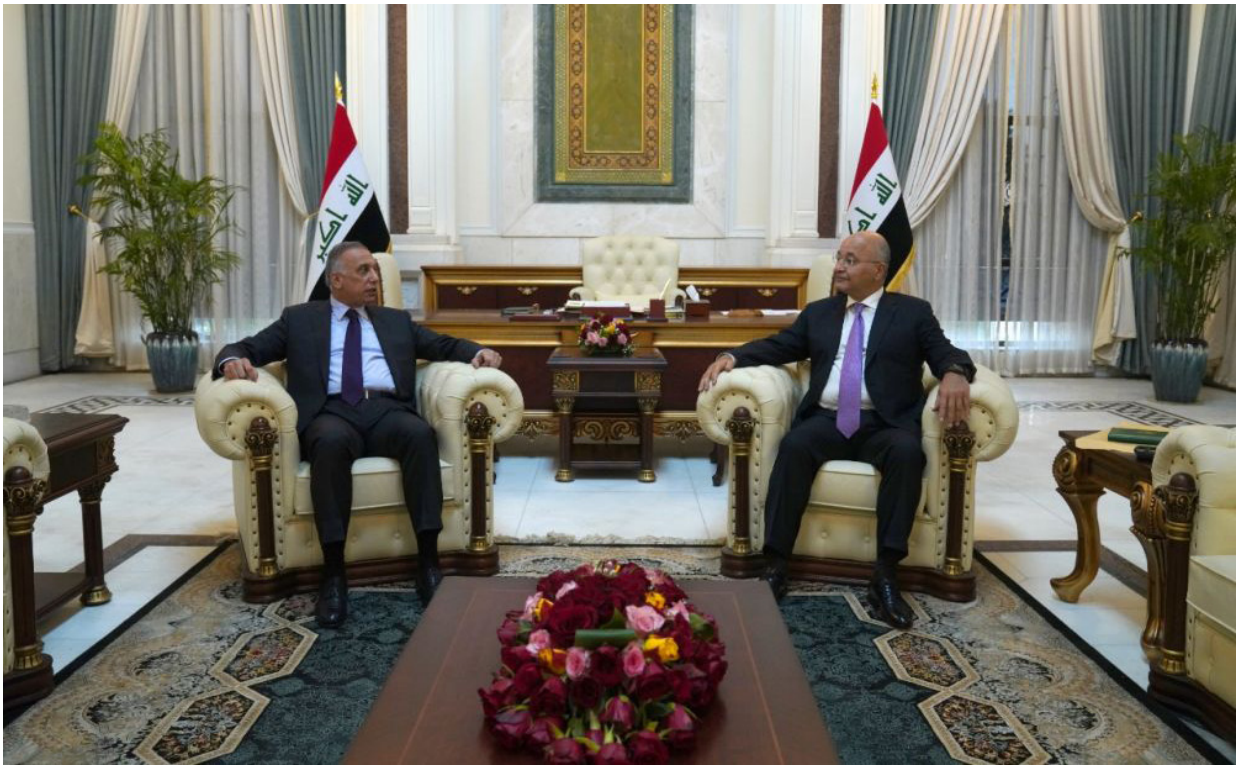

رئيسا الجمهورية والوزراء:
تكاتف القوى الوطنية لتحقيق الأمـن والشروع في الاستحقاقات الدستورية

المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

استقبل السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، السبت ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٢، رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي.وجرى، خلال اللقاء، بحث مجمل الأوضاع العامة في البلد، وتم التأكيد على أهمية حماية أمن واستقرار المواطنين وملاحقة فلول داعش، وقطع الطريق أمام محاولاته الإجرامية لاستهداف أمن المواطنين، وتوفير كل الدعم للقوات الأمنية في القيام بمهامها الجسام.

كما جرى التأكيد على أهمية تكاتف القوى الوطنية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، والشروع في الاستحقاقات الوطنية الدستورية، والتركيز على تلبية احتياجات المواطنين وتطلعاتهم في حياة حرّة كريمة.

نستحضر مواقف القضاء العراقي البطولية

هنأ رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح يوم الاحد، مناسبة يوم القضاء العراقي.

وقال الدكتور برهم صالح في تغريدة له عبر « تويتر»: «أتقدم بخالص التهاني والتبريكات لرئيس مجلس القضاء الاعلى والعاملين في السلطة القضائية في يوم القضاء العراقي».

وأضاف: «نستحضر مواقفهم البطولية والمشرفة في تطبيق القانون والعدالة ومكافحة الفساد رغم شتى التحديات والمصاعب، ونُحيي باجلال شهداء القضاء في سبيل ارساء دعائم العدل والحق».

واشنطن تؤكد دعمها للعراق في تعزيز الأمن والاستقرار

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء

استقبل رئيس مجلس الوزراء، مصطفى الكاظمي، الإثنين، السفير الأمريكي لدى العراق، ماثيو تولر والوفد المرافق له.وجرى خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة، وآفاق توسعة التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.وأكد رئيس مجلس الوزراء خلال اللقاء، حرص العراق على تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية، بالإضافة إلى التعاون الأمني ضمن أطر المشورة والتمكين والدعم الاستخباري، والحفاظ على سيادة العراق.

من جانبه أكد السفير تولر، دعم الولايات المتحدة لجهود العراق في تعزيز الأمن والاستقرار محليا وإقليميا، وكذلك تأييدها سعي الحكومة العراقية في مجال الإصلاح المالي والاقتصادي، بما ينعكس إيجاباً على فرص التنمية المستدامة وازدهار الاقتصاد العراقي.

الكاظمي يترأس اجتماعاً بشأن حادث العظيم ويتوعد بمحاسبة المقصرين

ترأس رئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي، الجمعة، اجتماعاً طارئاً للقيادات الأمنية والعسكرية في مقر قيادة العمليات المشتركة؛ لمناقشة الهجوم الإرهابي الذي نفّذته عصابات داعش الإرهابية في ناحية العظيم بمحافظة ديالى وأدى إلى استشهاد ضابط وعدد من الجنود.

وقدّم الكاظمي في مستهل الاجتماع تعازيه ومواساته إلى عوائل الشهداء سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يرحم الشهداء برحمته الواسعة، ويلهم ذويهم الصبر والسلوان، وتوعد بالثأر لدمائهم عبر عمليات عسكرية لملاحقة فلول داعش الإرهابي والإطاحة بقياداته، مستشهداً بالعمليات العسكرية التي نفذتها قواتنا البطلة في وقت سابق بمنطقة التاجي، وقتلت فيها عدداً من قيادات عصابات داعش الإرهابية.

وقال: إن فلول داعش قد قُصم ظهرها، وباتت ترتكب الجرائم عشوائياً بعد أن خسرت كلّ وجودها على الأرض، وتساقطت جحورها الواحد تلو الآخر تحت أقدام قواتنا المسلحة.

وجرى خلال الاجتماع استعراض النتائج الأولية للتحقيقات التي كان القائد العام للقوات المسلحة، قد وجّه بإجرائها بعد الحادث مباشرة، وشدّد الكاظمي على ضرورة عدم تكرار مثل هذه الخروقات الأمنية، ووجه الأجهزة الاستخبارية، والأمني الوطني بمضاعفة الجهد الاستخباري، ووجه سيادته بتعزيز التنسيق الأمني بين الأجهزة العسكرية والأمنية كافة.

وأكد القائد العام للقوات المسلحة خلال الاجتماع على المباشرة بإعادة تقييم لقيادات الأجهزة الأمنية والعسكرية في محافظة ديالى، وتشكيل لجان تفتيش لمتابعة تنفيذ التوجيهات الصادرة من سيادته فيما يتعلق بالخطط العسكرية واستكمال المتطلبات العسكرية.

وتوعد بمحاسبة كل المقصرين مهما كانت مناصبهم ورتبهم، وذلك في ضوء النتائج النهائية للتحقيقات، مؤكداً أن دماء العراقيين ودماء شبابنا ليست رخيصة، ومسؤوليتنا حماية الدم العراقي وتعزيز أمن البلد واستقراره.

وشهد الاجتماع استعراض التطورات الأمنية في عموم البلاد وعلى الحدود، ووجه القائد العام للقوات المسلحة بمضاعفة الجهد الأمني على الحدود العراقية السورية، بعد الأحداث التي شهدها سجن الحسكة السورية.

اجتماع طارئ لمناقشة أزمة الكهرباء

وترأس رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الاحد، اجتماعا طارئا ضم وزراء النفط والمالية والكهرباء وعددا من المسؤولين، خصص لمناقشة ازمة الطاقة الكهربائية التي تشهدها البلاد حاليا، بسبب زيادة الاحمال على الشبكة الكهربائية نتيجة موجة البرد الشديدة، وبسبب نقص الغاز المستورد من الجانب الإيراني.

واكد الكاظمي ان الحكومات السابقة لم تنوع مصادر استيراد الغاز واعتمدت مصدرا واحدا، ما ادى الى تدهور في انتاج الطاقة الكهربائية في حال نقص واردات الغاز او توقفها في حين سعت الحكومة الحالية الى توقيع عدة عقود عملاقة لاستثمار الغاز في مختلف الحقول النفطية لغرض وضع حل نهائي ووطني لهذه المشكلة خلال السنوات القليلة المقبلة.و لحراجة الوضع الحالي وجه السيد رئيس مجلس الوزراء وزارة النفط باتخاذ عدة اجراءات من شأنها المساهمة في توفير التيار الكهربائي للمواطنين وتعويض النقص الحاصل بانتاج الطاقة، حيث وجه سيادته بالآتي:

١- زيادة حصة المولدات الاهلية من وقود زيت الغاز في المناطق التي تشهد انقطاعات متعددة للتيار الكهربائي.

٢- متابعة ضمان توزيع الحصص المقررة للمواطنين من النفط الابيض وتوفير كميات اضافية في منافذ البيع.

٣- توفير الوقود السائل لمحطات انتاج الطاقة الكهربائية لتعويض النقص الحاصل في واردات الغاز المستورد من الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

مباحثات مع السفير البريطاني العلاقات الثنائية

استقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، السفير البريطاني لدى العراق مارك برايسون ريتشاردسون.

وشهد اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين العراق وبريطانيا، وأهمية تعزيزها في مختلف المجالات، فضلاً عن مناقشة عدد من الملفات ذات البعدين الإقليمي والدولي.

وجرى خلال اللقاء بحث التعاون الثنائي في المجال الأمني الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية بعد انتهاء الدور القتالي للتحالف الدولي. وكذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، والتأكيد على استمرار نهج الحكومة العراقية في اعتماد سياسة الحوار أساساً في التعامل مع العديد من القضايا الإقليمية، وبما يعزز مصالح العراق والمنطقة وأمنهما.

«تركيا تدعم العراق في حربه ضد الارهاب»

واستقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الأحد، سفير الجمهورية التركية لدى العراق علي رضا كوناي والوفد المرافق له.وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وأوجه التعاون في المجالات المختلفة، وعلى رأسها الجانب الاقتصادي والتبادل التجاري، وكذلك التعاون في المجال الأمني، والتأكيد على منع الجماعات الإرهابية من تهديد أمن العراق واستقرار المنطقة.

من جانبه نقل السفير التركي تحيات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للكاظمي، مؤكداً مساندة تركيا لجهود العراق في حربه على الإرهاب، وكذلك تعزيز الخطوات الدبلوماسية والاصلاحية التي اعتمدتها الحكومة العراقية.

بافل جلال طالباني يصل الى بغداد
وحراك مكثف لحسم التحالفات قبل قرار المحكمة الاتحادية

إعداد: المرصد

وصل وفد رفيع المستوى من الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة بافل جلال طالباني الى العاصمة بغداد، للتباحث مع الأطراف العراقية المختلفة حول تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

في غضون ذلك، ذكر مراقبون وأعضاء في بعض التيارات السياسية، أن هناك حراكاً مكثفاً من قبل القوى السياسية الرئيسة لحسم ملف التحالفات في ما بينها خلال اليومين المقبلين، مبينين أن ذلك الحراك يحاول استباق قرار المحكمة الاتحادية العليا بشأن دستورية الجلسة الأولى للبرلمان والذي يمكن أن يصدر في موعده يوم الثلاثاء المقبل.

في وقت أكد فيه رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، السبت، تماسك قوى الإطار التنسيقي في ما بينها.

وقال المالكي في تغريدة على "تويتر": إن "الإطار التنسيقي قوي ومتماسك وموقفه موحد، وأفكاره العملية لتشكيل الحكومة وإدارة الدولة تقوم على أساس الشراكة وتكامل المكونات فيها جميعاً تحت سقف الدستور". وأضاف أن "التنسيقي مجمع على التمسك بموقف واحد في (المشاركة أو عدمها) وهو حريص على أن تجتمع الأطراف جميعها في تشكيلات ائتلافية توافقية لمنع أي حالة تداعٍ للعملية السياسية".ويبدو أن تغريدة المالكي جاءت لترد على تكهنات تشظي "الإطار التنسيقي" وتفرقه بين منخرط في مشروع الكتلة الصدرية وآخر صوب المعارضة.

عضو بالنصر: لن يعبر أي مرشح لرئاسة الوزراء مالم يرغب به الإطار

كشف عضو ائتلاف النصر عقيل الرديني ان التيار الصدري تفاهم مع الإطار التنسيقي بشأن عدم عبور أي شخصية لا يرغب بها الاخير لتولي رئاسة الحكومة، وفقا لـ «تفاهمات» أولية.

وقال الرديني في تصريح لشبكة روداو الإعلامية، ان الاطار التنسيقي سعى منذ البداية الى «لملمة الاوراق والى مصلحة البلاد» مضيفا أن اي مصلحة سياسية «يذهب الاطار باتجاهها».

واستعبد الرديني ان تكون هناك «مشاكل كبيرة بين الاطار والتيار الصدري، عدا اختلاف بسيط بوجهات النظر حول

مستقبل العملية السياسية، هل هي حكومة مشاركة ام اغلبية وطنية».

وأكد على ان الاطار التنسيقي «يسعى الى المشاركة الوطنية باعتبار ان نتائج الانتخابات لم تفرز كتلا من الممكن ان تذهب الى المعارضة وتكون مؤثرة بهذا الاتجاه».

وحسب الرديني ان التيار الصدري «يسعى الى ان تكون هناك حكومة اغلبية وطنية في حين ان الاخوة الكرد ربما يدخلون في كتلة واحدة او بموقف موحد، والاخوة السنة حزموا امرهم ودخلو بتحالف موحد». وأشار الى ان الاطار «ينظر الى مصلحة البلاد بشكل عام أولا، كما وينظر الى مصلحته كمكون كبير وأساسي في الشعب العراقي، ويعتبر نفسه انه المكون ذي الاغلبية الواسعة في الطيف العراقي وهو ينظر على هذا المستوى».

الفياض: الصدر لن يشارك في «مؤامرة تمزيق البيت الشيعي»

واستبعد فالح الفياض رئيس تحالف العقد الوطني المنضوي تحت راية الإطار التنسيقي، ما وصفه «مشاركة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في مؤامرة تمزيق البيت الشيعي الملموسة».

وقال الفياض في بيان صادر عن مكتبه «ندعو إلى وحدة البيت السياسي الشيعي والتكامل بين الاطار والتيار»، مضيفاً أن «السيد الصدر لن يشارك في مؤامرة تمزيق البيت الشيعي التي نلمسها عند بعض الأطراف». وتابع، أن «الإطار التنسيقي ليس تجمعاً معادياً للكتلة الصدرية ولا احب القول أن الإطار متماسك في وجه الكتلة الصدرية»، مشيراً في الوقت ذاته إلى «صعوبة تحديد نهاية المشهد في ظل المتغيرات المستمرة التي تشهدها العملية السياسية».

وحذر الفياض من «أي اصطفافات غير بناءة جرت بقصد أو من غير قصد لتمزيق الصف الشيعي وان من يدفع باتجاه ذلك سيكون خصما سياسيا».

واعتبر الفياض أن «كل من يحاول او يفكر في أضعاف مكون الشيعي يساهم في انقسام العراق ولا يؤمن بالوطن».

تفاهمات جادة

من جانبه، قال المحلل السياسي الدكتور محمود عزو في حديث لـ"الصباح": إن "التحالفات وإيجاد أرضية للتفاهمات بين الإطار التنسيقي والكتلة الصدرية وصلت إلى مراحل متقدمة ولاسيما بعد أحداث الجلسة الأولى التي أدرك فيها الطرفان أنهما قد يعرضان البيت السياسي الشيعي للخطر في حالة الاستمرار على النهج المنفرد".

وأشار إلى أن "هناك تفاهمات جادة بين الطرفين من خلال زيارة هادي العامري للسيد الصدر واجتماع الكاظمي مع السيد الحكيم، واجتماع قوى الإطار التنسيقي للاتفاق على موضوع تشكيل الحكومة المقبلة، وهي بوادر تشير إلى تفكك الأزمة السياسية ولكنها تحتاج إلى جهود أكبر بين الطرفين الإطار والتيار، لاسيما في اختيار منصب رئيس الوزراء والكابينة الوزارية والمناصب الخاصة، فكلها تحتاج إلى تفاهمات أخرى".

وبين عزو أن "هناك شكوكاً في أن تضم الكتلة الأكبر كل قوى التنسيقي والتيار الصدري، خصوصاً بعد اعتراضات الأخير على وجود ائتلاف دولة القانون، وهذا الأمر قد يسحب تحالف الفتح وقوى الدولة وبعض الكتل الأخرى إلى جانب التيار الصدري من أجل أن لا يضعف الطرف الشيعي في مواجهة الطرفين السني والكردي".

التنسيقي: لا اتفاق على رئيس الوزراء المقبل

ووسط تصاعد وتيرة التصريحات الإعلاميَّة والتكهنات بشأن الشخصية المرشحة لتسنم منصب رئيس الوزراء المقبل المكلف بتشكيل الحكومة، أكد الإطار التنسيقي أن تلك الشخصية ستكون بعيدة كل البعد عن الأسماء المطروحة سابقاً، مستبعداً أن يتقبل إقصاء رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي للتحالف مع التيار الصدري.

وقال عضو الإطار النائب عن دولة القانون محمد الزيادي:إنَّ «الإطار التنسيقي عازم على تشكيل حكومة توافقية تضم جميع القوى السياسية». وأضاف أنه «إذا بتت المحكمة الاتحادية ببطلان الجلسة سيعاد انتخاب رئاسة البرلمان وستحدد أوقات دستورية جديدة»، مشيراً إلى أنَّ «مجريات الجلسة الأولى أربكت العملية السياسية والتوقيتات الدستورية».

ولفت إلى أنَّ «التنسيقي والتيار لم يتفقا على مرشحين لمنصب رئاسة الوزراء، وأنَّ رئيس الوزراء المقبل سيكون بعيداً كل البعد عن الأسماء المطروحة سابقاً».

بدوره، قال عضو الإطار القيادي في تحالف الفتح مختار الموسوي:إنَّ «ائتلاف دولة القانون جزء من تحالف الإطار التنسيقي ولا يمكن التخلي عن هذا الجزء المهم، كما أنَّ بناء الدول والإصلاح لا يكون بإقصاء الآخرين».

وأضاف أنه «من المستبعد إقصاء ائتلاف دولة القانون (وزعيمه نوري المالكي) من تحالف الإطار»، مشيراً إلى أنَّ «البلد والعملية السياسية لن يتوقفا على أحد أياً كان، لذلك يتوجب على الجميع نبذ الخلافات وجعل مصلحة العراق في الأولويات». ئورجح الموسوي أن»يتأخر كثيراً موعد تشكيل الحكومة المقبلة بسبب الخلافات الحاصلة بين الكتل السياسية الكبيرة».

تحذير من التشويش الإعلامي

وبينما تتضارب التصريحات بين «الانفراجة» و»الانغلاق» بشأن المباحثات بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري التي شغلت الشارعين السياسي والشعبي، جدد التنسيقي تأكيده على تماسك أطرافه واستمراره في المباحثات مع التيار للوصول إلى حل نهائي بما يخص الكتلة الأكبر وتشكيل الحكومة وتسمية رئيسها المقبل.

وقال النائب عن الإطار التنسيقي عارف الحمامي: إن «تغريدة رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي بشأن الإطار التنسيقي تؤكد قطعاً التماسك بين جميع أطرافه وكتله السياسية». وأضاف أن «ما صدر في الأيام الماضية بشأن وجود انقسامات داخل الإطار التنسيقي مجرد ادعاءات وشائعات لا أساس لها من الصحة»، وحذر الحمامي من «وجود هجمة وتشويش إعلامي من أجل الترويج لحدوث انقسام داخل الإطار التنسيقي»، لافتاً إلى أن « الإطار التنسيقي يواصل مشاوراته مع باقي الأطراف السياسية من أجل حلحلة الأمور والتفاهم بشأن المرحلة المقبلة». بدوره، قال النائب عن التنسيقي محمد الشمري: إن «المباحثات بين الإطار والتيار إيجابية نوعا ما، وإن الاتفاق قريب بينهما للدخول ككتلة واحدة إلى قبة البرلمان»، وأضاف أن «المباحثات بين التيار الصدري والإطار التنسيقي مستمرة لإذابة الجليد والعمل على توحيد الصفوف ككتلة شرعية واحدة داخل مجلس النواب».

«الخلافات لا تزال قائمة بين الطرفين»

في ذات السياق، قال النائب عن ائتلاف دولة القانون جاسم محمد جعفر: إن «ائتلاف دولة القانون ضمن كتلة الإطار التنسيقي التي لاتزال قوية ومتراصة تتفاوض باسم جميع قواها السياسية المنضوية بداخلها، ولا يوجد استبعاد لأحد في مفاوضات تشكيل الحكومة». وأضاف، أن «ائتلاف دولة القانون ليس ضعيفاً ولا تابعاً ليضع أحدهم (فيتو) عليه بشأن المشاركة في الحكومة من عدمها»، مشيراً إلى أن «الائتلاف جزء من الإطار وإذا تبين غير هذا فلنا الإمكانية في أن نكون أقوياء».

أما عضو تحالف الفتح مختار الموسوي، فذهب إلى أن احتمالات التوصل إلى اتفاق بين الإطار والتيار خلال الأيام المقبلة «ضعيفة جداً»، مبيناً أن «الخلافات لا تزال قائمة بين الطرفين».

وشبّه الموسوي البيت الشيعي حالياً بـ»الرجل المريض»، وهو الوصف الذي كان يطلق على الدولة العثمانية قبيل

انهيارها، موجهاً الدعوة إلى «الإطار التنسيقي والتيار الصدري للجلوس على طاولة حوار ليتم وضع مصلحة الشعب العراقي على قائمة الأولويات».

دولة القانون يعلق الآمال على تشكيل حكومة توافقية

وعلى الطرف الاخر، مازال ائتلاف دولة القانون يعلق الآمال على تشكيل حكومة توافقية رغم تراجع حظوظها، مشدداً على أن تحالفه مع شركائه ضمن مظلة الإطار التنسيقي قوية ولن تتجزأ وهو ما يشكك به العديد من المراقبين والمتابعين لحراك تحالف الفتح بزعامة هادي العامري واللقاءات التي يعقدها مع التيار الصدري من جهة والقوى السنية والكردية من جهة اخرى.

ويقول الخبير السياسي مناف الموسوي، إن «الحوارات السياسية تصل إلى نهاياتها بشأن انتخاب الرئاسات بعد أن انجزت عملية اختيار هيئة رئاسة البرلمان بأغلبية واضحة تظهر تفوق التيار الصدري وشركائه».

وتابع الموسوي، أن «المواقيت الدستورية سوف تجبر جميع الكتل السياسية على الاسراع في انتخاب رئيس الجمهورية ومن ثم تشكيل الحكومة المقبلة». وأشار، إلى أن «تحالف الفتح من جانبه لم يقف ساكتاً إزاء ما يجري من حراك سياسي، وبدأ يطلق حوارات من أجل البقاء بوصفه لاعباً مؤثراً في العملية السياسية، وأخذ دور الوسيط في مساعي لتقريب وجهات النظر بين القوى المختلفة».

ورأى الموسوي، أن «الجميع أصبح مقتنعاً في الذهاب مع التيار الصدري نحو حكومة الاغلبية الوطنية، وسوف تتكون لدينا أول مرة بعد ٢٠٠٣ كتلة معارضة داخل البرلمان تعمل على إنضاج الآليات الديمقراطية على نحو واضح». وشدد، على أن «جميع المؤشرات توصلنا إلى نتيجة بأن مجلس النواب سوف ينقسم إلى كتلتين الأولى داعمة للحكومة معروفة المعالم ومسؤولة عن الاداء التنفيذي وأخرى في المعارضة تقوم وتراقب وتشخص الأخطاء».

ويواصل الموسوي، أن «واحدة من القراءات السياسية بأن تذهب بعض قوى الإطار التنسيقي إلى التيار الصدري بعد أن فشلت في اقناعه بالعودة، ممثلة بتحالف الفتح». ويجد، ان «ائتلاف دولة القانون هو الوحيد الذي لن يكون بتحالف مع الصدريين وهو لديه عدد جيد من النواب بإمكانه ان يمارس دوره المعارض على أتم وجه، بشرط أن تكون هذه المعارضة بناءة وليست مؤذية كما لوح به بعض قادة الائتلاف عبر تصريحات لهم في وسائل الإعلام مؤخراً».

«تغيير كبير في المشهد السياسي خلال الايام المقبلة»

وتحدث الموسوي، عن «تغيير كبير في المشهد السياسي خلال الايام المقبلة، وهو المشروع الذي قاده التيار الصدري منذ البداية بأن تكون لدينا عملية سياسية تستند إلى الدستور فيها طرف يتولى إدارة الدولة وآخر يراقب ويشخص الاخطاء». وأوضح، «تغريدات زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أصبحت واضحة للكافة، بأنها ترفض التدخلات الشرقية والغربية في تشكيل الحكومة، وضرورة أن يخرج العراق من عباءة المحاصصة نحو الإصلاح الحقيقي والبناء والشامل لمجمل العملية السياسية».

ومضى الموسوي، إلى أن «الوضع في العراق يسير باتجاه أن يكون القرار وطنياً، وتشكل الحكومة على أسس صحيحة رغم محاولات إفشال هذه الجهود عبر تهديدات أو استهداف بالقنابل لمقرات الأحزاب لكنها لن تنجح في نهاية المطاف».

ونجح التيار الصدري في أول جولة بكسب انتخابات رئاسة مجلس النواب وذلك بتحالف غير معلن مع كتلتي تقدم وعزم إضافة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني.

تيار الحكمة: ٨٪ من الأصوات ستحكم العراق

هذا واعلن تيار الحكمة الوطني انه لن يشارك في الحكومة المقبلة ولن يشارك ايضا في المعارضة، لافتا الى ان الحكومة المقبلة التي ستحكم العراق تشكل ٨٪ من أصوات البلاد.

عضو الهيئة العامة لتيار الحكمة الوطني محمد الكناني اوضح لشبكة روداو الإعلامية، أن تيار الحكمة «قرر عدم المشاركة لا بالحكومة ولا بالمعارضة ونبقى في العملية السياسية».

وأضاف الكناني ان تيار الحكمة سيرتب «أوراقه الداخلية»، مؤكدا ان تياره يمثل «شريحة كبيرة من المجتمع العراقي». وأشار الى أن الاطار التنسيقي «لديه اصوات كثيرة وثقل كبير في الشارع، ويجب ان لايستهان به، وهو يشعر الان بأنه مقصى». وبيّن موقف تياره من حكومة الاغلبية الوطنية بالقول: «لا توجد لدينا مشكلة حول حكومة الاغلبية الوطنية باتفاق الصدر مع السنة والكرد، ونحن من دعاتها ولكن الاغلبية الوطنية التي لاتتسبب بأزمة مستقبلية».

وحسب عضو الهيئة العامة لتيار الحكمة الوطني أن الاطار التنسيقي «يريد ان يكون هنالك حسم بالموقف كالاخوة الكرد والسنة، كما فعل الاخوة السنة باجتماعهم»، وتنظيم امرهم.

مابين الاغلبية والتوافقية..

بدوره، أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون جواد عويز الغزالي، ان جميع الانظمة الديمقراطية في البلدان التي تعاني أزمات تتعاون فيها القوى السياسية من اجل النهوض بالواقع العام للبلد وتكون الحكومات فيها توافقية بغية تحقيق هذا الهدف.

وقال الغزالي في حديث للسومرية نيوز، ان «جميع الانظمة الديمقراطية في البلدان التي تعاني أزمات تتعاون فيها القوى السياسية من اجل النهوض بالواقع العام للبلد وتكون الحكومات فيها توافقية بغية تحقيق هذا الهدف»، مبينا ان «العراق يعاني العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية وجميعها تتطلب ان تكون جميع الكتل يد واحدة وان تشترك في حكومة واحدة قادرة على مواجهة هذه الأزمات».

وأضاف الغزالي، ان «هنالك حتى اللحظة خطين سياسيين أولهما يدعو الى الاغلبية والثاني الى التوافقية وهنالك حوارات ومباحثات مستمرة بغية الوصول الى نتائج تخدم المصالح العليا للشعب العراقي»، لافتا الى ان «الإطار التنسيقي بكتله وقادته متماسك وبكل قوة وهنالك انسجام واضح بين اطرافه في المواقف والرؤى ولدينا رغبة في تقديم الخدمة للشعب بكل ما يطمح له». وتابع ان «هنالك ضرورة لتجاوز الخلافات والعمل على توحيد الرؤى والسير في طريق واحد في سبيل النهوض بتطلعات الجماهير وتجاوز الأزمات وعلى الجميع ان يؤمن بالتوحد والتعاون والتوافق لتحقيق هذه الأهداف ومواجهة الازمات»، مشددا على ان «الاطار لديه مايقرب من ١٢٠ نائبا بينهم تفاهم كبير ويمثل هذا الثلث اهمية وثقل واضح داخل قبة البرلمان».

الجبهة التركمانية تؤيد حكومة أغلبية

من جهته أعلن النائب أرشد الصالحي، الإثنين، عن موقف نواب الجبهة التركمانية من حكومة الأغلبية.

وقال الصالحي في تدوينة «نواب الجبهة التركمانية العراقية يؤيدون تشكيل حكومة الاغلبية الوطنية، حكومة وطنية شاملة تضم جميع شرائح المجتمع العراقي وقادرة على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية وإنقاذ الشعب العراقي من الفاسدين».

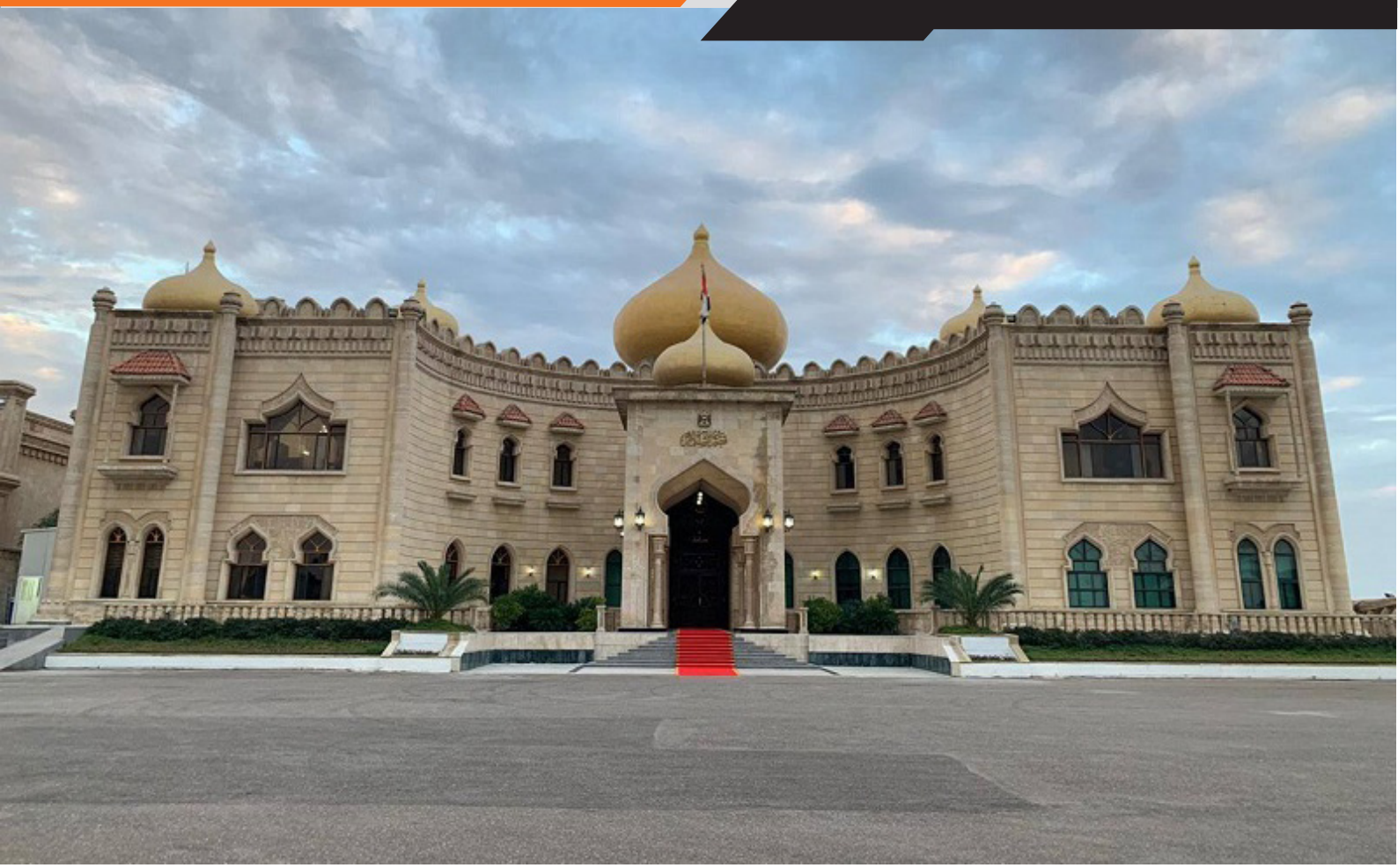

سعد جاسم الكعبي:

رئاسة الجمهورية ..استحقاق ام اتفاق!!

دخلنا مرحلة صعبة وحساسة من مراحل تشكيل العملية السياسية وانتخاب الرئاسات الثلاث.

فمن شروط الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ،هو أن يكون عراقيا بالولادة ومن أبوين عراقيين، وكامل الأهلية، وأتمّ ٤٠ سنة من عمره، ومن المشهود لهم بالنزاهة والاستقامة والعدالة والإخلاص للوطن، وأن لا يقل تحصيله الدراسي عن الشهادة الجامعية الأولية المعترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث

> شرط الاستقامة والنزاهة يقف حائلا امام هوشيار زيباري لانه مقال بسبب الفساد

العلمي في العراق.

وشرط الاستقامة والنزاهة ربما يقف حائلا امام هوشيار زيباري لانه وزير سابق مقال بسبب تهم فساد.

ووفق العرف السياسي المتبع في العراق منذ أول انتخابات برلمانية عقدت في البلاد عام ٢٠٠٥، فإن منصب رئيس الجمهورية من حصة المكون الكردي، ورئاسة البرلمان من حصة السنّة، ورئاسة الحكومة من حصة الشيعة. وغالبا ما تكون رئاسة الجمهورية من حصة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، فقد ترأس الراحل جلال طالباني رئاسة الجمهورية على مدى دورتين، ثم فؤاد معصوم ثم الرئيس الحالي برهم صالح.

بعد انتخاب زعيم تحالف تقدم، محمد الحلبوسي لرئاسة البرلمان وحاكم الزاملي من الكتلة الصدرية نائبا أول وشاخوان عبد الله من الحزب الديمقراطي الكردستاني نائبا ثانيا، بدأت المحادثات بين الكتل المتحالفة والفائزة في الانتخابات لاختيار رئيسي الجمهورية والوزراء.

ثمة جدل يدور الآن بين الحزبين الكرديين الرئيسيين بشأن اختيار الرئيس، وبينما يؤكد الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة بافل الطالباني اختيار برهم صالح مرشحا وحيدا لمنصب رئاسة الجمهورية لولاية ثانية، طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني بتقديم مرشحين اثنين للمنصب لاختيار أحدهما، وهو ما يرفضه بارزاني وحزبه خشية من تكرار سيناريو تولي صالح بالدورة الماضية.

من الواضح وجود تفاهمات مسبقة بين الديمقراطي الكردستاني وكتلة الصدر وكتلة تقدم بزعامة محمد الحلبوسي للدخول في هذه العملية السياسية التي يسمونها حديثة.

السيناريو المزمع، بعد انتخاب الحلبوسي لرئاسة البرلمان ونائبين له من التيار الصدري ومن الكرد، أن يكون رئيس الجمهورية من الاتحاد الوطني الكردستاني، في حين سيُرشح مصطفى الكاظمي لرئاسة الوزراء لولاية ثانية، وأن هذا السيناريو هو الأقرب إن لم يحدث أمر آخر قد يقلب الموازين.

يبدو ان اهل الـردة سينقلبون باللحظات الاخيرة ليختاروا اشخاصا اخرين للرئاسات وهو امر قد يحصل لكن المهم عن الشعب من سيقدم له الخدمات وليس من يتصارع على المنصب !!.

*صحيفة (الدستور) البغدادية

عدالت عبدالله:

العراق وتَصَدُّع البيت الشيعي والكُردي..!

قلنا وكتبنا قبل أيام إن المراهنة على التيار الصدري، أو غيره، على أن يخلُق معجزات سياسية في العراق، هو ليس إلا ضرب من الوهم، ولا يؤمن أي مُراقب فاهم أو مواكب عاقل للحالة العراقية بإمكان حدوث أي معجزات أو حتى تحولات كبيرة وجذرية في المدى المنظور في ظل الأزمات والتحديات التي تعيشها البلاد والعباد.

الأمر لا يتعلق هنا لا من قريب ولا من بعيد بأخذ الموقف من هذا التيار أو ذاك، أو تقويمه وتعينه في صورة ما، أبداً، الفكرة تأتي-بكل بساطة- من نتائج تقارير دولية ودراسات علمية وميدانية وقراءآت متعمقة للحالة العراقية المزرية، التي باتت شبه مُستعصية على كل من يروم التعاطي معها بلغة الشعارات والخطابات الشعبوية الساذجة، أو من خلال إستغلال الأزمات والتحديات التي ليست ظرفية وحسب وإنما أغلبها ذا طابع بنيوي.

ولا مراء من أنه لا يمكن مواجهة أزمات العراق في كل الأحوال من دون مراجعة نقدية علمية جرئية لكل التجارب والمواقف أو الخطابات والمفاهيم، التي لم تجلب للبلاد والعباد سوى الخراب والدمار والعار. ولا يمكن إحتواء تحدياته الجمة من دون حشد عقلاني ووطني لكل الخبرات والعقول وكافة طاقات البلد السياسية والفكرية والإقتصادية والأمنية وقواه البشرية دون اللجوء الى إقصاء أحد، فما بالك بمساعٍ ومطامحٍ توحي لنا من الآن أن ما هو آتٍ في المرحلة القادمة يتموج بعكس الإتجاه تماماً ويخطو نحو مسار مُجازف، يبدو لنا، من الوهلة الأولى وفي مشهده التمهيدي المُتسَرّع، بأنه لا يُبشر بالخير ولا نتوقع منه أن ينتج لنا سوى مزيد من الفتن والصراعات السياسية المُدمرة والهزات الأمنية الخطيرة بل ربما إعادتنا أيضاً الى المربع الأول إذا ما لم يقف

فوراً في محطة ما ولم يتأنى منازعه الملغومة، لاسيما تلك المتبناة بذرائع متهافتة ومألوفة لدى الجميع والتي أبرزها يتمثل في إدعاء مواجهة الفساد وإنهاء المحاصصة الطائفية أو تسويغات أخرى من هذا القبيل بينما – وهذه هي مفارقة الذرائع بعينها!- لا تجد اليوم أي طائفة أو مكون عراقي واحد راضٍ عن أداء ممثليه في العملية السياسية، بما فيهم التيار الصدري، الذي فقد هو الآخر قرابة ٢٠٠ ألف صوت في الإنتخابات العراقية الأخيرة، فضلاً عن مخرجات ومؤشرات الإنتخابات نفسها على صعيد نسبة المشاركة، والتي إن دلت لنا على شيء فإنما تدل على إن المُتلاعبين بالعقول في العملية السياسية مُنكشف أمرُهم تماماً ولم تعُد غالبية الشعب ومكوناته المختلفة تتخدر بسهولة وتتزيف عقولها بما يُقال في حقل السياسة وما تدعيه وتُبشر به الساسة بمختلف هوياتهم وعناوينهم.

بعبارة أخرى، إن العراق اليوم في قلب أزمة حقيقة خانقة لا أحد فيه يجيد لغة جراحها ودواءها طالما لم تهتز حتى الآن بنية العقل السياسي السائد فيه بكل هذا الكم الهائل من التجارب والأحداث القاسية، التي ربما لا يتحملها أي شعب آخر على وجه المعمورة سوى الشعب العراقي المنكوب، لاسيما في ظل هيمنة نُخب تقليدية تُعزز هذه البنية المتحجرة بإستمرار وتوطدها بخطابات ساذجة، بل تُفقرها لحدٍ أصبح لا يمكن معه لأحد أن يفهم مكامن المعضلات المجتمعية والثقافية والإقتصادية ولا يستوعب حجم التعقيدات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، التي تعيق دوماً إختبار الإرادات وتنفيذ البرامج وإجراء والإصلاحات، فما بالك إذا ما كان كل هذه الأخيرة مُفتقرة أساساً الى الدهاء السياسي والتعمق الفكري والتصور الإستراتيجي لكيفية التعامل مع أحوال البلاد وأهوال العباد.

إن ما يفكر فيه السيد مقتدى الصدر وتياره الآيديولوجي العقائدي ومعسكره السياسي الجديد في العملية السياسية لعراق اليوم لا يؤول الى شيء سوى المزيد من الفتن والأكفان والنزاعات وضياع الحاضر والمستقبل معاً، وإذا كانت الصراعات الماضية متغذية على أبعادها الطائفية والقومية فإن الصراعات القائمة والآتية ستقوم على أبعاد إضافية تتخذ تسويغها من إتقاء مكونات العراق من شر التشتت والتشرذم الداخليين، والذي أصبح يهدد وعلى وجه التحديد البيت الشيعي والكُردي في العراق نتيجة لإستقطابات سياسية سلطوية مصالحية جديدة تتسم بالتهور السياسي ولا تأبى بالعواقب السياسية والمجتمعية والأمنية التي ستخلفها، ومتبجحةً فقط بأغلبية نيابية صورية في بلد قاطعت فيه ٧٠٪ من أبناءها الإنتخابات ولاتثق بأهلية الحكام تحت أي أسم من المسميات.

> **المراهنة على التيار الصدري أو غيره، على أن يخلق معجزات سياسية ضرب من الوهم**

بمعنى آخر، إن القادم سيكون أسوأ إذا لم يُفقه هذا المعسكر السياسي الجديد لغة السياسة بلهجاتها المختلفة!، ولا يمكن تكهن حجم التهديدات والمخاطر التي سنواجها في قادم الأيام والأزمان إذا ما لم نَعُد الى عين العقل والرزانة في التفكير وممارسة السياسة بآفاقها التواصلية والإنفتاحية والتوافقية، أي الصيغة المواكبة والملائمة لكل مجتمع يتمتع بالطابع الفسيفسائي خصوصاً إذا ما كان هذا المجتمع يتميز أصلاً بحساسية كبيرة – ربما من كثرة حرمانه- تجاه نزعات الإقصاء والإستبعاد والتحريم من المشاركة السياسية.

*كاتب واكاديمي من كردستان العراق.
*ايلاف

صافيناز محمد أحمد:

تطورات المشهد السياسى العراقي وجدلية الكتلة البرلمانية الأكبر

* مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ما بين انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان العراقى الجديد التى سميت إعلامياً بـ»جلسة الأكفان» فى التاسع من يناير ٢٠٢٢، وزيارة قائد فيلق القدس بالحرس الثورى الإيرانى إسماعيل قاآنى لبغداد فى السابع عشر من الشهر نفسه، بدا المشهد السياسى فى العراق أكثر تعقيداً على وقع تجاذبات القوى السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة، وذلك على خلفية الانتخابات التشريعية التى جرت فى العاشر من أكتوبر ٢٠٢١، وأسفرت عن تصدر تيار الصدر الشيعى لنتائجها بحصوله منفرداً على ٧٣ مقعداً، إلى جانب فوز التيارات السنية والكردية والمستقلين، مقابل تراجع حاد لنتائج تيارات شيعية أخرى وازنة من الأحزاب الدينية التقليدية المحسوبة على إيران؛ كتيار الفتح لهادى العمرى، وتحالف قوى الدولة الوطنية لعمار الحكيم وحيدر العبادى، وغيرها من القوى الشيعية الأخرى، باستثناء حزب إئتلاف دولة القانون لنورى المالكى الذى أحرز ٣٧ مقعدا.

وقد شكلت هذه الأحزاب ما يسمى بـ»الإطار التنسيقى» الذى ضم كافة القوى السياسية الشيعية المعترضة على نتائج الانتخابات، بالإضافة إلى تيار دولة القانون، وتولت مناهضة تيار الصدر سياسياً فيما يتعلق بإجراءات تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر التى تتولى اختيار رئيس الوزراء الجديد وتشكيل الحكومة، لاسيما بعد أن أعلن مقتدى الصدر أنه بصدد تشكيل حكومة أغلبية سياسية (حكومة من الأحـزاب الفائزة فى الانتخابات)، وليس حكومة «توافقية» (حكومة محاصصة طائفية وحزبية).

تطورات نوعية

المعطيات السابقة تعكس تطوراً نوعياً جديداً على مشهد التفاعلات الحزبية السياسية فى العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن؛ مؤداه حدوث انقسام سياسى حاد داخل التيار السياسى الشيعى يكاد يترجم فى معادلة جديدة

تشير إلى أن العراق قد يشهد وللمرة الأولى انقسام هذا التيار إلى طرفين أحدهما فى السلطة والآخر فى المعارضة (موالاة ومعارضة). هذه المعادلة كادت أن تتحقق فى انتخابات عام ٢٠١٨ والتى أسفرت عن تقدم تيار الصدر حينها بـ٥٣ مقعداً، لكن إيران وقتها تدخلت بقوة لرأب الصدع بين تيار الصدر وباقى مكونات التيار السياسى الشيعى، ونجحت فى «إجبار» الصدر على القبول بحكومة «توافقية» بدلاً من حكومة «أغلبية سياسية»، وذلك فى ظل ظروف عراقية داخلية وأخرى إقليمية مغايرة نسبياً للواقع السياسى الراهن.

فحالياً؛ ثمة متغيرات عديدة اعترت المشهد السياسى العراقى على مدار الأعوام الثلاثة الماضية ساهمت فى ازدياد حظوظ تيار الصدر السياسية؛ كان أبرزها دوره الشعبى المساند للاحتجاجات الجماهيرية العارمة التى شهدها العراق عام ٢٠١٩، والتى أجبرت إيران على التغاضى عن استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدى، والرضوخ لمطالب الشارع فى إبعاد منصب رئيس الوزراء عن قاعدة المحاصصة الطائفية، وترجم ذلك فعلياً فى تولى مصطفى الكاظمى رئاسة الوزراء، الذى نال دعماً كبيراً من قبل تيار الصدر ما ساعده، خلال العامين الماضيين، على إحداث تغيير نسبى فى سياسات العراق على الصعيدين الداخلى والخارجى، كان أبرزها استقلالية القرار العراقى - بصورة نسبية - بعيداً عن إيران خاصة فى إدارة العلاقات الإقليمية ما بين إيران والولايات المتحدة والدول العربية، فضلاً عن محاولاته الإصلاحية بشأن محاربة الفساد ودعم الإصلاح الإدارى. من هذا المنطلق تتخوف قوى الإطار التنسيقى الشيعى من إعادة الصدر – حال تشكيله حكومة أغلبية سياسية - اختيار الكاظمى فى منصب رئاسة الوزراء لاستكمال ما بدأه خلال العامين المنصرمين.

على هامش هذه المعطيات يأتى الاحتقان السياسى بين تيار الصدر وبين نظرائه من قوى الإطار التنسيقى الشيعى من ناحية، وبين الأخيرة وكل من القوى السنية والكردية من ناحية ثانية، ليأخذ صوراً متعددة بدأت بمشاهد التجاذب بين تلك القوى مع عقد البرلمان الجديد أولى جلساته؛ وتحديداً مشهد ارتداء أعضاء التيار الصدرى «الأكفان» فى دلالة رمزية على استعدادهم لمواجهة المخاطر السياسية، ومشهد الفوضى البرلمانية بشأن اختيار رئيس البرلمان، والأخير تحديداً عكس مدى حالة الاحتقان السياسى التى تكتنف العلاقة بين القوى السياسية العراقية فى مرحلة ما بعد الانتخابات الأخيرة.

فقد نجح التيار الصدرى وبدعم من القوى السنية – تحالفى تقدم وعزم – والحزب الديمقراطى الكردستانى فى إعادة انتخاب محمد الحلبوسى رئيساً للبرلمان؛ حيث حصل على ٢٠٠ صوتاً من إجمالى عدد الأعضاء الذين حضروا الجلسة وبلغ عددهم ٢٢٨، وذلك على حساب محمود المشهدانى المدعوم من قوى الإطار التنسيقى، وحصل على ١٣ صوتاً فقط، مع بطلان ١٤ صوت.

> **الاتحاد الوطني:منصب الرئيس دلالة رمزية للرئيس جلال طالباني**

وشهدت فعاليات اللقاء البرلمانى الأول بعد الانتخابات تعرض المشهدانى –الذى كان يرأس الجلسة باعتباره أكبر الأعضاء سناً– لأزمة صحية نقل على إثرها إلى المستشفى، ولم يؤد ذلك إلى توقف الجلسة، بل استكملت إجراءاتها برئاسة النائب خالد الدراجى- كبير السن الاحتياطى الثانى- لاختيار رئيس البرلمان، وهو ما اعتبرته قوى الإطار التنسيقى خرقاً للقواعد الإجرائية لأولى جلسات البرلمان، وطعنت عليه لدى المحكمة الاتحادية العليا، واعتبرت بمقتضى ذلك بطلان اختيار الحلبوسى فى منصبه، بمعزل عن إدارة رئيس السن محمود المشهدانى للجلسة الأولى للبرلمان.

وتوازى ذلك مع سعى قوى الإطار التنسيقى لإعلان نفسها الكتلة البرلمانية الأكبر لإدارة الجلسة الأولى للبرلمان

بتوقيع ٨٨ نائباً، بينما تقدم تيار الصدر بطلب مماثل موقعاً من قبل ٧٨ نائباً. ووفقاً لمحللين، فإن المادة ٥٠ من الدستور العراقى تشير إلى أن مهمة رئيس البرلمان المنتخب فى جلسته الأولى –أكبر الأعضاء سناً– هى «افتتاح الجلسة وأداء القسم وفتح باب الترشيح لاختيار رئيس المجلس ونائبيه»، وبالتالى ليس من مهامه تحديد وتسمية الكتلة البرلمانية الأكبر. ومن ثم تصبح الفوضى التى شهدتها الجلسة الأولى للبرلمان من قبل القوى المحسوبة على الإطار التنسيقى الشيعى مقصودة؛ بهدف تعطيل إعادة انتخاب الحلبوسى كرئيس للبرلمان، فى محاولة لخلط الأوراق وإرباك التيار الصدرى وحلفاءه من التيارات السنية، على هامش معارك تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر.

وتضغط قوى الإطار التنسيقى المدعومة إيرانياً على تيار الصدر لحمله على تشكيل حكومة توافقية، تضمن لقوى التيار – التى تراجعت نتائجها انتخابياً – حظوظاً يعتد بها حال تشكيل تلك الحكومة؛ لأنها ستتم وفقاً لمحاصصة طائفية حزبية مزدوجة على عكس ما يرغب زعيم التيار مقتدى الصدر، الذى يريد حكومة تتشكل من القوى الحزبية الفائزة فى الانتخابات باعتبارها تجسيداً فعلياً لتوجهات الناخبين، وتوجهات الحراك الاحتجاجى المستمر فى الشارع العراقى، هذا بخلاف ما توفره حكومة الأغلبية الوطنية من هامش استقلالية كبير نسبياً فى صياغة القرار السياسى وتنفيذه، بعيداً عن حسابات المصالح الداخلية والخارجية التى تفرضها حالة وجود حكومة توافقية.

واتجهت قوى الإطار التنسيقى عبر ميليشياتها المسلحة إلى ممارسة ما يمكن تسميته بـ «الضغوط القصوى» على تيار الصدر وحكومة تسيير الأعمال برئاسة الكاظمى؛ بشنها عدداً من الهجمات المسلحة على مقار حزبية تابعة لحلفاء التيار الصدرى من الكرد والسنة؛ حيث تعرض مقر الحزب الديمقراطى الكردستانى فى العاصمة بغداد إلى هجوم بقنبلة يدوية، كما تعرضت مقار حزبية تابعة لتحالفى عزم وتقدم السنيين لهجوم بطائرات مسيرة، ورغبت قوى الإطار بهذه الهجمات في توصيل رسالة سياسية لخصومها من الصدريين والسنة مؤداها أنها لن تسمح بعزلها عن التشكيل الحكومى الجديد من ناحية، ولا عن دورها عبر آلية «التوافق» فى اختيار رئيس الحكومة الجديدة من ناحية ثانية.

ولم تقتصر حالة الاحتقان السياسى على المكون الشيعى – حالة الخلاف الحاد بين قوى الإطار التنسيقى وبين تيار الصدر– بل انسحبت كذلك على المكون السياسى الكردى بشأن ترشيحاته لشغل منصب رئيس الجمهورية، فحتى كتابة هذه السطور، لم تنجح القوى السياسية الكردية فى حزم أمرها تجاه مرشح واحد لشغل المنصب؛ فهناك عدة مرشحين: الرئيس الحالى برهم صالح، ولطيف رشيد كمرشحين عن حزب الاتحاد الكردستانى، وهوشيار زيبارى كمرشح عن الحزب الديمقراطى، ورزكار أمين قاضى محكمة الرئيس الأسبق صدام حسين – كمرشح مستقل– ويحظى أيضاً بقبول الحزب الديمقراطى الكردستانى.

> **ذهاب منصب الرئيس إلى الديمقراطى يؤجج حالة الانقسام السياسى الكردى**

ويدفع حزب الاتحاد الكردستانى بقوة نحو تصعيد مرشحه؛ حيث ينظر الحزب إلى منصب الرئيس باعتباره دلالة رمزية لرئيسه التاريخى جلال طالبانى، ولثقل الحزب ودوره السياسى فى إقليم كردستان من ناحية، وعلى المستوى الاتحادى من ناحية ثانية. ومن ثم فمن المتوقع، فى حالة ذهاب المنصب إلى أحد مرشحى الحزب الديمقراطى الكردستانى، أن تتأجج حالة الانقسام السياسى داخل المكون الكردى على غرار نظيره الشيعى، وهذا سيؤدى إلى مزيد من الصراع السياسى متعدد الحلقات بما يدفع

نحو مزيد من التعقيد فى المشهد الحزبى العراقى، هذا بخلاف ما سيترتب على ذلك من عودة الخلافات الحادة – السياسية والعسكرية – داخل إقليم كردستان نفسه بين الحزبيين الكردستانيين، ما يعيد التذكير بأجواء انقسام الإدارة الكردية العراقية إلى إدارتين وحكومتين إحداهما فى أربيل (الحزب الديمقراطى) والأخرى فى السليمانية (حزب الاتحاد).

جدلية الكتلة البرلمانية الأكبر

بعد كل انتخابات تشريعية فى العراق يتجدد الجدل القانونى والسياسى حول «الكتلة البرلمانية الأكبر» التى يحق لها تشكيل الحكومة الجديدة، لاسيما وأن الدستور العراقى لم يتعرض لتفاصيل تعريف تلك الكتلة، وآليات تشكيلها. وتركز الخلاف بشأن تحديد «الكتلة البرلمانية الأكبر» حول هل هى الكتلة الفائزة فى الانتخابات بأكثر عدد من الأصوات، دون النظر لأى كتل تتشكل عبر التحالفات بعد إعلان نتائج الانتخابات، وبالتالى يكون من حقها ترشيح رئيس الوزراء لتكليفه من قبل رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة وفقاً لنص المادة ٧٦ من الدستور، أم هى الكتلة التى يمكن تشكيلها من تحالفين أو أكثر بعد إعلان نتائج الانتخابات وتكون هى الأكثر عدداً؟

> **الانقسام السياسى الكردى سيؤدى إلى مزيد من التعقيد فى المشهد العراقى**

فوفقاً لنص المادة ٧٦ من الدستور، فإن رئيس الجمهورية يكلف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل الحكومة خلال ١٥ يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية. كما جاءت المادة ٤٥ من قانون الانتخابات الجديد عام ٢٠٢٠، لتؤكد على «عدم أحقية أى نائب أو حزب أو كتلة مسجلة ضمن قائمة مفتوحة فائزة بالانتخابات الانتقال إلى ائتلاف أو حزب أو كتلة أو قائمة أخرى إلا بعد تشكيل الحكومة بعد الانتخابات مباشرة، دون أن يخل ذلك بحق القوائم المفتوحة أو المنفردة المسجلة قبل إجراء الانتخابات من الائتلاف مع قوائم أخرى بعد إجراء الانتخابات». وكلا النصين يحكمان تحديد الكتلة البرلمانية الأكبر؛ حيث ينظر البعض إلى المادة ٤٥ من قانون الانتخاب كنص غير دستورى باعتباره يتدخل فى تنظيم مسألة دستورية نصت عليها المادة ٧٦، على قاعدة أنه لا يجوز لنص قانونى أن يتعارض مع نص دستورى. كما يلاحظ أيضاً أن المادة ٧٦ لم تذكر «الكتلة الانتخابية» ولكن ذكرت «الكتلة النيابية» أى أن الكتلة البرلمانية الأكبر لا يشترط أن تكون من القوى الفائزة فى الانتخابات، وهو ما استندت عليه عمليات التشكيل الحكومى منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٨.

وحاولت المحكمة الاتحادية القفز على تلك الإشكاليات القانونية بإصدار قرار فى ٢٢ ديسمبر عام ٢٠٢٠ – مبنى على قرارها فى الشأن نفسه عام ٢٠١٠ - يقضى بأن « الكتلة الأكثر عدداً تعنى إما الكتلة التى تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، أو الكتلة التى تكونت بعد الانتخابات من قائمتين أو أكثر من القوائم الانتخابية، ودخلت مجلس النواب، وحلف أعضاؤها اليمين الدستورية فى الجلسة الأولى الأكثر عدداً من بقية الكتل».

قرار المحكمة الاتحادية بشأن تحديد مفهوم الكتلة البرلمانية الأكبر بالصيغة السابقة كان هو المخرج الذى اتكأت عليه القوى الشيعية التقليدية فى محطتين انتخابيتين: الأولى، انتخابات عام ٢٠١٠ التى بمقتضاها فقد إياد علاوى زعيم القائمة العراقية أحقيته فى تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر بالرغم من حصوله على ٩٢ مقعداً، لصالح نورى المالكى الحاصل على ٨٩ مقعداً، بعد أن نجح الأخير فى تكوين تحالف برلمانى ضم ١٤٠ عضواً.

والثانية، انتخابات عام ٢٠١٨؛ حينما تقدم تحالف سائرون لمقتدى الصدر فى نتائج الانتخابات على تحالفات الإصلاح والإعمار وتحالف البناء، لكنه اضطر إلى التحالف

مع تيار البناء والتوافق معه بشأن تشكيل الحكومة – حكومة عادل عبدالمهدى- التى فشلت فى إدارة الدولة وسقطت على وقع احتجاجات الجماهير فى عام ٢٠١٩. وهذا يعنى أن قانون الانتخابات الجديد لعام ٢٠٢٠ لم يتعرض بصورة حاسمة لمفهوم الكتلة البرلمانية الأكبر، كما أن قرار المحكمة الاتحادية فى ديسمبر ٢٠٢٠ بشأن تحديدها لم يتغير عن قرارها فى عام ٢٠١٠.

انطلاقاً من المعطيات القانونية السابقة، فإن الكتلة البرلمانية الأكبر – ١٦٥ عضواً – التى يحق لها تشكيل الحكومة من الناحية الدستورية، هى الكتلة الفائزة فى الانتخابات بأكبر عدد من مقاعد البرلمان، أو المكونة من تحالف كتلتين أو أكثر قبل عقده جلسته الأولى. هذا بالنسبة للنص القانونى، أما الواقع فيقول بأن العراق على مدار المسار الانتخابى البرلمانى لم يشهد تكوين حكومة أغلبية سياسية، ولكن تتشكل الحكومة وفقاً لمعايير المحاصصة السياسية الطائفية - بصورة غير دستورية - عبر آلية التوافق وليس آلية النص الدستورى، وهو ما سبب دائماً خلافاً جوهرياً بشأن تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر، وهو أيضاً ما يحاول تيار الصدر تجاوزه بإنفاذ آلية الأغلبية السياسية الوطنية فى تشكيل الحكومة، وليس آلية التوافق السياسى.

> **المعطيات السابقة تعكس تطوراً نوعياً جديداً على مشهد التفاعلات الحزبية السياسية في العراق**

ووفقاً لخيار الصدر -الحاصل على ٧٣ مقعداً- بشأن تشكيل حكومة أغلبية سياسية؛ فبإمكانه تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر بتحالفه الذى بات حقيقة واقعية مع التيار السنى – تحالف تقدم للحلبوسى ٣٧ مقعداً وتحالف عزم لخميس خنجر ١٤ مقعداً – بالإضافة إلى التحالف الكردى بجزبيه (الحزب الديمقراطى الكردستانى ٣١ مقعداً وحزب الاتحاد ١٧ مقعداً)، بخلاف مقاعد بعض المستقلين من أعضاء تيارات الحراك التشرينى (٣٠ مقعداً).

وتكمن مشكلة هذا التحالف فى الخلاف الجديد بين حزبى التحالف الكردى على هامش ترشيحات الحزبين لمنصب رئاسة الدولة كما سبقت الإشارة إليه؛ وهذا يعنى أنه فى حالة إصرار الحزب الديمقراطى على منافسة حزب الاتحاد بشأن المنصب المذكور – جرى العرف أن يكون رئيس الدولة كردياً من حزب الاتحاد – فمن المحتمل ألا يشارك الحزب الديمقراطى فى تحالفات الصدر إذا ما قرر الأخير دعم حزب الاتحاد، لاسيما بعد اتجاه مقتدى الصدر نحو إعادة اختيار برهم صالح – حزب الاتحاد - كرئيس للدولة، على خلفية عدة مواقف سياسية ساند فيها صالح حالة الحراك الجماهيرى، وسياسات الإصلاح المالى والإدارى التى اجتهد رئيس الوزراء - المنتهية ولايته - مصطفى الكاظمى فى تنفيذها. مقابل هذا التحالف ثمة تحالف آخر يضم قوى الإطار التنسيقى الشيعى المعترضة من الأساس على مخرجات العملية الانتخابية، وهى: تيار الفتح لهادى العمرى، وائتلاف دولة القانون لنورى المالكى، وائتلاف وطنية لعمار الحكيم وحيدر العبادى.

وفى حالة نجاح الصدر فى تشكيل حكومة أغلبية وطنية سيكون التيار السياسى الشيعى منقسماً فعلياً لقسمين: تيار الصدر فى السلطة منفرداً بتحالفاته النوعية مع السنة والكرد، وقوى الإطار التنسيقى الشيعى فى المعارضة. هذا السيناريو تشوبه احتمالات بعدم إمكانية تحقيقه فى حالتين: الأولى، إصرار إيران على توحيد صفوف التيار السياسى الشيعى على غرار ما فعلته فى الانتخابات السابقة عام ٢٠١٨، ويلاحظ أن حظوظ هذه الحالة باتت ضعيفة.

والثانية؛ حال نجاح الصدر فى جذب تيار الفتح لهادى العمرى – الحشد الشعبى – بعيداً عن تحالفاته النوعية مع ائتلاف دولة القانون لنورى المالكى فى ضوء حالة الخلاف الجوهرى بين الأخير وبين تيار الصدر. وفى هذه الحالة يدخل تيار الفتح فى التشكيل الحكومى، ويبقى ائتلاف دولة القانون فى المعارضة. و«ربما» يكون

هذا السيناريو البديل الوحيد أمام إيران لدعمه حال استمرار إصرار مقتدى الصدر على عدم تشكيل حكومة توافق. لكن السيناريو نفسه يتوقف حدوثه على اشتراط مقتدى الصدر أن يسلم تيار الفتح أسلحة الحشد الشعبى للمؤسسة الأمنية والعسكرية النظامية، مع ملاحظة أن جذب تحالفات الصدر البرلمانية لتيار الفتح من شأنه أن يضمن للصدر تمرير حكومة أغلبية سياسية دون عوائق نوعية سياسية كانت أو أمنية، ويضمن لتيار الفتح تمثيلاً حكومياً؛ لاسيما بعد فشله مرتين الأولى فى الحصول على ثقة المقترعين بتراجع نتائجه بصورة حادة. والثانية فى الضغط على الصدر تجاه إشراك كامل مكونات الإطار التنسيقى فى التشكيل الحكومى المأمول.

زيارة قاآنى

وسط تطورات المشهد السياسى العراقى، بالكيفية السابقة، قام قائد فيلق القدس بالحرس الثورى الإيرانى إسماعيل قاآنى بزيارة للعراق فى السابع عشر من يناير الجارى، بدأها بالنجف الأشرف ثم توجه للعاصمة بغداد. وتأتى الزيارة ضمن محاولات إيران لرأب الصدع بين المكون الشيعى على خلفية التشابك السياسى بين قوى الإطار التنسيقى، وبين تيار الصدر من ناحية، وتقريب وجهات النظر بين الطرفين بشأن التشكيل الحكومى المقبل من ناحية ثانية. الزيارة تزامنت مع اجتماع قوى الإطار التنسيقى لمناقشة نتائج اجتماع تم بين مقتدى الصدر وهادى العمرى رئيس تحالف الفتح فى سياق التشاور بشأن تشكيل الحكومة. وكان من أهم نتائجه «إصرار» الصدر على تشكيل حكومة أغلبية سياسية دون أى بديل آخر، مع التلويح بإمكانية مشاركة تيار الفتح فى الحكومة بمعزل عن ائتلاف دولة القانون كما سبقت الإشارة إليه.

كما تزامنت زيارة قاآنى مع زيارة مماثلة قام بها مسئول الملف العراقى فى حزب الله اللبنانى لمدينة النجف. ويلاحظ من نتائج تلك الزيارات أن إيران تحاول التعامل بقدر من البراجماتية لملاحقة حالة التطورات المتسارعة التى يقودها مقتدى الصدر على خريطة المشهد السياسى العراقى، ودراسة أقل الخسائر السياسية الممكنة والمحتملة حال استمرار تمسكه بخيار حكومة الأغلبية السياسية، لاسيما بعد الأنباء التى تواردت بشأن رفض الصدر مقابلة قاآنى فى النجف، ما أفضى إلى حالة من الارتباك على جدول مقابلاته بقادة الإطار التنسيقى المعارض.

وقد عملت إيران عبر قاآنى على إقناع قادة الإطار التنسيقى بضرورة مشاركة جزء منهم فى حكومة الأغلبية التى سيشكلها الصدر تفادياً لحالة الانعزال السياسى الكامل لقوى الإطار حال عدم تمسكهم بحلحلة مفاوضات تشكيل الحكومة، باعتبار أن هذا الخيار يمثل أقل الخسائر الممكنة للقوى المحسوبة على إيران، وهذا يتماشى مع تطلعات الصدر ومحاولته جذب هادى العمرى للمشاركة فى الحكومة شريطة تقنين وضع منظومة السلاح الخاصة بهيئة الحشد الشعبى.

> **إيران تحاول التعامل بقدر من البراغماتية لملاحقة التطورات المتسارعة التي يقودها مقتدى الصدر**

ما سبق يعنى أن إيران ربما تكون فى طريقها للتضحية بنورى المالكى وائتلافه وتركه فى المعارضة مقابل مشاركة تيار الفتح فى حكومة الأغلبية السياسية التى يرغبها مقتدى الصدر، على قاعدة «ما لا يدرك كله، لا يترك كله»، وهو ما يضمن لإيران موطئ قدم – ولو بهامش حركة بسيط نسبياً – داخل الحكومة الجديدة بما يفرض حالة من الاستقرار السياسى «الهش» داخل العراق خلال المرحلة الراهنة.

*باحثة متخصصة فى الشئون السياسية العربية ورئيس تحرير دورية بدائل

أبعاد زيارة قاآني للعراق ولقائه الصدر والإطار التنسيقي

*مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

عقد السيد مقتدي الصدر، زعيم التيار الصدري، اجتماعاً مع كل من هادي العامري، قائد تحالف الفتح، وإسماعيل قاآني، قائد فيلق القدس، في ١٥ و١٦ يناير على التوالي، للتباحث حول ترتيبات تشكيل الحكومة العراقية القادمة، والتي تزامنت مع تعرض مقرات الأحزاب السياسية العراقية المتحالفة مع الصدر إلى هجمات في ١٤ و١٧ يناير ٢٠٢١، وهي الهجمات التي يتوقع أن تكون فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران متورطة فيها، وبما يؤشر إلى أن هذه الهجمات جاءت في إطار ممارسة ضغوط على الصدر.

تصعيد عسكري «إيراني»:

شهدت الساحة العراقية عدداً من التطورات التي ترتبط بشكل مباشر بجهود تشكيل الحكومة العراقية القادمة، وهو ما يتضح على النحو التالي:

١- استهداف أحزاب الاتفاق الثلاثي:

تعرضت مقرات الأحزاب السنية والكردية المتحالفة مع التيار الصدري لعدد من الهجمات. ففي ١٤ يناير، تعرض مقر حزب «تقدم» بزعامة محمد الحلبوسي، وحركة عزم، بزعامة خميس الخنجر، في بغداد لهجومين منفصلين، فضلاً عن استهداف عدد من مقار الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود بارزاني، بالقنابل اليدوية.

ويلاحظ أن القاسم المشترك بين الأحزاب الثلاثة هو أنها كانت طرفاً في «الاتفاق الثلاثي»، والذي منح رئاسة الوزراء، للتيار الصدري، ورئاسة البرلمان، لحزب تقدم، بزعامة الحلبوسي، فيما ستذهب رئاسة الجمهورية إلى مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو ما يؤشر إلى أن ميليشيات الحشد الشعبي الموالية لإيران هي المتورطة في هذه

الهجمات، نظراً لأنها بذلك الاتفاق أضعفت موقف حلفاء طهران في المعادلة السياسية العراقية، وهو تطور يحدث لأول مرة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣.

٢- استهداف قواعد عسكرية والمنطقة الخضراء:

تعرضت قاعدة بلد الجوية في محافظة صلاح الدين في ١٥ يناير الجاري إلى هجوم بطائرات مسيرة تمكنت الدفاعات الجوية التابعة للقاعدة من إحباطه، كما سبقها إطلاق ثلاث صواريخ على المنطقة الخضراء حيث تقع السفارة الأمريكية في بغداد، غير أن منظومة «سي رام» المخصصة لحماية السفارة الأمريكية اعترضتها.

٣- محاولة تصفية الياسري:

تعرض منزل آمر لواء أنصار المرجعية، حميد الياسري، في محافظة المثنى، جنوب العراق، إلى هجوم من قبل مسلحين مجهولين، في ١٧ يناير ٢٠٢٢، من دون أن يترتب على هذا الهجوم سقوط أي قتلى.

ويلاحظ أن لواء أنصار المرجعية هو أحد الألوية المنضوية تحت قوات حشد العتبات المقدسة التابعة لمرجعية المرجع الديني الأعلى، على السيستاني، والمناوئة لميليشيات الحشد الشعبي الموالية لإيران، كما أن الياسري قد سبق واتهم الموالين لإيران في العراق بـ«الدجل والخيانة العظمى»، وهو ما يرجح أن تكون محاولة الهجوم على منزله هي محاولة لترويعه من جانب الميليشيات المرتبطة بالحشد الشعبي.

تطورات سياسية موازية:

عُقدت عدة لقاءات سياسية في الآونة الأخيرة بين العامري من جانب، وكل من مقتدى الصدر والبارزاني من جانب آخر، وذلك في مسعى للضغط على الصدر للتراجع عن حكومة الأغلبية الوطنية، وهو ما يمكن توضيحه في التالي:

١- فشل اجتماع الصدر بالعامري:

التقى زعيم الكتلة الصدرية، السيد مقتدي الصدر، رئيس تحالف الفتح هادي العامري في مقر الأول في الحنانة في مدينة النجف الأشرف، في ١٥ يناير، وهو ما تزامن مع إعلان «الإطار التنسيقي»، سعيه مجدداً لفتح باب الحوار مع زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، فيما يتعلق بتشكيل الحكومة المقبلة.

وعكس الحوار استمرار التنسيقي في طرح مطالب غير واقعية من الصدر، إذ دار اللقاء حول ثلاث نقاط. وتتمثل النقطة الأولى في هوية الكتلة الأكبر التي ستكلف بتشكيل الحكومة، على الرغم من أنه من الواضح أن هذه النقطة قد تم تجاوزها لصالح الصدر، كما عرض التنسيقي اقتراحاً بديلاً في حالة رفض الصدر لهذه النقطة، وهي أن تكون للصدر أحقية اختيار رئيس الوزراء، في مقابل أحقية التنسيقي في رفض من لا يرونه مناسباً للمرحلة الجديدة.

أما النقطتان الثانية والثالثة، فتتمثلان في عدم المساس بسلاح الحشد الشعبي، وامتلاك التنسيقي حق الفيتو على أي قرار أمني يخص صلاحيات القائد العام، أي يكون للتنسيقي الكلمة الفصل في أي قرارات أمنية تدخل ضمن صلاحياته. ويلاحظ أن النقطتين الأخيرتين تسعيان إلى تحجيم أي تحرك للصدر لتنفيذ تعهداته بضبط سلاح الميليشيات المنفلتة المرتبطة بإيران. وفي ضوء هذه المطالب المتعنتة، رفض الصدر هذه المطالب، مبدياً تصميمه على إقامة حكومة أغلبية، وإن استوعبت بعض مكونات التنسيقي عدا ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي.

٢- لقاء العامري بالأحزاب الكردية:

توجه رئيس تحالف الفتح، هادي العامري، في ١٧ يناير، إلى أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، حيث اجتمع خلالها مع كبار مسؤوليها، ومع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني. ويلاحظ أن لقاء العامري

بالبارزاني قد يكون مؤشراً على محاولة العامري إقناع الأخير بالضغط على الصدر لقبول انضمام ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، إلى تحالف الصدر.

٣- تعليق عمل رئاسة البرلمان مؤقتاً:

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا، في ١٣ يناير الجاري، قراراً بوقف عمل هيئة رئاسة البرلمان، التي انتخبت في ٩ يناير الجاري، وذلك إلى حين حسم الدعويين المقامتين بشأن الجلسة الأولى للبرلمان، والتي أقامها الإطار التنسيقي، وزعمت أن الجلسة شهدت انتخاب هيئة الرئاسة وسط مخالفات دستورية ومخالفات للنظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

ويلاحظ أن قرار المحكمة سوف يكسب إيران وحلفائها في التنسيقي مزيداً من الوقت للضغط على الصدر، غير أنه لا يتوقع أن يساهم قرارها في تغيير المعادلات السياسية الحالية، خاصة مع تأكيد الصدر وحلفاؤه من السنة والكرد امتلاك الأغلبية السياسية.

زيارة قاآني النجف وبغداد:

زار إسماعيل قاآنى، قائد فيلق القدس فى الحرس الثورى الإيراني، النجف وبغداد في ١٦ يناير، وذلك للمرة الثالثة منذ إجراء الانتخابات العراقية، وهدفت هذه الزيارة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التوسط بين الصدر والتنسيقي:

زار قاآني النجف أولاً للقاء الصدر في ١٦ يناير. وفي حين أكدت بعض المصادر رفض الصدر لقاء قاآني، فإن مصادر أخرى أكدت وقوع الاجتماع، ورفض الصدر التحالف مع المالكي، وهو ما أفشل محاولات قاآني لتوحيد القوى الشيعية. ورداً على موقف الصدر، وقعت سلسلة من الهجمات استهدفت مقار حزبية في العراق للمرة الثانية في ١٧ يناير.

٢- ضبط تحركات الحشد الشعبي:

اجتمع قاآني مع العامرى كممثل للإطار التنسيقى، وكذلك قادة بعض فصائل الحشد الشعبي، وتحديداً كتائب حزب الله العراقي وحركة النجباء وعصائب أهل الحق، وهي الميليشيات المتهمة بالتورط في الهجمات الأخيرة ضد القواعد العراقية والوجود الأمريكي في العراق.

ورافقه في هذه الاجتماعات المدعو محمد كوثراني، القيادي بحزب الله اللبناني. ويعد كوثراني من العناصر المقربة من قاسمي سليماني، رئيس فيلق القدس السابق، ويتمتع بنفوذ كبير داخل تنظيمات الحشد الشعبي، ومن مؤسسي كتائب حزب الله العراقي، كما يعتبر حلقة وصل بين إيران والتنظيمات التابعة لها في كل من سوريا والعراق.

وحرص قاآني في هذا الاجتماع على تأكيد رفض إيران لحدوث اقتتال شيعي داخلي، وضرورة الاستمرار في الحوار بينهم وبين مقتدى الصدر، وذلك في محاولة منه للضغط على عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله العراقي، المتحالفة مع نوري المالكي بضبط التصعيد عسكرياً.

وتبدي هذه الميليشيات، وإيران من ورائها، قلقاً من إصرار الصدر على تنفيذ مخططاته، التي سبق وأن أعلن عنها بأنه «لا مكان للميليشيات»، في إشارة إلى نيته على تنفيذ أجندته الرامية إلى ضبط السلاح بيد الدولة العراقية.

وفي التقدير، تشير مجمل التطورات على الساحة العراقية إلى أن الجهود الإيرانية وميليشيات الحشد الشعبي تستمر في جهودها الرامية للضغط على الصدر لتشكيل حكومة توافقية، وفي ظل إصرار الصدر على موقفه، فإنه سيكون أمام إيران وميليشياتها خياران، وهما الاحتكام إلى العنف، أو التخلي عن المالكي، والتحاق بعض مكونات التنسيقي بأغلبية الصدر لتشكيل الحكومة، وهو ما يعكس تراجعاً للنفوذ الإيراني على بغداد.

دميرتاش لأردوغان: لن نسمح للحكومة أن تحاول كسر إرادتنا

*احوال تركية: ردّ صلاح الدين دميرتاش، الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، على تصريحات رئيس حزب العدالة والتنمية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بقوله «ارفعوا العزلة عن أوجلان حتى يتمكن من التحدث».

وأضاف دميرتاش في تصريحات صحافية من سجنه في أدرنة «السؤال الحقيقي فيما يتعلق بكلمات أردوغان

هو: كيف نعرف ما يقوله السيد أوجلان الذي يتواصل اعتقاله في عزلة لسنوات؟

ارفع العزل عنه ودعوه يلتقي بمحاميه وعائلته بانتظام، دعونا نتعرف معًا على ما سيقوله «.

وأثارت كلمات أردوغان الأسبوع الماضي، فيما يتعلق بكل من دميرتاش، والزعيم الكردي عبدالله أوجلان مؤسس حزب العمال الكردستاني المعتقل في أميرالي، جدلاً واسعاً.

واعتبر دميرتاش أن «مثل هذا الخطاب الهراء ليس له نظير في عالم السياسة لدينا.» وقال «لا ينبغي لأحد أن يصدق مثل هذه الكلمات، ولا ينبغي أن يأخذ مثل هذه الكلمات على محمل الجد».

وأكد «ما زلت في السجن لأكثر من خمس سنوات.. مرة أخرى لن نسمح للحكومة أن تحاول كسر إرادتنا.. نحن نمثل إرادة الشعب، ونرد بقوة على من لا يحترم هذه الإرادة. بالوقوف بشكل حازم والقتال.. نحن لا نستمد سياستنا من هذا الخطاب الرخيص».

أصبحت مزاعم «التسوية» حول قضيتي كل من عبد الله أوجلان وصلاح الدين دميرتاش، والتي عبّر عنها الرئيس التركي ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان في اجتماع مع أعضاء حزبه مؤخراً، محور النقاش الانتخابي.

وبينما قضية الإغلاق المرفوعة ضد حزب الشعوب الديمقراطي معلقة في المحكمة الدستورية، أدت تصريحات أردوغان حول أوجلان ودميرتاش إلى انتشار المزاعم بأن صفقة جديدة تجري بين أوجلان والحكومة التركية من أجل التأثير على موقف حزب الشعوب الديمقراطي والناخبين الكرد في الانتخابات القادمة ٢٠٢٣.

قبل الانتخابات المحلية ٢٠١٩، وعندما عندما لم تكن دعوة أوجلان بعدم التصويت لمرشحي المعارضة، والتي بثتها حينها، فعالة، حثّت رسالة عبد الله أوجلان حزب الشعوب الديمقراطي على التزام الحياد في الانتخابات، وذلك قبل إعادة انتخابات إسطنبول، التي ألغاها المجلس الأعلى للانتخابات.

بعد ذلك، دعا دميرتاش ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي إلى «التوجه إلى صناديق الاقتراع بشكل أكثر حسمًا» في بيان أدلى به في ٢٣ يونيو ٢٠١٩، قبل يومين من إعادة الانتخاب. وحينها فاز مرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو في الانتخابات المُعادة بهامش أكثر من ٨٠٠ ألف صوت مقابل ١٣ ألف صوت في الانتخابات الملغاة.

أصوات الناخبين الكرد ذات أهمية إستراتيجية

تُعتبر أصوات الناخبين الكرد ذات أهمية إستراتيجية قبل إجراء الانتخابات في وقت مبكر أو في موعدها. وبالنظر إلى الاحتمالية الكبيرة لانتقال الانتخابات الرئاسية إلى الجولة الثانية، تصبح الأصوات الكردية أكثر حسماً.

الآن، يُزعم أنه قد تكون هناك رسالة أو بيان جديد من إمرالي إلى حزب الشعوب الديمقراطي والناخبين الكرد، بهدف دعم مسؤولي حزب العدالة والتنمية قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في وقت مبكر أو في يونيو ٢٠٢٣.

وقد ذُكر أنه قد تكون هناك معلومات في هذا الاتجاه في الملفات المقدمة إلى أردوغان فيما يتعلق

بالاجتماعات بين مسؤولي الدولة وأوجلان، واحتمال أن تنبع مزاعم أردوغان أوجلان ودميرتاش من ذلك في الكواليس السياسية.

الرئيس السابق لاتحاد القضاة والمدعين العامين والمدعي العام السابق لمحكمة النقض عمر فاروق إمينا أوغلو، ذكّر بالقرار الإجماعي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٠، «الحق في الأمل»، أن عبد الله أوجلان سيقضي ٢٥ عامًا في السجن، حيث أنه في فبراير ٢٠٢٤ تبرز إمكانية «الإقامة الجبرية أو الإفراج المشروط»، وأنه يمكن إطلاق سراح أوجلان في هذا الإطار.

وتتم المجادلة بأن ٢٥ عامًا بدءا من ١٥ فبراير ١٩٩٩ ، عندما أصبحت إدانة أوجلان نهائية، ستنتهي في عام ٢٠٢٤ وأنه يمكنه طلب إطلاق سراحه عن طريق طلب الإقامة الجبرية أو الإفراج المشروط.

لذلك، فإن رسالة من أوجلان أو بيان من محاميه، حول دعوة الناخبين الكرد إلى «عدم الذهاب إلى صندوق الاقتراع أو البقاء على الحياد في الجولة الثانية المحتملة» من الانتخابات القادمة، ستُمنح الفرصة للتقدم بطلب للحصول على الاعتقال المنزلي أو الإفراج المشروط في عام ٢٠٢٤، في إطار قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ويرى مراقبون أن دعوة أوجلان لاستهداف دميرتاش وحزب الشعوب الديمقراطي ستؤدي إلى انقسام في الأصوات الكردية من خلال إعادة إدارة الحزب الموالي للكرد.

تحرك لتشكيل تحالف سياسي جديد

على صعيد آخر، عقد رئيسا حزب الشعوب الديمقراطية المشاركان، مدحت سانجار وبروين بولدان، اجتماعاً بمقر الحزب في أنقرة مع ممثلين عن ٨ أحزاب يسارية غير ممثلة في البرلمان لبحث إمكانية تشكيل تحالف ثالث باسم «تحالف الديمقراطية» أو «التحالف الشعبي» لخوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في ٢٠٢٣ معاً. ومن بين الأحزاب التي شاركت في الاجتماع حزب العمال التركي وحزب «اتحاد الجمعيات الاشتراكية» و«الحزب اليساري» و«حزب الفرص التركي».

وبحسب نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الشعوب الديمقراطية بالبرلمان التركي، صاروخان أولوتش، يهدف «تحالف الديمقراطية» أو «التحالف الشعبي» إلى ضم ممثلين عن فئات المجتمع، كما سترتكز رؤيته على أن يصبح القوة الرائدة في التغيير والتحول الديمقراطي. وأضاف أولوتش «بالطبع، جزء من هذا النقاش سيكون الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠٢٣... ستتم مناقشة الموقف الذي يجب اتخاذه في الانتخابات وتشكيل تحالف ثالث».

وتنظر المحكمة الدستورية في تركيا دعوى أقامها المدعي العام الجمهوري بكير شاهين، الصيف الماضي، لحل حزب الشعوب الديمقراطية، ومنع المئات من قياداته وأعضائه من ممارسة العمل السياسي لمدة ٥ سنوات. وأقام المدعي العام الدعوى استجابة لدعوة أطلقها حزب الحركة القومية لإغلاق حزب الشعوب الديمقراطية الذي يتهمه إردوغان وحليفه دولت بهشلي، رئيس الحركة القومية، بأنه ذراع سياسي لحزب العمال الكردستاني المصنف كمنظمة إرهابية.

برهان الدين دوران :

توقّعات المشهد السياسي التركي عام 2022

*صحيفة»ديلي صباح»التركية

أتمنى للجميع عامًا جديدًا سعيدًا وسلميًا، لذا اسمحوا لي أن أشارككم بعض توقعاتي حول الأجندة السياسية لتركيا في عام ٢٠٢٢.

لن تتوقف المعارضة عن المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة في عام ٢٠٢٢، بينما تريد الحكومة الحالية وأردوغـــان شخصيا الانتظار حتى يبدأ النموذج الاقتصادي الجديد الذي طرحه اردوغان في تحقيق نتائج التي يحلم بها والتي ما تزال مجهولة وترافقها الكثير من الشكوك.

على هذا النحو، ستسعى إدارة الرئيس رجب طيب أردوغان جاهدة لمعالجة المشاكل الاقتصادية اليومية للعاملين في الحد الأدنى للأجور والمتقاعدين وموظفي الخدمة المدنية من خلال منحهم زيادات وستخصص موارد إضافية للقطاع الزراعي لكنها لن تحل جوهر المشكل الإقتصادي.

ستعتمد البلاد على عائدات السياحة، حيث من المتوقع أن يتباطأ الوباء اعتبارًا من أبريل، وستحاول كبح التضخم وتعزيز الصادرات وخلق فرص العمل.

ومن المتوقع أن يؤدي التخفيف من هذه المشاكل

> **الكرد والناخبون الشباب والمحافظون الدينيون هم من بين الأهداف عالية القيمة**

والتحديات إلى دفع حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى ترويج نفسه انتخابيا بالتفاخر بإنجازاته للوصول إلى الناخبين.

مرة أخرى، ستستخدم الحكومة تطورات مهمة مثل عقار تركوفاك ضد فيروس كورونا، كوسيلة دعائية إضافية ثم موضوع انتاج السيارة الكهربائية وتشغيل المحطة النووية، والاستثمار في الغاز الطبيعي المكتشف حديثًا من البحر الأسود، إلى جانب مع مشاريع أخرى، لتعزيز أجندة إيجابية تسوق حزب العدالة والتنمية وترمم جانبا من صورته المتآكلة، ذلك ما يحلم به اردوغان..

ستكون هناك العديد من المناقشات هذا العام حول المرشحين للرئاسة، والدستور التركي الجديد، والنظام البرلماني «المعزز» ومقترحات الانتقال أو العودة من الرئاسي الى البرلماني.

سيستخدم السياسيون خطابًا معتدلاً لكسب الناخبين، حيث نشهد هـدوءا في التصريحات والاتهامات شديدة اللهجة.

حزب الشعب الجمهوري المعارض ما يزال يقود حملة ضد الحكومة داعيا الى الانتخابات المبكرة وهو يطرح عدة مرشحين ليخلفوا اردوغان.

بهذا المعنى، يجب على المراقبين أن يتوقعوا من رئيس حزب الشعب الجمهوري، كمال كيليجدار أوغلو، استمرار محاولاته ليكون استباقيًا، مثل التوجه لزيارة معهد الإحصاء التركي (تركستات) ووزارة التربية الوطنية للحصول على معلومات تدحض حكومة اردوغان وتضعف الثقة في الحزب الحاكم..

في الوقت نفسه، ستشتد المنافسة بين الاحزاب على أجزاء اقسام مهمة من اصوات الناخبين خلال الأشهر المقبلة.

الكرد والناخبون الشباب والمحافظون الدينيون هم من بين الأهداف عالية القيمة. ستواجه الأحزاب الصغيرة مثل السعادة وحزب المستقبل وحزب الديمقراطية والتقدم بعض المصاعب بالمنافسة لكنها سوف تؤثر ان هي انظمت الى كتلة كبيرة للمعارضة.

يخشى الحزب الحاكم من مناورة قيادة حزب الشعب الجمهوري ان تستثمر معارضتها لأردوغان في محاولة لطمأنة الناخبين المتدينين المحافظين؛ ليكون لهم دورهم في خطط المعارضة المستقبلية.

> الطائرات التركية بدون طيار، التي غيرت قواعد اللعبة في مناطق الصراع

نقطة أخرى مهمة تتعلق بالتقارب بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي، الذي يواجه ملاحقة من اردوغان وحزبه والسلطات الحكومية باتجاه اغلاقه بسبب اتهام اردوغان له بصلاته المزعومة بمنظمة حزب العمال الكردستاني.

كانت مقاومة المعارضة الرئيسية للعمليات العسكرية في العراق وسوريا خطوة حاسمة في هذا الاتجاه.

للمضي قدمًا، سوف يجذب تعزيز التعاون بين تلك الحركات مزيدًا من الاهتمام، من نواح كثيرة، كما يوحي النقاش الأخير حول توظيف أشخاص يتهمهم الحزب الحاكم انهم منتسبين إلى حزب العمال الكردستاني.

بينما يتم بحث مصير حزب الشعوب الديمقراطي، إن تعاون المعارضة مع هذا الحزب او التفاهم معه ستستمر اداة في تأجيج الحملات الاعلامية التي يشنها الحزب الحاكم ضد المعارضة..

في مجال السياسة الخارجية، قد يكتسب التطبيع مع أرمينيا وإسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية زخمًا في عام ٢٠٢٢.

وبينما يمكن للمعارضة أن تنتقد هذه الخطوات، فإن أجندة التطبيع هذه ستخدم في النهاية مصالح الحكومة على الرغم انها لم تثمر بعد عن نتيجة ملموسة ومجرد تمنيات وتصريحات اعلامية.

علاوة على ذلك، فإن التوترات المتصاعدة في البحر الأسود وأوكرانيا تتطلب من تركيا أن تلعب دورًا نشطًا على الصعيد الدبلوماسي. .

في غضون ذلك، سيستمر استخدام الطائرات التركية بدون طيار، التي غيرت قواعد اللعبة في مناطق الصراع مثل سوريا وليبيا وكاراباخ وإثيوبيا، إحدى ادوات اردوغان التي يظنها اداة منافسة وفرض معايير واعتبارات القوة.

بالنسبة لتركيا، ستشمل المصادر الرئيسية للتوتر تلك العلاقة الشائكة مع اليونان وعمليات التنقيب والحفر حول قبرص وشرق البحر الأبيض المتوسط.

وغني عن القول، إن موقف الاتحاد الأوروبي بشأن تلك النزاعات يهدد بإحداث تأثير سلبي على علاقات تركيا مع الغرب.

إجمالاً، يواجه اردوغان وحكومته تحديات لا حصر له وإن توقعات ٢٠٠٢ لن تأتي له بانتصارات على طبق من ذهب فما زرعه في السنوات الماضية من فوضى واضطرابات وصراعات داخلية وخارجية سوف يجنيه في العام ٢٠٢٢.

طلحة كوش :

2021 عام الأزمات مع الإتحاد الأوروبي وضياع فرص

*صحيفة «ديلي صباح» التركية

لم يكن عام ٢٠٢١ ايجابيا حول العلاقات التركية الأوروبية.

لسوء الحظ، كانت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي ضحلة في أحسن الأحوال.

لم يتم إحراز أي تقدم لمعالجة القضايا المهمة مثل تحديث الاتحاد الجمركي والسفر بدون تأشيرة للمواطنين الأتـراك إلى أوروبـا والعودة إلى منظور العضوية.

ألقت عدة أزمات بظلالها على العلاقات مع أنقرة.

الجانبان اليوناني والقبرصي اليوناني كانا في مواجهة مع المواقف السياسية والعسكرية التركية القائمة على فرض الامر الواقع. في تغذية التوتر في شرق البحر المتوسط كانت انقرة منشغلة بالتصعيد بدلاً من اتخاذ خطوات جريئة لمعالجة مشاكلها الرئيسية مع تلك االدول.

كان وداع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل للسياسة النشطة من أهم الأحداث البارزة في عام ٢٠٢١ بالنسبة لأوروبا. كانت ميركل زعيمة قوية وحل المشكلات وتمكنت من منع وحل المشكلات بين أنقرة وبرلين وبين أنقرة وبروكسل. إن تقاعد ميركل من السياسة النشطة سيخلق فجوة في علاقات تركيا مع ألمانيا والاتحاد الأوروبي. على مدى العقد الماضي، لعبت ميركل دورًا مهمًا في حل المشكلات والوسيط بين تركيا والاتحاد الأوروبي. تحظى تحركات ميركل الدبلوماسية ومهارات إدارة الأزمات بالاحترام والتقدير في أنقرة. جهود ألمانيا الأخيرة لتقليل التوتر بين تركيا واليونان هي أيضًا سياسة بناءة تصب في مصلحة

> ألقت عدة أزمات بظلالها على العلاقات مع أنقرة

جميع الأطراف المعنية.

ليس من الواضح من الذي سيملأ فجوة القيادة في أوروبا. بغض النظر، لن يكون هناك اختراق كبير مع أنقرة على المدى القصير ، وهذا لا يولد أي إثارة في تركيا بشأن الاتحاد الأوروبي.

استضاف أردوغان رئيس المجلس الأوروبي تشارلز ميشيل ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في المجمع الرئاسي في أنقرة في أبريل. بينما جلس أردوغان وميشال بجانب بعضهما البعض، وقفت فون دير لاين لفترة من الوقت، وجلست في النهاية على الجانب الآخر من وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو. الطريقة التي تم بها تنظيم الغرفة ووضع الزعيمين الأوروبيين نُسبت إلى «عدم احترام» أنقرة لفون دير لاين. في الواقع، تم تحديد بروتوكول الجلوس من قبل مسؤولي البروتوكول في المجلس الأوروبي. حتى أن بعض السياسيين والصحفيين الأوروبيين فسروا هذه القضية المؤسفة على أنها نهج أبوي وجنساني ضد سيدة سياسية. حتى أن رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراجي اتهم أردوغان بأنه سلطوي وكاره للنساء.

حتى بعد توضيح الموضوع، لم يعتذر أحد عن تعليقاته المتلاعبة فيما يتعلق بأزمة البروتوكول في أنقرة.

كانت النقاشات حول اتفاقية اسطنبول قضية أخرى ألقت بظلالها على العلاقات التركية الأوروبية في عام ٢٠٢١. انسحاب تركيا من اتفاقية اسطنبول بشأن العنف ضد المرأة هو ابتعاد أنقرة عن القيم الأوروبية. كانت قضية قرار تركيا الانسحاب من اتفاقية اسطنبول مثيرة للجدل في البلاد أيضًا، حيث فسرت العديد من الدوائر هذه الخطوة على أنها علامة على انتقال السلطة في مجال حقوق المرأة. انتقد العديد من القادة الأوروبيين علنًا أردوغان لهذا القرار واعتبروه جزءًا من التراجع الديمقراطي لتركيا وانحرافها عن القيم الأوروبية.

دعت أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى إطلاق سراح رجل الأعمال التركي عثمان كافالا والرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش. يوصف الحبس الاحتياطي لكافالا بأنه «عمل له غرض خفي لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان». وبالمثل، يعتبر حبس دميرتاش انتهاكًا لحقه كسياسي وبرلماني وزعيم حزب بموجب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك ، ذكّر مجلس أوروبا تركيا بأن على أنقرة التزامات بالتقيد بقرار المحكمة السابق.

أدت أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن كافالا ودميرتاش إلى توتر مستمر بين الاتحاد الأوروبي والسلطات التركية. وقال أردوغان للصحافيين

اوروبا تعتبر حبس دميرتاش انتهاكا لحقه كبرلماني وزعيم حزب

أثناء سفره من قطر إلى تركيا، «نحن لا نعترف بالقرارات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بشأن كافالا ودميرتاش، هذا أو ذاك ... لا نعترف بقرارات الاتحاد الأوروبي».

تسببت قضايا حقوق الانسان وقضيتي كافالا ودميرتاش أيضًا توترًا بين تركيا والاتحاد الأوروبي، حيث تضغط بعض الجهات الفاعلة على المجلس الأوروبي ومؤسسات أخرى لفرض عقوبات على تركيا.

وتتبع دول أوروبية كثيرة موقف واشنطن في تغيير علاقاتها مع أنقرة في قضايا السياسة الخارجية والأمن. أثارت القضية الدبلوماسية التي اندلعت بإعلان سفراء ١٠ دول غربية بيان عبر تويتر مطالبين بالإفراج الفوري عن كافالا، جدلاً في أنقرة. وقاد السفير الأمريكي البيان. تم تفادي الأزمة بعد أن أصدر الفاعلون الدبلوماسيون أنفسهم تصريحات حول احترامهم لسيادة تركيا والتزامهم بالقانون الدولي والأنظمة في الشؤون الدبلوماسية.

على أي حال، كانت «أزمة السفراء» إحدى النقاط البارزة في السياسة الخارجية التركية في عام ٢٠٢١، وأوجدت فجوة ثقة جديدة بين تركيا وبعض الدول الغربية الرائدة.

يبدو أن إدارة بايدن لا تريد تصعيدًا آخر مع أنقرة في الأشهر المقبلة. حاولت واشنطن تجنب أي صراع آخر مع أنقرة مع الحفاظ على دعمها لوحدات حماية الشعب، الذي تصنفه تركيا على انه الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني الإرهابي.

جهود واشنطن المستمرة لزيادة وجودها العسكري واستثماراتها العسكرية في اليونان تجري بشكل متصاعد وبما يزعج انقرة. يحاول السياسيون والسلطات اليونانية استخدام الاتفاقات العسكرية الأخيرة بين أثينا وواشنطن والمنشآت العسكرية الأمريكية في اليونان لتحقيق التوازن في تركيا.

من ناحية أخرى، يشرح القادة والخبراء في الولايات المتحدة تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في اليونان كخطوة لتحقيق التوازن مع روسيا.

أصبحت اليونان قاعدة أمريكية ومجموعة من البنية التحتية العسكرية الأمريكية. تستغل كل من أثينا وواشنطن التوترات القائمة بين تركيا واليونان لإسكات الجمهور اليوناني بشأن الوجود العسكري الأمريكي المتزايد في بلادهم. يدرك الجمهور اليوناني أن التوترات مع تركيا في بحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط كانت بسبب مواقف انقرة.

على أي حال، ستستمر التوترات المستمرة في شرق البحر الأبيض المتوسط في خلق مشاكل بين أنقرة وبروكسل. تنظر سلطات الاتحاد الأوروبي إلى قضية قبرص وتوترات شرق البحر المتوسط من منظور خاص وعلى انه امتداد للسياسات التركية المتهورة .

اقتحام سجن غويران ...

مقتل اكثر من ١٧٥ ارهابيا واشادات دولية بشجاعة قسد في الرد السريع

*اعداد :المرصد

اعلنت قوات سوريا الديمقراطية (SDF)، في بيان لها، مقتل ١٧٥ من تنظيم "داعش" خلال الاشتباكات منذ ٣ ايام، وان قواتها قد سيطرت على السجن، منوهة بأن الالاف من مقاتليها يشاركون الآن في حملة تمشيط لخلايا داعش النائمة في الحسكة والرقة ودير الزور.

وأصدرت القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية (SDF)، بياناً حيال التطورات الأخيرة المتعلقة بالهجمات التي شنها تنظيم "داعش" الارهابي على سجن الصناعة بحي غويران في مدينة الحسكة.

وجاء في البيان:

"الرأي العام العالمي يدرك جيدا بأن الهجمات والتهديدات التي تشنها دولة الاحتلال التركي ضد مناطقنا ما تزال مستمرة، ففي الآونة الاخيرة قصفت الطائرات المسيرة التابعة لدولة الاحتلال التركي مدينة كوباني وتسببت في استشهاد ٦ من شبابانا، وايضاً تواصل في تصعيد هجماتها ضد المدنيين في القرى التابعة لناحية عين عيسى، تل تمر وزركان، الا ان قواتنا تخوض نضالا بطوليا لا مثيل له ضد هذه الهجمات الشرسة وتقوم بحماية شعبنا وقرانا ومدننا من الهجمات الاحتلالية التي تشنها الدولة التركية؛ ففي الوقت الذي تخوض بها قواتنا نضالا في جبهات التماس مع العدو، شن تنظيم داعش الارهابي هجوما شرسا ضد سجن الصناعة في حي غويران في الحسكة، هذا السجن هو اكبر سجن في المنطقة ويحوي الالاف من العصابات الارهابية، الذين يشكلون خطرا على العالم اجمعه وليس فقط على منطقتنا.

قدوم ٢٠٠ انتحاري داعشي من سري كانيه وتل عبيدة والعراق

ووفقاً للاعترافات التي قدمها البعض من العصابات، ان هذه الهجمات قد خطط لها منذ مدة وشملت ما يقارب ٢٠٠ انتحاري من عناصر داعش والبعض من هؤلاء العناصر قد قدموا من سري كانيه وتل عبيدة ومنهم من العراق واختبأوا في حي غويران في الحسكة، وبعد التجهيزات التي تمت خلال ستة اشهر، شنت عناصر تنظيم داعش الارهابي هجوماً في تمام الساعة الـ ٧:٣٠ من يوم ٢٠ كانون الثاني الجاري بالسيارات المفخخة ضد سجن الصناعة، كما هاجم أفراد العصابة الموظفين في السجن مثل موظفي الصحة والطباخين وقوات الأمن وحاولوا الفرار، ولم يتم الحصول على معلومات واضحة حول مصير هؤلاء الموظفين حتى الآن.

معظم محاولة العصابات للهروب باءت بالفشل، والبعض تمكنوا من الوصول إلى مبنى كلية الاقتصاد المجاور للسجن، لكن قواتنا سيطرت على المنطقة المحيطة بالسجن والمنطقة كافة؛ الاشتباكات الشرسة تدور بين قواتنا وبين الخلايا النائمة من خارج السجن، حيث تدور اشتباكات عنيفة في حي غويران، حي الزهور ومنطقة البانوراما، وحتى الآن تم القضاء على معظم الخلايا الهجومية، كما استولت قواتنا على بعض أسلحتهم المخبأة وأسلحتهم الثقيلة مثل اسلحة الدوشكا.

قواتنا تسيطر على السجن بشكل تام

ونتيجة لذلك أصبح السجن الآن تحت سيطرة قواتنا وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفشلت جميع محاولاتهم للهروب، من ناحية أخرى، تعمل قواتنا الآن للسيطرة على داخل السجن أيضاً، الا اننا نقدر أنه لا يزال هناك ٢-٣ من خلاياهم في حي غويران لهذا ما تزال الحملة مستمرة هناك.

مقتل ١٧٥ داعشي واستشهاد ٢٧ من مقاتلينا الابطال

في هذه الأيام الثلاث من الاشتباكات، قُتل ١٧٥ من عناصر تنظيم داعش الارهابي ١٥٠ منهم كانوا عناصر هجوميين لتنظيم داعش الارهابي و١٥ عنصر كانوا يسعون للفرار من السجن واشتبكوا مع قواتنا، واستشهد ٢٧ من مقاتلينا وانضموا لقوافل الشهداء الابطال.

البدء بعملية تمشيط بمشاركة ١٠ الاف مقاتل

الوضع الآن تحت السيطرة وقد أطلقنا عملية تمشيط واسعة النطاق، شارك فيها ١٠ الاف من مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية QSD وقوات الأمن الداخلي، لتطهير المنطقة من خلايا داعش. كما انطلقت عملية واسعة في مناطق الحسكة والرقة ودير الزور ضد أوكار تنظيم داعش الارهابي ومحاولاتهم في زعزعة امن المنطقة.

خلال هذه الأيام الثلاثة، أظهرت قوات سوريا الديمقراطية، وكذلك قوات الأمن وقوات حماية المجتمع (HPC)، بطولة كبيرة ودهاء في عملياته العسكرية، واتخذت قوات التحالف الدولي ضد داعش أيضاً موقفاً نشطاً ومنسقاً مع قواتنا.

نتقدم بالشكر لأهالي غويران والحسكة

كما نتقدم بجزيل الشكر لأهالينا في حي غويران والحسكة الذين لم يتوانوا عن تقديم المساعدة لنا، إلا أن هناك بعض الخلايا الهجومية لتنظيم داعش الإرهابي ولا تزال قواتنا تطاردهم، وتسعى لإحباط هجماتهم، ولأجل ذلك نأمل أن يتعاون في البداية شعبنا في الحسكة وجميع مواطنينا مع القوات الامنية، حيث تتصرف قواتنا الآن بحذر شديد لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين، لأن المرتزقة يختبئون بين المدنيين في غويران ونحن نطاردهم بحذر وصبر شديدين كيلا نتسبب في إلحاق الأذى بالمدنيين ومنازلهم وأرواحهم.

سنقضي على فلول داعش الإرهابي

نحن قوات سوريا الديمقراطية عازمون على خوض حرب كبرى ضد داعش الإرهابي بإرادة وتضحية كبيرين، وسنسقط دولتها القمعية وننقذ مناطقنا والعالم من بلائها، وبنفس العزم والإرادة سنقضي على فلول داعش الإرهابي، وسننقذ العالم من هذه الكارثة إلى الأبد، هذا قرارنا وفي هذا السياق سنرد على هجمات تنظيم داعش الإرهابي، لكننا نجد أنه من الضروري مشاركة بعض المعلومات الأخرى مع عامة الناس.

وبحسب اعترافات بعض السجناء من تنظيم داعش الإرهابي، فإن المسؤولين موجودون في تركيا والأراضي المحتلة مثل سري كانيه ويريدون الفرار للوصول إليهم، كما أن قسم منهم جاء من الرمادي بالعراق، ومن اللافت للنظر أنه أثناء تعامل قواتنا مع داعش الإرهابي هاجمت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها قواعد ومواقع قواتنا في خط عين عيسى مما أسفر عن فقدان ٣ مدنيين حياتهم، ولكن كانت هناك مقاومة شرسة من قبل مقاتلينا ضدهم وتم إحباط الهجمات، كما ان هناك جماعات منهم تشن هجماتها على خط تل تمر وابو راسين، وفي نفس الوقت فأن هذه الهجمات المتزامنة مع هجمات داعش الإرهابي ليست بمحض الصدفة وإنما هي هجمات مخططة ومدبرة، ونحن قوات سوريا الديمقراطية، لازلنا ندافع عن أراضينا وشعبنا ونقدم تضحيات جمة ضد جميع أنواع الهجمات، وسنواصل المقاومة والدفاع عنها".

(نهاية البيان)

حظر كلي على الحسكة

هذا وأصدرت هيبة الداخلية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تعميما بفرض حظر كلي على الحسكة وجزئي على باقي الإدارات بعد أحداث السجن وسيطرة قوات سوريا الديمقراطية على الوضع.

وفي هذا الصدد نشرت هيئة الداخلية على صفحة الإدارة الذاتية التعميم رقم/ ١/ المتضمن فرض حظر كلي على

منطقة الحسكة داخليا وخارجيا لمدة سبع ايام وذلك ابتداءا من تاريخ يوم ٢٤كانون الثاني ٢٠٢٢ولغاية يوم ٣١كانون الثاني ٢٠٢٢ باستثناء المؤسسات الخدمية والتي يتطلب طبيعة عملها الاستمرار بالعمل كالأفران والمطاحن والمراكز الصحية والمحروقات والبلديات .

وجاء في التعميم ايضا فرض حظر جزئي بالنسبة للادارات والمدن الاخرى والتي يبدأ فيها الحظر من الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحا ويتم منع الحركة بين المدن طول فترة الحظر.

واشنطن تشيد بقوات سوريا الديمقراطية على ردها السريع

بيان للمتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية نيد برايس:

تدين الولايات المتحدة الهجوم الذي شنه تنظيم داعش يوم الخميس على سجن تابع لقوى الأمن الداخلي في محافظة الحسكة في شمال شرق سوريا في محاولة لإطلاق سراح مقاتلي التنظيم المحتجزين.

نشيد بقوات سوريا الديمقراطية على ردها السريع والتزامها المستمر بمحاربة داعش في شمال شرق سوريا، ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الحراس الذين أصيبوا وقتلوا في الهجوم الأولي بالقنابل أو خلال عمليات القتال اللاحقة. كانت مهاجمة مركز الاحتجاز على رأس أولويات داعش لأكثر من عام. كانت الجهود الدؤوبة والمقتدرة التي بذلتها قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش مشرفة وتمكنت من إحباط العديد من الهجمات في خلال تلك الفترة والحد من شدة الهجوم الحالي. ويسلط هذا الهجوم الضوء على أهمية المبادرات التي يتخذها التحالف الدولي لهزيمة داعش وضرورة تمويلها بشكل كامل بغرض تحسين الاحتجاز الآمن والإنساني لمقاتلي داعش، بما في ذلك من خلال تعزيز أمن مرافق الاحتجاز. ويؤكد أيضا على الحاجة الملحة لبلدان المنشأ إلى استعادة مواطنيها المحتجزين في شمال شرق سوريا وإعادة تأهيلهم ودمجهم ومقاضاتهم متى اقتضى الأمر ذلك.

نواصل الوقوف إلى جانب شركائنا في المنطقة لمواجهة فلول داعش. لقد قلص التحالف قدرة تنظيم داعش على شن هجمات إلى حد كبير، إلا أن التنظيم يواصل محاولاته لزعزعة استقرار المنطقة. وتمثل الخسائر التي تكبدها شركاؤنا في هذه الهجمات تذكيرا صارخا بالتحديات الفعلية التي لا تزال المنطقة تواجهها.

تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق هزيمة داعش الدائمة على المستوى الدولي، وذلك بالعمل من خلال التحالف ومع شركائنا المحليين.

بايدن ملتزم بإرساء الاستقرار في شمال شرق سوريا

الى ذلك نقلت وكالة npasyria "نورث برس" عن "تيري فلين" مدير فريق الاستجابة والمساعدة للانتقال في سوريا بالخارجية الامريكية قوله: إن مسألة مكافحة تنظيم "داعش" هي من أهم أولويات سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا، وستستمر واشنطن وقوات التحالف الدولي بالعمل مع شركائها على الأرض لضمان هزيمة التنظيم.

وأضاف "فلين": نعمل مع الشركاء لضمان الاستقرار في المناطق المحررة لأن "داعش" يستفيد من انعدام الاستقرار ويستمر بإلهام الإرهابيين حول العالم.

وأشار "تيري فلين" في حديثه للوكالة نفسها عن التنسيق السياسي مع مجلس سوريا الديموقراطية إلى التمويل المخصص لإرساء الاستقرار في المنطقة بهدف منع داعش من ترك أثره في سوريا.

وقال إن الرئيس الامريكي بايدن أعرب عن التزامه بهذه النقطة بالتحديد من خلال مطالبته بزيادة التمويل المخصص لجهود إرساء الاستقرار في شمال شرق سوريا للسنة المالية ٢٠٢٢.

ووفقاً لـ npasyria رأى مدير فريق الاستجابة والمساعدة للانتقال في سوريا بالخارجية الامريكية أن الاستقرار في سوريا سيكون عبر إشراك جميع الأطراف السورية في جنيف، بما فيها مجلس سوريا الديمقراطية.

وقال إنه متفائل بإعادة افتتاح معبر سيمالكا الحدودي بين شمال شرقي سوريا وإقليم كردستان العراق.

واعتبر أن إغلاق هذا المعبر تحديداً يعرقل جهود وصول المساعدات الى المجتمعات الضعيفة في شمال شرق سوريا ويعيق جهود إرساء الاستقرار.

التحالف الدولي يشيد بشجاعة قسد

من جهته أكد التحالف الدولي، الأحد، أن أحداث الحسكة لن تشكل تهديداً على العراق والمنطقة، وقال أن قوات سوريا الديمقراطية ردت على الفور على التهديد وطوقت المنطقة ونفذت عمليات متواصلة منذ بدء الهجول ليلة الخميس وتمكنت من احتواء التهديد.

وقال التحالف في بيان: "لقد أدت هجمات داعش اليائسة في الأيام الماضية إلى جعلها أضعف في نهاية المطاف، وفقا للتحالف المكلف بتقديم المشورة والمساعدة والتمكين للقوات الشريكة، في سوريا ، في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢ ، نفذت داعش هجوم معقد على مركز إحتجاز الحسكة في محافظة الحسكة السورية".

وأضاف، أن "قوات سوريا الديمقراطية قد ردت على الفور على التهديد ، وطوقت المنطقة، ونفذت عمليات متواصلة منذ بدء الهجوم ليلة الخميس، ومن خلال عمليات التمكين التابعة للتحالف من خلال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والغارات، تمكنت قوات سوريا الديمقراطية من احتواء التهديد".

وأشار البيان، أن "قوات التحالف عمليات اجرت مراقبة في الوقت الحقيقي خلال الحدث، ونفذت سلسلة من الضربات على مدار العملية التي استمرت أياما، لتشمل الاستهداف الدقيق لإرهابي داعش الذين كانوا يهاجمون قوات سوريا الديمقراطية من المباني في المنطقة".

وتابع، أنه "يحتفظ بالحق في الدفاع عن نفسه وعن القوات الشريكة ضد أي تهديد، وسيواصل بذل كل ما في وسعه لحماية تلك القوات".

وبحسب البيان، قال اللواء جون برينان ، قائد قوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب ، إن "الجماعات المسؤولة عن هذا الهجوم السافر أصبحت الآن أضعف في النهاية ".

وأضاف: " في هذه المحاولة اليائسة لإظهار الأهمية، أصدرت داعش حكما بالإعدام على العديد من أفرادها نتيجة لهذا الهجوم".

وزاد بالقول: "لقد استولى العديد من معتقلي داعش على أسلحة حراس السجن الذين قتلوهم ثم اشتبكوا مع قوات الرد السريع التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، وعلى عكس داعش، اتخذ التحالف إجراءات كبيرة لضمان المعاملة الإنسانية للمعتقلين، لكن عندما حمل معتقلو داعش السلاح، أصبحوا يشكلون تهديدا نشطا، ثم اشتبكوا وتم قتلهم في الغارات الجوية لقوات سوريا الديمقراطية والتحالف".

وتابع ، أنه "سيتم تأمين المعتقلين الذين لم يشاركوا في الهجوم، مع إعلان المزيد من التفاصيل مع استكمال قوات سوريا الديمقراطية عملياتها في المنطقة، لقد حاول معتقلو داعش تدمير مركز احتجاز جديد أكثر أمانا في الحسكة، بالقرب من مركز الاحتجاز الحالي، لكنهم فشلوا".

وكما تابع ، أن "بناء المرفق الجديد على وشك الانتهاء، إن التحالف واثق في تقييمه من أن محاولة داعش الأخيرة للهروب لن تشكل تهديدا كبيرا للعراق أو المنطقة، لكنه يحلل الوضع لتحديد ما إذا كانت داعش تخطط لأي هجمات

مستقبلية على مرافق الاحتجاز الأخرى في العراق أو سوريا".

وقال برينان: "على الرغم من أن داعش لا تزال تمثل تهديدا، فمن الواضح أنها لم تعد نفس القوة التي كانت في السابق".

وأردف برينان : "لقد استجاب التحالف لنداء المساعدة في عام ٢٠١٤، عندما دمر داعش المنطقة، وسيطر على مئات الآلاف من الأميال من الأراضي، وكان هناك ٨ ملايين من المدنيين الأبرياء ضحايا لوحشيته، بناء على دعوة من العراق، قام التحالف بتدمير وتفكيك الخلافة الإقليمية المزعومة لداعش في عام ٢٠١٧".

وأشار، إلى أن "على الرغم من هزيمتها العسكرية ، لا تزال داعش تمثل تهديدا وجوديا للمنطقة، وبالنظر لقدرة داعش المتدهورة بشكل كبير، فإن بقاء داعش في المستقبل يعتمد على قدرتها على إعادة رص صفوفها من خلال محاولات سيئة التخطيط مثل هجوم الحسكة".

ولفت، إلى أنه "بناء على دعوة جمهورية العراق، سنواصل تقديم المشورة والمساعدة والتمكين لقواتنا الشريكة لضمان عدم قدرة داعش على العودة داخل العراق أو سوريا".

قسد: قواتنا في مرحلة متقدمة من القضاء النهائي على المرتزقة الذين هاجموا السجن

ذكرت قوات سوريا الديمقراطية أن قواتها سيطرت بشكل كامل على الوضع الاستثنائي الذي كان داعش يحاول الاستفادة منه للفرار، وأنها « في مرحلة متقدمة من القضاء النهائي على المرتزقة الذين هاجموا السجن».

ونشر المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية تنويهاً على معرفاتها الرسمية، بصدد الأوضاع الميدانية المتعلقة بهجوم مرتزقة داعش على سجن الصناعة في مدينة الحسكة.

وجاء في نص التنويه:

«تداولت وسائل إعلام أنباء غير دقيقة حول سيطرة قواتنا الكاملة على سجن الصناعة.

تلك الأنباء غير دقيقة، قواتنا سيطرت بشكل كامل على الوضع الاستثنائي الذي كان داعش يحاول الاستفادة منه للفرار، ليس بإمكان مرتزقة داعش المتبقين في أسوار السجن الفرار الآن.

نحن في مرحلة متقدمة من القضاء النهائي على المرتزقة الذين هاجموا السجن وتحصنوا في الأسوار الشمالية وبعض المهاجع، عمليات التطهير مستمرة بدقة، والعشرات من المرتزقة قُتلوا وأُلقي القبض عليهم خلال اليوم.»

هذا، وتعد منشأة الصناعة بحي الغويران بالحسكة، بين ٧ سجون منتشرة في شمال شرقي سوريا يُحتجز فيها ٥ آلاف متطرف ينتمون إلى «داعش». وهذه المنشأة عبارة عن بناء كبير يضم عشرات المهاجع الضخمة والزنازين، وتحيط به أسوار عالية تخضع لحراسة مشددة من قوات «قسد»، بدعم مالي من التحالف الدولي بقيادة واشنطن. ويقع هذا السجن في منطقة عسكرية متشابكة ومعقدة؛ حيث تنتشر إلى جانب قوات «قسد» وقوات التحالف الدولي والجيش الامريكي، قوات موالية للرئيس السوري بشار الأسد، ووحدات من الجيش الروسي. وهذه الأخيرة، تحكم السيطرة على جيب للنظام يقع في مركز مدينة الحسكة.

وتشير إحصاءات إدارة السجون لدى الإدارة الذاتية شرق الفرات، إلى وجود نحو ١٢ ألف شخص كانوا ينتمون إلى صفوف التنظيم المتشدد، بينهم ٨٠٠ مسلح ينحدرون من ٥٤ جنسية غربية، و١٠٠٠ مقاتل أجنبي من بلدان أخرى، على رأسها تركيا وروسيا ودول آسيوية، بالإضافة إلى ١٢٠٠ مسلح ينحدرون من دول عربية، غالبيتهم قدموا من تونس والمغرب. كما يبلغ عدد المنحدرين من الجنسية العراقية نحو ٤ آلاف، والعدد نفسه ينحدر من الجنسية السورية.

اوكرانيا ..صراع الاقطاب

طبول الحرب تدق.. تحرك للناتو وتحذير بريطاني وتأهب أوكراني

*اعداد:المرصد

تتصاعد وتيرة الاضطرابات على الحدود الروسية الأوكرانية، وسط اتهامات من بريطانيا لموسكو حول سعيها لغزو أوكرانيا وتنصيب رئيس موالٍ لها، فيما بدأت واشنطن إجلاء عائلات موظفيها في سفارتها بكييف.

وتسود حالة من التأهب في أوكرانيا مع حشد روسيا أكثر من ١٠٠ ألف عسكري على الحدود بين البلدين، محذرة من اقتراب موسكو من شن «عملية غزو» لأراضيها، فيما يحاول الغرب عبر جولات مكوكية إجراء مفاوضات دبلوماسية مع روسيا لتفادي تدهور الوضع وفي ذات الوقت التهديد بعقوبات صارمة.

وتنفي روسيا أنها تخطط لشن هجوم لكنها تقول إنها قد تقوم بعمل عسكري لم تحدده إذا لم يتم تلبية قائمة من

المطالب من شأنها منع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي من التوسع شرقا إلى المناطق التي يعتبرها الكرملين ضمن مجال نفوذه.

«قرار عسكري» للناتو

في غضون ذلك أعلن حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بيان، الاثنين، أن دوله تحضّر قوات احتياطية في حالة تأهّب وأرسلت سفنًا ومقاتلات لتعزيز دفاعاتها في أوروبا الشرقية ضدّ الأنشطة العسكرية الروسية على حدود أوكرانيا.

وقال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ: «سيواصل حلف شمال الأطلسي اتّخاذ كل الإجراءات اللازمة للحماية والدفاع عن كلّ الأعضاء، لا سيّما من خلال تقوية دول التحالف الشرقية. وسنردّ دائمًا على أي تدهور في بيئتنا الأمنية، بما في ذلك عبر تعزيز دفاعنا الجماعي».

وأوكرانيا ليست عضوا في حلف شمال الأطلسي، لكن بعض جيرانها، ومن بينها بولندا، أعضاء بالتكتل.

وأشار الحلف إلى قرارات اتخذتها الدنمارك في الأيام الأخيرة بإرسال فرقاطة وطائرات حربية إلى دول البلطيق، ودعم إسبانيا لانتشارها البحري وتحضير هولندا «لسفن ووحدات برية في حالة تأهب» لقوة الرد السريع.

وركّز أيضًا البيان على عرض حديث من فرنسا لإرسال قوات إلى بلغاريا، لافتًا إلى أن «الولايات المتحدة أوضحت أيضا أنها تدرس زيادة وجودها العسكري».

ومع حشد عشرات الآلاف من القوات الروسية على الحدود الأوكرانية، وصل التوتر بين موسكو والغرب إلى أعلى مستوياته منذ الحرب الباردة، وهناك مخاوف فعلية من اندلاع صراع واسع النطاق في أوروبا الشرقية.

ويُعدّ الحلف مقترحًا إجراء مزيد من المحادثات مع روسيا بعد أن أصدر الكرملين مجموعة من المطالب التي من شأنها أن توقف حلف شمال الأطلسي عن ضمّ أوكرانيا له.

ويصرّ الحلف من جهته على أنه لن يتفاوض بشأن «مبادئه الأساسية» بما فيها الدفاع عن جميع دوله والسماح للحلفاء باختيار طريقهم الخاص.

وعزز التحالف قواته في دول البلطيق بعد ضمّ روسيا عام ٢٠١٤ لشبه جزيرة القرم ويدرس حاليًا خططًا لنشر المزيد من القوات في رومانيا وبلغاريا.

بريطانيا تكشف خطة روسية

وكشفت وزارة الخارجية البريطانية عما اعتبرته معلومات تفيد بأن الحكومة الروسية تسعى إلى تنصيب زعيم موال لروسيا في كييف بعد غزو أوكرانيا واحتلالها.

وقالت الخارجية البريطانية، في بيان، إن «الحكومة الروسية تنظر في إمكانية ترشيح النائب السابق في البرلمان الأوكراني، يفغيني مورايف، ليتولى هذا الدور».

وأضافت أن «الاستخبارات الروسية على اتصال مع عدد من الساسة الأوكرانيين السابقين يشارك بعضهم في التخطيط للهجوم على أوكرانيا»، لافتة إلى أن «بعضهم على اتصال مع عملاء المخابرات الروسية المنخرطين حاليا في التخطيط لهجوم على أوكرانيا».

روسيا ترد

وأكدت موسكو أن اتهامات بريطانيا حول سعي روسيا المزعوم لتنصيب رئيس موال لها في كييف «هراء ودليل جديد على أن الناتو هو من يصعد التوتر حول أوكرانيا».

وقالت وزارة الخارجية الروسية، في بيان، إن «التضليل الإعلامي الذي نشرته وزارة الخارجية البريطانية يمثل دليلا جديدا على أن دول الناتو بقيادة الأنجلوسكسونيين هي التي تقوم بتصعيد التوتر حول أوكرانيا».

ودعت الخارجية الروسية نظيرتها البريطانية إلى «وقف الأنشطة الاستفزازية والتخلي عن نشر الهراء»، بحسب البيان.

إجلاء أسر السفارة

وما ينذر بأن الحرب باتت وشيكة، ما كشفته شبكة «سي إن إن» عن مصادر مطلعة بأن السفارة الامريكية في العاصمة الأوكرانية، كييف، طلبت من وزارة الخارجية الامريكية السماح لمغادرة أفراد غير أساسيين من طاقم السفارة وعائلاتهم.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية إنه «ليس لديهم ما يعلنونه في هذا الوقت»، مضيفًا: «إننا نجري خططًا طارئة صارمة، كما نفعل دائمًا، في حالة تدهور الوضع الأمني».

بدوره، قال مصدر مقرب من الحكومة الأوكرانية إن الولايات المتحدة أبلغت أوكرانيا بأنها «من المحتمل أن تبدأ عمليات إجلاء في وقت مبكر من الأسبوع المقبل» لعائلات الدبلوماسيين من السفارة في كييف، مضيفا أن الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، تحدث إلى وزير الخارجية الأمريكي، أنطوني بلينكن، حول الأمر وأخبره أنه إذا اتخذت الولايات المتحدة مثل هذه الخطوة الدراماتيكية، فسيكون ذلك «رد فعل مبالغ فيه».

يذكر أن وزارة الخارجية الامريكية سبق وأصدرت تحذير سفر لأوكرانيا، حيث طلبت من الامريكيين عدم السفر إلى البلاد وأن يكونوا على دراية بالتقارير التي تفيد بأن روسيا قد تخطط لعمل عسكري كبير ضد أوكرانيا.

واشنطن : الدبلوماسية أو العواقب الوخيمة

ومع تزايد التوتر، قال وزير الخارجية الامريكي، أنتوني بلينكن إن «دخول روسيا لأي منطقة جديدة بأوكرانيا سيتطلب الرد»، لافتا إلى أن بلاده «لا تنتظر غزو روسيا لأوكرانيا حتى تتحرك».

وأضاف بلينكن في لقاء مع شبكة «سي إن إن»، أن الولايات المتحدة قدمت أنظمة دفاعية لأوكرانيا السنة الماضية، «أكثر من أي وقت مضى».

وأضاف: «دخول روسيا إلى أي منطقة جديدة في أوكرانيا سيتطلب الرد»، منوها إلى أنه «أمام روسيا خياران.. التصعيد ومواجهة العواقب الوخيمة أو اللجوء إلى الدبلوماسية».

بلينكن من كييف: لن نسمح بانتهاك سيادة دولة بدون مواجهة عقاب

ووصل وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن، الأربعاء، إلى أوكرانيا للتعبير عن دعمه لكييف في ظل ازدياد المخاوف من اجتياح روسي محتمل، وقال وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن، الأربعاء، بعد وصوله إلى أوكرانيا بزيارة رسمية، إن الولايات المتحدة تحاول العمل على مسارين مع روسيا، الأول دبلوماسي، وهناك مسار آخر يتعلق بالخطوات المرتبطة بموسكو.

وأشار بلينكن، في مؤتمر صحافي عقده من السفارة الامريكية في العاصمة الأوكرانية كييف، إلى خطورة التهديدات الروسية لأوكرانيا بالقول إن «الأمر أكبر من أوكرانيا، فما تفعله روسيا من اعتداءات هو ضرب للمبادئ التي يضعها النظام العالمي، والعالم بأسره يشاهد ما يحصل الآن في أوكرانيا».

وأضاف: «لن نسمح بانتهاك سيادة الدول بدون مواجهة أي عقاب، ولا يمكن لأي دولة فرض قراراتها ومبادئها وآرائها

على دولة أخرى».

وشدد الوزير الامريكي على أن زيارته لأوكرانيا تأتي «لتأكيد الالتزام الامريكي تجاه أمن هذه الدولة وسيادتها».

تصريحات الوزير أنتوني بلينكن والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قبل اجتماعهما

الرئيس زيلينسكي:

ود أن أبدأ بشكرك وزملائك على زيارتكم. هذه الزيارة مهمة جدا بالنسبة إلينا، وأعني زيارتك أنت شخصيا، إذ تبين مرة أخرى دعم الولايات المتحدة القوي لاستقلال أوكرانيا وسيادتها.

أود أن أقول إننا نقدر اتصالاتنا المستمرة، بما في ذلك معك من خلال الاتصالات الهاتفية والاتصالات الداعمة والاتصالات بينك وبين وزير الخارجية، وبشكل عام الاتصالات رفيعة المستوى من البيت الأبيض وممثلي الرئيس بايدن مع المكتب الرئاسي وبين السيد سوليفان وأندريه يرماك وبيننا على المستوى الرئاسي... الاتصالات مستمرة، وثمة الكثير منها بالفعل.

لا تشير كافة هذه الاتصالات إلى مجرد كلام، بل إلى دعم ملموس. وما هي نتيجة هذا الدعم؟ وفي بداية حديثنا، أود أيضا التوجه بالشكر لك شخصيا وللرئيس بايدن والإدارة الأمريكية على دعمكم ومساعدتكم العسكرية لأوكرانيا وعلى زيادتكم هذه المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة بالفعل، وأنا واثق من أنها ستستمر في المستقبل.

لا يشير هذا الدعم إلى خططنا الاستراتيجية لانضمام أوكرانيا إلى الحلف فحسب، بل أظن أن الأهم من ذلك هو أنه يشير إلى مستوى جيشنا والإمدادات الخاصة به. نعم، ميزانية أوكرانيا... نحن نخصص الحد الأقصى من الأموال في كافة سنوات استقلال دولتنا... نخصص الحد الأقصى من الأموال لدعم جيشنا. ولكننا نعرف أيضا أننا بحاجة إلى المساعدة لاتخاذ خطوات سريعة جدا لتحديث الجيش، وبخاصة في مثل هذه الأوقات العصيبة. أعتقد أنه يمكن أن نصف هذه الأوقات بالعصيبة.

أعتقد أن جدول أعمال محادثتنا يتعلق بالمسائل الأمنية أولا وقبل كل شيء، وأود أن أثير أيضا بعض القضايا الاقتصادية التي تعتمد على الوضع الأمني. لقد بدأت بالكلام وأريد أن أترك الحديث لك الآن ثم ننتقل إلى جدول الأعمال. أعتقد أن جدول أعمالنا مماثل بشكل عام، ولكن ما زلنا نرغب في مناقشة بعض الأمور بالتفصيل لأن ذكاءك ممتاز ولكنك بعيد جدا ونحن هنا، وأعتقد أننا نعرف أكثر بقليل عن حال الدولة.

أهلا بكم من جديد.

وزير الخارجية الامريكي انتوني بلينكن:

حسنا، سيدي الرئيس، شكرا جزيلا على استقبالنا واستقبالي اليوم. يسرني أن أراك مرة أخرى. أرغب في أن أقول إنكم لستم بحاجة إلى المزيد من الزوار، فكييف هي الوجهة الأكثر شعبية في العالم في الوقت الحالي.

ولكنني أردت العودة إلى هنا وقد طلب الرئيس بايدن ذلك مني في الواقع. لقد طلب مني القيام بذلك لثلاثة أسباب. أولها أن أعيد التأكيد لكم ولزملائكم ولكافة أصدقائنا الأوكرانيين على الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لأوكرانيا والتأكيد على أن قرار تقرير المستقبل ومستقبل أوكرانيا هو بيد الأوكرانيين كما هو الحال دائما وليس بيد أي شخص آخر. لقد اختار الشعب الأوكراني مسارا ديمقراطيا وأوروبيا في العام ١٩٩١ واتجه إلى الساحات للدفاع عن هذا الخيار في العام ٢٠١٣. ولسوء الحظ، أنتم تواجهون عدوانا بلا هوادة من موسكو. لقد غزت روسيا أراض في شبه جزيرة القرم وأثارت

صراعا في شرق أوكرانيا وسعت بشكل منهجي إلى تقويض الديمقراطية في أوكرانيا وتقسيمها.

ثمة حوالى ١٠٠ ألف جندي روسي بالقرب من حدود أوكرانيا اليوم، مما يجعل التهديد لأوكرانيا غير مسبوق بهذا المعنى. لذلك طلب مني الرئيس أن أعيد التأكيد على التزامنا بوحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها، وأنا أعلم أنكم لم تسمعوا هذه الرسالة منا فحسب، بل أيضا من العديد من الشركاء في مختلف أنحاء أوروبا، بما في ذلك في اليومين الماضيين.

ثانيا، أراد الرئيس أن آتي إلى هنا لتتاح لي فرصة التحدث معك مباشرة ومع كافة زملائنا هنا حول أسبوع الدبلوماسية المكثفة التي انخرطنا فيها للتو وأكملناها مع روسيا وللتشاور والتنسيق بشأن الخطوات التالية، بما في ذلك لقائي يوم الجمعة مع وزير الخارجية الروسي لافروف.

لقد أوضحنا عبر كافة مشاركاتنا تفضيلنا الواضح لإيجاد حل دبلوماسي للصراع وتهدئة الموقف. هذا هو ما نفضله بشكل واضح، وهو أيضا أكثر الخيارات مسؤولية التي يمكن لأي منا الانحياز له.

وأوضحنا لموسكو في الوقت عينه أنها ستواجه عواقب وخيمة جدا أنها إذا اختارت تجديد عدوانها على أوكرانيا، وأكرر أن الولايات المتحدة لن تكون الوحيدة التي تتخذ إجراءات مماثلة، بل تنضم إليها دول أخرى من أوروبا وخارجها.

سيدي الرئيس، تهدف الاجتماعات المماثلة والمشاورات التي سأجريها غدا مع بعض شركائنا الأوروبيين الآخرين في برلين إلى التأكيد على أننا نتحدث مع موسكو بوضوح وبصوت واحد. ويقودني ذلك إلى النقطة الثالثة والأخيرة التي طلب الرئيس مني التركيز عليها ويريدني أن أركز عليها، ألا وهي أن قوتنا تعتمد على الحفاظ على وحدتنا، بما في ذلك الوحدة داخل أوكرانيا. أعتقد أن أحد أهداف موسكو طويلة الأمد يتمثل في محاولة زرع الانقسامات بين البلدان وداخلها، ولا يمكننا أن نسمح بذلك بكل بساطة ولن نسمح لهم بفعل ذلك.

إذن تتمثل رسالتنا إلى كافة أصدقائنا هنا وكافة قادة أوكرانيا العالميين والمواطنين الأوكرانيين أيضا في أن نطلب منهم الاتحاد والتمسك بهذه الوحدة وتعزيزها. لم يكن الأمر يوما بالأهمية التي هو عليها اليوم، وبخاصة فيما تواجه البلاد احتمال تجدد العدوان الروسي عليها. لقد بينتم في السنوات الأخيرة أنه ما من عقبة تقف في وجه الأوكرانيين عندما يتحدون معا ويتمتعون بدعم من العديد من الأصدقاء حول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. ما من عقبة لا تستطيعون التغلب عليها، وأردت أن أعيد التأكيد على ذلك أيضا. أشكرك مرة أخرى على استقبالنا اليوم يا سيدي الرئيس.

أزمة غذاء عالمية

فيما حذرت مجلة فورين بوليسي الأمريكية من وقوع أزمة غذائية حول العالم، خاصة في قارتي إفريقيا وآسيا، كأحد تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

وأشار التقرير إلى أن أوكرانيا التي تمتلك أكثر الأراضي خصوبة على وجه الأرض تعرف بأنها «سلة غذاء أوروبا»، وتشكل صادراتها الزراعية السريعة النمو عاملا رئيسيا في غذاء السكان بإفريقيا وآسيا.

وأوضح التقرير أن جزءا كبيرا من أكثر الأراضي الزراعية إنتاجية في أوكرانيا يقع في مناطقها الشرقية، وهي المناطق الأكثر عرضة لهجوم روسي محتمل.

مؤشرات قوية

الأكاديمي المتخصص بالشؤون الدولية، سمير الكاشف، قال إنه رغم أن هناك مؤشرات قوية على أن الغزو بات

وشيكا إلا أن روسيا تسعى لتحقيق مكاسب كبيرة عبر الضغط على الغرب وانتزاع تنازلات تزيح عنها أي مخاوف بمنطقة البحر الأسود.

وأضاف الكاشف، في تصريحات لـفضائية «سكاي نيوز عربية»، أن خطاب بايدن الأخير يؤكد أن بوتين عازم على الغزو خلال وقت قصير والتفكير حاليا في تعطيله لحين إمداد أوكرانيا بمعدات وآليات لا تسمح بسقوط الدولة بشكل سريع وأن تكون هناك خسارات لروسيا تدفعها نحو توغل محدود.

وحول الاتهامات البريطانية، اعتبر أنها مؤشر قوي على أن موسكو تخطط للغزو وما بعده منذ فترة كبيرة وليس بسبب ما تتحدث عنه بشأن الضمانات الأمنية وتوسع الناتو شرقا، لافتا إلى أن فشل المفاوضات مع الغرب سيكون ذريعة قوية لموسكو نحو هدفها.

أيرلندا: المناورات الروسية غير مرحب بها

من جانبه، قال وزير الخارجية الأيرلندي سيمون كوفيني إن روسيا تعتزم إجراء مناورات حربية قبالة سواحل بلاده، في خطوة غير مرحب بها نظرا للتوترات المتزايدة وحالة الشك بشأن ما إذا كانت موسكو تخطط لغزو أوكرانيا.

أوضح كوفيني للصحفيين أن المناورات من المقرر أن تجرى على بعد ٢٤٠ كيلومترا قبالة الساحل الجنوبي الغربي لأيرلندا، في المياه الدولية ولكن أيضا داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلاد.

ولدى وصوله إلى بروكسل لإجراء محادثات تركز على روسيا وأوكرانيا مع نظرائه في الاتحاد الأوروبي، قال كوفيني: «ليست لدينا القوة لمنع حدوث ذلك، لكنني بالتأكيد أوضحت للسفير الروسي في إيرلندا أن ذلك غير مرحب به».

وأضاف: «هذا ليس الوقت المناسب لزيادة النشاط العسكري والتوتر في سياق ما يحدث مع أوكرانيا وداخلها».

وأقر كوفيني بأن روسيا يمكنها إجراء مناورات حربية في المياه الدولية، «لكن حقيقة أنهم يختارون القيام بذلك على الحدود الغربية، على حدود الاتحاد الأوروبي، قبالة الساحل الإيرلندي، فهو شيء في رأينا ليس مرحبا به ببساطة وغير مرغوب فيه الآن، لا سيما في الأسابيع المقبلة».

سفن ودبابات روسية وجنود يزحفون صوب أوكرانيا

وبحسب تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية فقد ارسلت روسيا قواتها عبر مسافة ٦٤٠٠ كيلومتراً صوب الحدود الأوكرانية كما أعلنت عن إجراء تمرينات بحرية شاملة في سياق تصعيد موسكو إيقاعات تحضيراتها لهجوم محتمل على أوكرانيا بالتزامن مع وصول المفاوضات إلى طريق مسدود.

ففي الاسبوع الماضي أبحرت ست سفن انزال روسية قادرة على حمل دبابات قتال رئيسة وجنود ومركبات عسكرية مختلفة عبر القنال متوجهة إلى البحر المتوسط في نشر للقوات من شأنه مساندة انزال برمائي على ساحل أوكرانيا الجنوبي في حالة إصدار «فلاديمير بوتين» أوامره بانطلاق الهجوم.

كذلك تدعي الاستخبارات العسكرية الأوكرانية أن روسيا استأجرت مرتزقة إلى جانب تزويدها القوات المتعاونة معها في منطقتي «دونسك» و«لوهانسك» بالوقود والدبابات والمدافع ذاتية الحركة استعداداً لتصاعد العمليات القتالية.

كذلك وصلت إلى بيلاورسيا قوة عسكرية كبيرة تضم صواريخ «اسكندر» البالستية قصيرة المدى وقوات النخبة المسماة «سبتزناز» وبطاريات مضادة للطائرات استقدمت من إقليم شرق روسيا، وهو انتشار غير معهود يقول المسؤولون والمحللون الغربيون أنه قد يتيح لموسكو تهديد العاصمة الأوكرانية كييف.

عمليات الانتشار الجديدة أثارت قلق المسؤولين في الولايات المتحدة، وقد صرح مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية عبر مؤتمر صحفي في الاسبوع الماضي قائلاً: «الصورة بمجملها هي التي تقلقنا .. إنه حشد ١٠٠ ألف جندي على طول الحدود الأوكرانية وما رافقه من تحريك للقوات إلى داخل بيلاروسيا خلال عطلة الاسبوع .. الحجم والأعداد تتجاوز بطبيعة الحال ما يمكن أن نتوقعه في حالات التمارين المعتادة».

يضيف المسؤول المذكور للصحيفة البريطانية أن إنفاذ قوات جديدة إلى بيلاروسيا يمثل رفعاً لقدرات روسيا على شن هذا الهجوم .. فهو توسيع للفرص .. وتوسيع للمنافذ .. وتوسيع للسبل ايضاً، على حد تعبيره.

في الاسبوع الماضي صرح الرئيس الامريكي «جو بايدن» بأن بوتين نفسه ربما كان لا يدري ما هو فاعل، رغم ذلك سوف تفضي النتائج أما إلى حافة الهاوية دون تبصر بالنتائج أو أنها بالفعل استعدادات لعملية عسكرية واسعة النطاق.

يقول «بافل باييف»، وهو استاذ في معهد اوسلو لأبحاث السلام وزميل غير مقيم في معهد بروكنغز: «شيئاً فشيئاً أدرك بوتين أنه الخاسر حتماً إذا ما بقي سائراً على نهج ثابت يمكن استقراؤه والتنبؤ به، كما وصفه بايدن، لذا وجد نفسه مضطراً لفعل شيء، فاندفع نحو هذا التصعيد بكل قوة وحدة».

لانتائج للمساعي الدبلوماسية

وبحسب تثرير الصحيفة فان المساعي الدبلوماسية التي انعقدت في الاسبوع الماضي لم تخلص إلى نتائج واضحة. لكن وزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» وصف محادثاته مع وزير خارجية الولايات المتحدة «أنتوني بلنكن» بأنها كانت صريحة وموضوعية.

قال لافروف محدثاً الصحفيين في جنيف: «لا يمكنني الجزم بأن كنا نسير على الطريق الصحيح أم لا، ولكننا سنعلم ذلك حين نتلقى رداً امريكياً تحريرياً على جميع الفقرات التي أوردناها في مقترحنا».

لكن ليست هناك خطط محددة وواضحة تسمح بمتابعة الموقف، كما يبدو أن ما من سبيل للتوفيق بين الطرفين، حيث يتمسك وزير الخارجية الروسي بالمطالب القصوى التي تدعو إلى خروج قوات الناتو من جميع الدول التي التحقت بالحلف بعد العام ١٩٩٧.

يقول باييف: «ما كان يدور في الجانب الروسي طيلة الاسبوعين المنصرمين ليس دبلوماسية بالمعنى الصحيح، بل هو مزيج من المخادعة والابتزاز والتلويح بالحرب».

اقتراب الحشد الروسي من نقطة التكامل

وحسب الصحيفة البريطانية فانه مع اقتراب الحشد الروسي من نقطة التكامل باشرت الولايات المتحدة والدول الأوروبية تصعيد دعمهم لأوكرانيا. ففي الاسبوع الماضي أرسلت بريطانيا اكثر من ٢٠٠٠ «قاذفة صواريخ خفيفة من الجيل المقبل» مضادة للدبابات، كما نشرت ما يقارب ٣٠ جندياً تابعين لكتيبة جديدة من الحرس بصفة مدربين.

كذلك اعلنت استونيا أنها سوف تمد أوكرانيا بصواريخ «جافلن» المضادة للدبابات بينما ترسل إليها لتوانيا ولاتفيا صواريخ «ستنغر» المضادة للطائرات. وفي تحول جديد قالت هولندا إنها على استعداد لتوفير أسلحة دفاعية لأوكرانيا في حين قالت الولايات المتحدة إنها ستزيد من حجم مساعداتها بإرسال طائرات شحن مروحية من طراز (Mi-١٧) كانت معدة اصلاً لاستخدامها في افغانستان.

هذا الاندفاع المتسارع لإرسال السلاح إلى أوكرانيا يعكس إدراكاً بأن روسيا يمكن أن تشن هجومها في أية لحظة. في الاسبوع الماضي صرح بلنكن في حديث معلن قائلاً: «نحن على علم بوجود خطط جاهزة لرفع حجم تلك القوة أكثر بإيعاز سريع ووقت قصير، وهذا سيوفر للرئيس بوتين القدرة على اتخاذ رد فعل أمضى ضد أوكرانيا وهذا أيضاً سيأخذ مجراه بسرعة وبأقصر وقت».

أبعاد وأهداف مبهمة

وبحسب تقرير الغارديان فان أبعاد مشهد الهجوم الروسي وأهدافه النهائية لا تزال مبهمة، إذ يعتقد بعض المحللين أن روسيا ربما كانت تسعى إلى ضم منطقة الدونباس رسمياً، أو قد تحاول الاستيلاء على مناطق معينة تصل الأراضي الروسية بالقرم، وهي شبه الجزيرة الأوكرانية التي ضمتها روسيا إليها في ٢٠١٤.

بيد أن محللين آخرين يرون أن هدف موسكو الأكبر يتمثل بإرغام الحكومة الأوكرانية على الإذعان للشروط الروسية وإعادة بناء فضاء نفوذها فعلياً في اوروبا الشرقية. هذا الهدف الطموح قد يعني أن الهجوم الروسي ربما سيسعى لفرض ضغط فائق على الحكومة الأوكرانية.

في تحليل له كتب «روب لي»، وهو عنصر سابق في سلاح المارينز الامريكي وزميل في برنامج أوراسيا التابع لمعهد أبحاث السياسة الخارجية: «إن يكن المقصود هو إرغام القيادة الأوكرانية قهراً فإن الهجوم البري لن يكون مبرراً ما لم ينجح في وضع أوكرانيا تحت طائلة خطر متصاعد وتهديد لا طاقة بها على تحمله، وهذا لن يتحقق بالجسر البري أو بعملية في أوديسا، لكن الهجوم المباشر على كييف قد يصيب الهدف المطلوب».

ما تبتغيه روسيا في نهاية المطاف

وبحسب تقرير الغارديان فما تبتغيه روسيا في نهاية المطاف هو ثني أوكرانيا عن الدخول في حلف الناتو وقطع شريان تعاونها مع القوى الغربية وعكس توجهات كييف للنأي عن موسكو. لأجل هذه الغاية أخذت تسعى لوضع أوكرانيا في موقف يجبرها على الإسراف في نشر دفاعاتها إلى حدود الإنهاك في ظل تهديد محتمل بإنزال ضربة كالمطرقة على كييف. أما روسيا نفسها فقد نشرت أكثر من ٦٠ كتيبة تكتيكية من قواتها، وهذا يتعدى ثلث القوة العسكرية الإجمالية التي تمتلكها، ويبدو أنها غير راغبة في إيقاف هذا التصاعد في التحشيد على الحدود الأوكرانية.

بدأ الجنود الروس ومعهم صواريخ «اسكندر» البالستية قصيرة المدى يتدفقون على بيلاروسيا في الاسبوع الماضي قاطعين المسافات من أقصى شرق روسيا. توافدوا للمشاركة بالتمارين العسكرية المشتركة التي حدد لها منتصف شهر شباط المقبل وسوف تشارك فيها طائرات سوخوي المقاتلة من طراز (Su-٣٥) مع كامل القوة المسلحة البيلاروسية تقريباً، وفقاً لما أعلنه الرئيس الأوكراني «الكساندر لوكاشنكو» يوم الجمعة الماضي مختتماً حديثه بعبارات ذات مغزى قال فيها: «لا يتورطن أحد معنا لأننا لن نهزم».

في الوقت ذاته أعلنت روسيا عن إجرائها تمارين بحرية شاملة ستشارك فيها جميع أساطيل البحرية الروسية، أي ما يزيد على ١٤٠ سفينة حربية. عدا تلك هناك سفن الإنزال الست، التي يعتقد أنها تتجه الآن صوب البحر المتوسط. بعد انتهاء التمارين سوف يرسل طراد ومدمرة روسيين أيضاً إلى المنطقة على وجه السرعة.

تمارين الناتو

وبحسب تقرير الغارديان فقد اعلن حلف الناتو من جانبه هو أيضاً عن قرب القيام بتمارين بحرية تشارك فيها المجموعة الضاربة المرافقة لحاملة الطائرات الامريكية في البحر المتوسط، هذه التمارين سوف تستغرق فترة الاسبوعين المقبلين. معنى هذا أن الخصمين سوف يجريان تمارينهما في الوقت ذاته وسط أجواء توتر متصاعدة.

ما يبدو هو أن روسيا الآن في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة على تحضيرات ضرب أوكرانيا، ولكن حتى لو لم يقع الهجوم فإن المحللين يقولون إن الوضع لن يعود إلى سابق ما كان عليه قبل بدء الحشد الروسي في السنة الماضية. تقول «أنجيلا ستينت» المديرة الفخرية لمركز الدراسات الروسية والاوروبية الشرقية والأوراسية في جامعة جورج تاون: «من الواضح على ما اعتقد أننا لن نعود إلى الوضع الذي كان قبل نيسان ٢٠٢١ حتى لو أمكن تفادي هذه الحرب».

وختمت الصحيفة قائلا: خلال مناقشة على طاولة مستديرة قالت ستينت إن الأزمة ربما ستسفر عما أسمته «إعادة ترتيب للأمن الأوروبي الأطلسي هي الثالثة منذ الأربعينات».

انتوني بلينكن:

"مخاطر العدوان الروسي على أوكـــرانيا ومـا وراءهـا"

وزارة الخارجية الامريكية /مكتب المتحدث الرسمي :

فيما ياتي نص خطاب وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن حول الأزمة في أوكرانيا في أكاديمية برلين براندنبورغ للعلوم-برلين، ألمانيا-٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢:

الوزير بلينكن:

أسعدتم مساءً. أولا، اسمحوا لي أن أقول كم يشرفني حضور هذا العدد الكبير من الأصدقاء والزملاء والقادة عبر مختلف المجتمعات هنا في ألمانيا، وكذلك القادة في الشراكة التي تربط بين بلدينا. وأعرب عن امتناني لكم جميعًا على حضوركم هنا، وعن امتناني على إتاحة هذه الفرصة لأكون في أكاديمية العلوم والدراسات الإنسانية. سمعت قليلا من سيغمار عن تاريخ الأكاديمية، وتمشيت قليلا في الممرات، وأنا أقدر كثيرا كرم الضيافة.

ولكنها مؤسسة عريقة ذات تقاليد استثنائية من المنح الدراسية، إلى الاكتشافات التي يمتد تاريخها إلى أكثر من ٣٠٠ عام. وأنا أفهم أنه، من بين مشاهير آخرين، ألبرت أينشتاين كان عضوا هنا، لذلك ربما ينبغي أن أعلمكم أن كلمتي اليوم لن تتضمن سوى القليل عن الفيزياء الفلكية، وهذا من شأنه أن يفيد الجميع.

أود أن أتوجه بالشكر لجميع المؤسسات التي تشارك في استضافتنا، بما في ذلك أتلانتيك- بروك (Atlantik-Brücke). بالمناسبة، تاريخي الخاص مع (بروك)، الجسر، يعود إلى أكثر من ٢٠ عاما. أتذكر جيدًا قضاء بعض الوقت مع زملاء زائرين من ألمانيا خلال إدارة كلينتون. ولكن من دواعي سروري أن أكون معكم، صندوق مارشال الألماني، معهد أسبن، المجلس الامريكي لألمانيا. ولا يسعني إلا أن أعترف بصديق عظيم، وزميل تعود الصداقة بيننا إلى أيام الجامعة، وإدارة كلينتون، وإدارة أوباما، ألا وهو دان بنجامين. إنه لمن الرائع رؤيتك أيضًا.

وعلى مر السنين، ساعدت هذه المنظمات في بناء وتعزيز وتعميق الروابط بين بلدينا. ومن علامات الديمقراطية القوية وجود مجتمع مدني قوي ومستقل، وأنا ممتن لشركائنا المضيفين على مساهماتهم في الديمقراطية على جانبي المحيط الأطلسي، ومرة أخرى، على جمعنا اليوم.

وكما قال سيغمار، وكما تعلمون جميعا، جئت إلى برلين في لحظة ملحة للغاية بالنسبة لأوروبا، والولايات المتحدة، ولربما، بالنسبة للعالم. إذ تواصل روسيا تصعيد تهديدها تجاه أوكرانيا. لقد رأينا ذلك مرة أخرى في الأيام القليلة الماضية فقط بخطاب عدائي متزايد، وحشد قواتها على حدود أوكرانيا، بما في ذلك الآن في بيلاروسيا.

فقد تراجعت روسيا مرارا وتكرارا عن الاتفاقات التي حافظت على السلام في جميع أنحاء القارة لعقود من الزمن. ولا تزال تستهدف منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو تحالف دفاعي يحمي ما يقرب من بليون نسمة في جميع أنحاء أوروبا وامريكا الشمالية، والمبادئ الحاكمة للسلم والأمن الدوليين التي لدينا جميعًا مصلحة في الدفاع عنها.

وهذه المبادئ، التي تأسست في أعقاب حربين عالميتين وحرب باردة، ترفض حق أي دولة في تغيير حدود دولة أخرى بالقوة، من أجل إملاء السياسة التي تنتهجها أو الخيارات التي تتخذها على دولة أخرى، بما في ذلك مع من ترتبط بعلاقات أو من أجل فرض دائرة نفوذ من شأنها إخضاع الجيران ذوي السيادة لإرادتها.

إن السماح لروسيا بانتهاك تلك المبادئ دون عقاب من شأنه أن يجرنا جميعًا إلى وقت أكثر خطورة وعدم استقرار، عندما تم تقسيم هذه القارة وهذه المدينة إلى قسمين، تفصل بينهما أراض غير خاضعة لسيطرة أي طرف، يحرسها جنود، مع وجود تهديد بحرب شاملة يطل شبحها فوق رؤوس الجميع. كما أنها ستبعث برسالة إلى الآخرين في جميع أنحاء العالم مفادها أن هذه المبادئ قابلة لأن تتوسع بدرجة أكبر، وهذا أيضًا، ستكون له نتائج كارثية.

لهذا السبب ركزت الولايات المتحدة وحلفاؤنا وشركاؤنا في أوروبا على ما يحدث في أوكرانيا. إنه أكبر من صراع بين بلدين. إنه أكبر من روسيا وحلف شمال الأطلسي. إنها أزمة ذات عواقب عالمية، وتتطلب اهتمام وعمل العالم.

وهنا اليوم، وفي خضم هذا الوضع الذي يتكشف بسرعة، سأسعى للوصول إلى حقائق الموضوع.

بادئ ذي بدء، تدّعي روسيا أن هذه الأزمة تتعلق بدفاعها الوطني، ومناورات عسكرية، وأنظمة أسلحة، واتفاقات أمنية. الآن، إذا كان هذا صحيحًا، فيمكننا حل الأمور سلميا ودبلوماسيا. هناك خطوات يمكننا اتخاذها – الولايات المتحدة وروسيا ودول أوروبا – لزيادة الشفافية والحد من المخاطر والنهوض بتحديد الأسلحة وبناء الثقة. لقد فعلنا ذلك بنجاح في الماضي ويمكننا فعل ذلك مرة أخرى.

وفي الواقع، هذا ما شرعنا في القيام به الأسبوع الماضي في المناقشات التي طرحناها في حوار الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، وفي المجلس المشترك بين منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا، وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي تلك الاجتماعات وغيرها الكثير، تواصلت الولايات المتحدة وحلفاؤنا وشركاؤنا الأوروبيون مرارًا وتكرارًا مع روسيا بعروض الدبلوماسية بروح من المعاملة بالمثل.

حتى الآن، تم رفض استعدادنا للانخراط بحسن نية، لأن هذه الأزمة في الحقيقة لا تتعلق في المقام الأول بالأسلحة أو القواعد العسكرية. بل إن الأمر يتعلق بسيادة أوكرانيا وجميع الدول وتقرير مصيرها. وفي جوهرها، يتعلق الأمر برفض

روسيا لأوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كاملة وحرة وفي سلام.

على الرغم من كل مخاوفنا العميقة بشأن عدوان روسيا واستفزازاتها وتدخلها السياسي – بما في ذلك ضد الولايات المتحدة – أوضحت إدارة بايدن استعدادنا لمتابعة علاقة أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ بها؛ والتفاوض على اتفاقات تحديد الأسلحة، مثل تجديد معاهدة ستارت الجديدة، وإطلاق حوارنا بشأن الاستقرار الاستراتيجي؛ ومواصلة العمل المشترك لمعالجة أزمة المناخ والعمل في قضية مشتركة لإحياء الاتفاق النووي الإيراني. ونقدر كيف شاركت روسيا معنا في هذه الجهود.

وعلى الرغم من تهديدات موسكو المتهورة ضد أوكرانيا والتعبئة العسكرية الخطيرة – على الرغم من تعتيمها وتضليلها – فقد قدمت الولايات المتحدة، إلى جانب حلفائنا وشركائنا، طريقا دبلوماسيا للخروج من هذه الأزمة المفتعلة. ولهذا السبب عدت إلى أوروبا – أوكرانيا أمس، وألمانيا هنا اليوم، وسويسرا غدا، حيث سألتقي بوزير الخارجية الروسي لافروف وأبحث معه مرة أخرى في إيجاد حلول دبلوماسية.

تفضل الولايات المتحدة إلى حد كبير أن يكون الأمر كذلك، وبالتأكيد تفضل الدبلوماسية على البدائل. نحن نعلم أن شركاءنا في أوروبا لديهم الشعور نفسه. وكذلك الناس والأسر في جميع أنحاء القارة، لأنهم يعرفون أنهم سيتحملون العبء الأكبر إذا رفضت روسيا الدبلوماسية. ونتطلع إلى بلدان خارج أوروبا، وإلى المجتمع الدولي ككل لتوضيح التكاليف التي تتحملها روسيا إذا سعت إلى الصراع، والدفاع عن جميع المبادئ التي تحمينا جميعا.

لذا دعونا ننظر بوضوح إلى ما هو على المحك الآن، ومن الذي سيتأثر بالفعل، ومن المسؤول. في العام ١٩٩١، ذهب ملايين الأوكرانيين إلى صناديق الاقتراع ليقولوا إن أوكرانيا لن يحكمها مستبدون بعد الآن، لكنها ستحكم نفسها بنفسها. وفي العام ٢٠١٤، وقف الشعب الأوكراني للدفاع عن خياره لمستقبل ديمقراطي وأوروبي. لكنهم، ومنذ ذلك الحين، يعيشون في ظل الاحتلال الروسي لشبه جزيرة القرم والعدوان في دونباس.

لقد قتلت الحرب في شرق أوكرانيا، والتي دبرتها روسيا مع الوكلاء الذين تقودهم وتدربهم وتؤمنهم وتمولهم، أكثر من ١٤ ألف أوكراني. وأصيب آلاف آخرون. لقد تم تدمير مدن بأكملها. وفرّ ما يقرب من مليون ونصف المليون أوكراني من ديارهم هربًا من العنف. بالنسبة للأوكرانيين في شبه جزيرة القرم ودونباس، فإن القمع قاس وشديد للغاية. إذ تمنع روسيا الأوكرانيين من عبور خط التماس، ما يعزلهم عن بقية البلاد. كما تحتجز روسيا ووكلاؤها مئات الأوكرانيين سجناء سياسيين. ومئات العائلات لا تعرف ما إذا كان أحباؤها أحياءً أم أمواتًا.

والاحتياجات الإنسانية آخذة في الازدياد. إذ إن ما يقرب من ٣ ملايين أوكراني، بمن فيهم مليون مسن ونصف مليون طفل، بحاجة ماسة إلى الغذاء والمأوى وغيرها من المساعدات المنقذة للأرواح. لكن بالطبع، حتى الأوكرانيون الذين يعيشون بعيدًا عن القتال يتأثرون به. هذا بلدهم. وهؤلاء هم إخوانهم المواطنون. ولا يوجد مكان في أوكرانيا لا ينجو فيه الناس من الأنشطة الخبيثة لروسيا. لقد سعت موسكو إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية في أوكرانيا، وتدخلت في السياسة والانتخابات في أوكرانيا، ومنعت الطاقة والتجارة لتخويف قادة أوكرانيا والضغط على مواطنيها، واستخدمت الدعاية والمعلومات المضللة لبث انعدام الثقة، وشنت هجمات إلكترونية على البنية التحتية الحيوية للبلاد. لقد كانت الحملة الرامية إلى زعزعة استقرار أوكرانيا لا هوادة فيها.

والآن تستعد روسيا للذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك. إن الخسائر البشرية الناجمة عن تجدد العدوان من قِبل روسيا ستكون أعلى بكثير مما رأيناه حتى الآن. إن روسيا تبرر أفعالها بالادعاء بأن أوكرانيا تشكل بطريقة أو بأخرى تهديدًا لأمنها. هذا يقلب الواقع رأسًا على عقب. فمن الذي تحيط قواته بمن؟ ما هي الدولة التي طالبت بأراضي الدولة الأخرى بالقوة؟ أي منهما يفوق حجم جيشه جيش الدولة الأخرى بعدة أضعاف؟ ما هي الدولة التي تمتلك أسلحة

نووية؟ أوكرانيا ليست المعتدي هنا؛ أوكرانيا تحاول فقط البقاء على قيد الحياة. لا ينبغي أن يتفاجأ أحد إذا أثارت روسيا الاستفزاز أو حرضت على حادث – ثم حاولت استخدامه لتبرير التدخل العسكري، على أمل أنه بحلول الوقت الذي يدرك فيه العالم الحيلة، سيكون الأوان قد فات.

كان هناك الكثير من التكهنات حول النوايا الحقيقية للرئيس بوتين، لكن في الواقع لا يتعين علينا التخمين. لقد أخبرنا مرارا. إنه يضع الأساس لعملية غزو لأنه لا يعتقد أن أوكرانيا دولة ذات سيادة. قال ذلك بشكل واضح للرئيس بوش في العام ٢٠٠٨، وأنا هنا أقتبس من حديثه، "أوكرانيا ليست دولة حقيقية." وقال في العام ٢٠٢٠، وأنا هنا أقتبس من حديثه، "إن الأوكرانيين والروس هم شعب واحد، الشعب نفسه." وقبل أيام قليلة فقط، نشرت وزارة الخارجية الروسية تغريدة على موقع تويتر احتفالا بالذكرى السنوية لتوحيد أوكرانيا وروسيا في العام ١٦٥٤. هذه رسالة واضحة تمامًا ولا لبس فيها في هذا الأسبوع من بين كل الأسابيع.

وهكذا تتراءى المخاطر التي تواجهها أوكرانيا بشكل كامل. الأمر لا يتعلق فقط بغزو وحرب محتملين. إنه يتعلق بما إذا كان لأوكرانيا الحق في الوجود كدولة ذات سيادة. ويتعلق بما إذا كان لأوكرانيا الحق في أن تكون ديمقراطية.

وهذا لم يتوقف عند أوكرانيا. فجميع الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابقة أصبحت دولا ذات سيادة في العامين ١٩٩٠ و١٩٩١. وإحدى هذه الجمهوريات هي جورجيا. قامت روسيا بغزوها في العام ٢٠٠٨. وبعد ثلاثة عشر عامًا، ما زال هناك ما يقرب من ٣٠٠ ألف جورجي نازحين من ديارهم. وجمهورية أخرى هي مولدوفا. فروسيا تحتفظ بقوات وعتاد حربي هناك ضد إرادة شعبها. إذا قامت روسيا بغزو واحتلال أوكرانيا، فماذا بعد؟ من المؤكد أن جهود روسيا لتحويل جيرانها إلى دول صنيعة لها، والسيطرة على أنشطتها، وقمع أي شرارة للتعبير الديمقراطي، سوف تتكثف وتزداد. وبمجرد التخلص من مبادئ السيادة وتقرير المصير، فإنك تعود إلى عالم تتآكل فيه القواعد التي شكلناها معًا على مدى عقود، ثم تختفي تمامًا.

وهذا شجع بعض الحكومات على فعل كل ما يلزم مهما كان للحصول على كل ما تريد أيًا كان، حتى لو كان ذلك يعني إغلاق الإنترنت لدولة أخرى، أو قطع غاز التدفئة في ذروة الشتاء، أو إرسال الدبابات – وكلها أساليب استخدمتها روسيا ضد دول أخرى في السنوات الأخيرة. ولهذا السبب يجب على الحكومات والمواطنين في كل مكان الاهتمام بما يحدث في أوكرانيا. قد يبدو الأمر وكأنه نزاع إقليمي بعيد أو مثال آخر على التنمر الروسي، لكن، مرة أخرى، المبادئ التي جعلت العالم أكثر أمانًا واستقرارًا لعقود تتعرض للخطر.

والآن، بدلا من ذلك، تقول روسيا إن المشكلة تكمن في حلف شمال الأطلسي. بكل وضوح، هذا تبرير سخيف. حلف شمال الأطلسي لم يقم بغزو جورجيا. ولم يقم بغزو أوكرانيا. إنما روسيا هي التي فعلت ذلك. حلف شمال الأطلسي تحالف دفاعي ليس لديه نوايا عدوانية تجاه روسيا. وإنما على العكس من ذلك، لقد استمرت جهود الحلف لإشراك روسيا على مدى سنوات، ولكن للأسف تم رفضها. وعلى سبيل المثال، في القانون التأسيسي للعلاقات والتعاون والأمن المتبادلين بين حلف شمال الأطلسي وروسيا، والذي كان يهدف إلى بناء الثقة وزيادة المشاورات والتعاون، تعهد الحلف بتقليل قوته العسكرية بشكل كبير في أوروبا الشرقية. وقد فعل ذلك بالضبط.

وتعهدت روسيا بممارسة ضبط نفس مماثل في نشر قواتها التقليدية في أوروبا. ومرة أخرى، بدلا من ذلك، قامت بغزو بلدين. وتقول روسيا إن حلف شمال الأطلسي يطوق روسيا. ولكن في الواقع، فإن ٦٪ فقط من حدود روسيا تلامس دول الحلف. قارنوا ذلك بأوكرانيا التي أصبحت الآن محاصرة حقا من قبل القوات الروسية. وفي دول البلطيق وبولندا، هناك حوالى ٥ آلاف جندي من الحلف ليسوا من تلك البلدان، وتواجدهم دوري وليس دائمًا. أما روسيا، فقد وضعت ما لا يقل عن ٢٠ ضعفًا على حدود أوكرانيا.

لقد قال الرئيس بوتين إن حلف شمال الأطلسي، وأنا هنا أقتبس من كلامه، "يضع الصواريخ في شرفة منزلنا." لكن روسيا هي التي طورت صواريخ أرضية متوسطة المدى يمكن أن تصل إلى ألمانيا وتقريبًا جميع الأراضي الأوروبية لدول حلف شمال الأطلسي على الرغم من أن روسيا طرف في معاهدة الصواريخ النووية المتوسطة المدى التي تحظر هذه الصواريخ. وفي الواقع، لقد أدى انتهاك روسيا إلى إنهاء تلك المعاهدة، الأمر الذي جعلنا جميعًا أقل أمانًا.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه على الرغم من أن روسيا ليست عضوًا في حلف شمال الأطلسي، إلا أنها، مثل العديد من الدول غير الأعضاء في الحلف، قد استفادت بالفعل من السلام والاستقرار والازدهار الذي ساعد الحلف في تحقيقه. والكثير منا يتذكر بوضوح التوترات والمخاوف التي كانت سائدة في حقبة الحرب الباردة. لقد كانت الخطوات التي اتخذها الاتحاد السوفيتي والغرب تجاه بعضهما البعض خلال تلك السنوات لبناء التفاهم ووضع قواعد متفق عليها لكيفية تصرف بلداننا موضع ترحيب من الناس في كل مكان لأنها قللت من حدة التوتر وجعلت الصراع العسكري أقل احتمالا. لقد كانت تلك المنجزات نتيجة لقدر كبير من العمل الجاد والشاق قام به أناس من جميع الأطراف. الآن نحن نرى أن هذا العمل الجاد والشاق يتراجع ويتقلص.

على سبيل المثال، في العام ١٩٧٥، وقّعت جميع دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك روسيا، قانون هلسنكي النهائي، الذي وضع ١٠ مبادئ توجيهية للسلوك الدولي، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية، والامتناع عن التهديد أو استخدام القوة، وعدم انتهاك الحدود، وسلامة أراضي الدول، والتسوية السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ومنذ ذلك الحين، وروسيا تنتهك كل مبدأ من تلك المبادئ في أوكرانيا – وأوضحت مرارًا وتكرارًا ازدراءها لها.

في العام ١٩٩٠، وافقت دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك روسيا، على وثيقة فيينا، وهي مجموعة من تدابير بناء الثقة والأمن لزيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ بشأن الأنشطة العسكرية، بما فيها المناورات والتدريبات العسكرية. الآن روسيا تتبع هذه الأحكام بشكل انتقائي. على سبيل المثال، هي تجري تدريبات عسكرية على نطاق واسع تدّعي أنها مستثناة من متطلبات الإشعار والمتابعة لأن إجراءها يتم بدون إشعار مسبق للقوات المشاركة فيها. وفي الخريف الماضي أجرت روسيا تدريبات عسكرية في بيلاروسيا ضمت ١٠٠ ألف جندي، ومن المستحيل أن يكون قد تم إجراء تلك التدريبات بدون إشعار مسبق.

كما أن موسكو فشلت في تقديم معلومات عن قواتها العسكرية في جورجيا، وفشلت في إبلاغ منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بشأن حشود قواتها الضخمة في أوكرانيا خلال الربيع الماضي، وفشلت في الرد على التساؤلات الخاصة بما كانت تفعله هناك- وكل ذلك كان مطلوبًا بمقتضى اتفاق العام ١٩٩٠.

وفي العام ١٩٩٤، في الاتفاق المعروف باسم مذكرة بودابست للضمانات الأمنية، تعهدت كل من روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا بـ "احترام استقلال وسيادة والحدود المعلنة لأوكرانيا" وأن "تبتعد عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بالفعل" تجاه تلك الدولة. وساهمت تلك الوعود في إقناع أوكرانيا بالتنازل عن ترسانتها النووية، التي ورثتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وكانت آنذاك ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم.

إننا نريد فقط أن نسأل من يعيشون في القرم ودونباس عما حدث لتلك التعهدات.

وهناك أمثلة عديدة أخرى يمكنني أن أستشهد بها. وكلها تؤكد النتيجة نفسها: هناك دولة تراجعت بشكل متكرر عن تعهداتها وتجاهلت القواعد التي وافقت عليها بحذافيرها رغم ما يبذله الآخرون من جهد من أجل إعادتها في كل خطوة. هذه الدولة هي روسيا. وبالطبع فإن روسيا لها الحق في حماية نفسها. والولايات المتحدة والدول الأوروبية مستعدة لمناقشة المخاوف الأمنية لروسيا وكيفية مواجهتها بطريقة متبادلة. إن روسيا لديها مخاوف بخصوص الأمن والأفعال

التي تقول إن الولايات المتحدة وأوروبا وحلف ناتو يتخذونها وأنها تهدد أمنها بشكل من الأشكال. إن لدينا مخاوف جمة بخصوص الإجراءات التي تتخذها روسيا وهي تهدد أمننا. وبإمكاننا أن نتحدث عن كل ذلك، ولكننا لن نتعامل مع مبادئ السيادة أو وحدة الأراضي، التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وأكد عليها مجلس الأمن الدول، باعتبارها موضوعات قابلة للتفاوض.

وإن كان بإمكاني التحدث إلى الشعب الروسي، فأقول لهم: إنكم تستحقون العيش في ظل الأمن والكرامة مثل الشعوب في كل مكان، ولا أحد- لا أوكرانيا، ولا الولايات المتحدة، ولا حلف ناتو ولا أي دولة من الدول الأعضاء في الحلف – يسعى من أجل تعريض ذلك للخطر. لكن ما يهدد أمنكم بالفعل هو حرب لا هدف لها مع جيرانكم في أوكرانيا، بكل ما يمكن تكبده من خسائر- وبصفة خاصة، بالنسبة للشباب الذين سيتعرضون حتى لخطر فقدان حياتهم من أجل ذلك.

وفي وقت ينتشر فيه كوفيد-١٩ في جميع أرجاء العالم، ولدينا أزمة المناخ، ونحتاج إلى إعادة بناء الاقتصاد العالمي، كل ذلك يتطلب الكثير من انتباهكم ومواردكم، فهل هذا ما تريدونه- صراع عنيف من المرجح أنه سيستمر؟ فهل يجعل ذلك حياتكم أكثر أمنًا، وأكثر رخاء، وحافلاً بمزيد من الفرص المتاحة؟ ولنفكر فيما يمكن أن تحققه دولة عظيمة مثل روسيا إن هي كرست مواردها، وخاصة المواهب الفذة لمواردها البشرية، التي تتمثل في شعبها لمواجهة أكبر التحديات الضخمة في زماننا. إننا في الولايات المتحدة، وشركاؤنا في أوروبا سنرحب بذلك.

إنني سألتقي غدًا بوزير الخارجية لافروف وسوف أحث روسيا على أن تتلمس طريقها للعودة إلى الاتفاقات التي أقسمت على الالتزام بها عبر العقود الماضية، وأن تعمل مع الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في أوروبا من أجل صياغة مستقبل لا يقتصر فقط على ضمان أمننا المتبادل، وإنما أيضًا لكي توضح أن احتمال اعتداء روسيا على أوكرانيا قد خبا، وأن ذلك سيحدث أيضًا بالنسبة لأكثر ما تشتكي منه موسكو وهو تعزيز حلف ناتو الدفاعي.

هذه موضوعات صعبة نواجهها، وحلها لن يتم بسرعة. وبالتأكيد فإنني لا أتوقع حلها غدًا في جنيف. لكن يمكننا تحسين مستوى التفاهم المتبادل بيننا- وذلك، وبالتضافر مع وقف تصعيد الحشد العسكري لروسيا على حدود أوكرانيا، يمكنه أن يبعدنا عن هذه الأزمة خلال الأسابيع القادمة.

وفي الوقت نفسه، ستواصل الولايات المتحدة العمل مع حلفائها وشركائها في حلف ناتو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الأوروبي والتنمية، ومجموعة الـ ٧، والأمم المتحدة، وعبر المجتمع الدولي بأسره لكي توضح أن هناك مساران أمام روسيا: المسار الدبلوماسي الذي يمكن أن يؤدي إلى السلام والأمن؛ ومسار العدوان الذي سيؤدي فقط إلى النزاع، والعواقب الوخيمة، والإدانة الدولية. إن الولايات المتحدة وحلفاءنا سيواصلون الوقوف إلى جانب أوكرانيا، كما سيواصلون الوقوف مستعدين للقاء روسيا على أي من المسارين.

وإنه ليس من قبيل الصدفة أنني أقدم هذه الأفكار هنا في برلين. وربما لا يكون هناك مكان آخر في العالم قد خاض تجربة التقسيم في فترة الحرب الباردة أكثر مما خاضته هذه المدينة. هنا، أعلن الرئيس كنيدي أن كل المواطنين أحرار في برلين. وهنا حث الرئيس ريغان السيد غورباتشوف على هدم ذلك الجدار. يبدو في بعض الأوقات أن الرئيس بوتين يريد العودة إلى تلك الفترة. آمل ألا يكون ذلك صحيحًا، لكن إذا اختار ذلك، فإنه سيُقابل بالتصميم نفسه، والاتحاد نفسه الذي سخره الجيل السابق والمواطنون، من أجل دعم السلام، وتعزيز الكرامة الإنسانية في جميع أرجاء أوروبا، وجميع أنحاء العالم.

أشكركم جميعًا

الاتحاد الاوروبي يعزز موقعه عالمياً عبر مشروع «البوصلة الاستراتيجية»

المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية

ماركوس كايم و رونجا كمبين :قدّم مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية جوزيب بوريل في ١٥ نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠٢١ مسودة وثيقة إلى وزيري الخارجية والدفاع في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحت عنوان « البوصلة الاستراتيجية للأمن والدفاع من أجل الاتحاد الأوروبي التي تُؤمن الحماية لـ مواطنيه وقيمه ومصالحه وتساهم في السلم والأمن الدوليين».

تهدف هذه الوثيقة إلى تعزيز سياسة الأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٣٠. ويقول بوريل إن «البوصلة» مصممة للإجابة على ثلاثة أسئلة: ما هي التحديات والتهديدات التي نواجهها كأوروبيين؟ وكيف يمكننا تجميع إمكانياتنا وإدارتها بفعالية؟ وما هي أفضل طريقة لإبراز نفوذ أوروبا؟

أسباب إنشاء الوثيقة

بناءً على طلب من الحكومة الألمانية ، كلّف وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي بوريل في ١٦ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠ ، بوضع بوصلة للسياسة الأمنية وتحديد التوجه العملياتي لسياسة الأمن والدفاع المشتركة في ضوء مظاهر القوة العسكرية. وبالتالي، تهدف الوثيقة إلى تجسيد« الإستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي» لعام ٢٠١٦. وتتمثل مهمتها الرئيسية في توحيد الآراء بشأن الأهداف المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بـ سياسة «الأمن» والتي تشتمل على إدارة الأزمات وتعزيز الشراكة في العلاقات الدولية كذلك تأمين الحماية للاتحاد ومواطنوه، والمهمة الأخرى للبوصلة الإستراتيجية تتجلى في وضع رؤية مستقبلية مشتركة لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

قُسّمت مسودة البوصلة الإستراتيجية إلى ثلاثة مراحل. وقد تم العمل بها منذ مطلع صيف عام ٢٠٢٠ وأوكلت مهمة تنفيذها إلى مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية والذي بدوره عمل على دراسة التهديدات الخارجية للاتحاد الأوروبي. لقد كانت بمثابة الأساس للمرحلة الثانية ألا وهي إجراء تشاورات بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي التي بدأت في يناير/كانون الثاني ٢٠٢١ حول القضايا الأربع المتمثلة بـ : إدارة الأزمات والمرونة والإمكانيات والشراكة. تتمحور الوثيقة المكونة من ٢٨ صفحة والتي تم تقديمها في نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠٢١ والموزعة على خمسة فصول حول عناوين «العالم الذي نواجهه» و« الحماية» و«الأمن» و«الاستثمار» و«الشراكة» . تتيح المرحلة الثالثة والراهنة للدول الأعضاء الفرصة لتقديم اقتراحاتهم حول الإستراتيجية حتى مارس /أذار ٢٠٢٢ . أدت هذه الإستراتيجية إلى تعميق التعاون بين فرنسا وألمانيا وذلك في أعقاب إقناع برلين الرئيس إيمانويل ماكرون بتبني هذه الإستراتيجية خلال فترة تولي فرنسا رئاسة الإتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، وبالتالي يمثل العمل المشترك بين برلين وباريس الدافع الأكبر لـ البوصلة الاستراتيجية في أوروبا.

تحليل التهديدات

على الرغم من أن البوصلة الاستراتيجية لم تُبصر النور حتى الربيع القادم ، إلا أن المسودة تتضمن تغييراً جذريّاً فيما يتعلق بـ نظرة الاتحاد الأوروبي إلى العالم. مقارنةً بإتفاقيّة الإستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٦ ، والتي رسمت صورة للعلاقات الدولية بدت فيها «القوة الناعمة» للاتحاد الأوروبي أداة فعالة، وبدت فيها التغييرات الهيكلية واضحة المعالم. أصبحت «عودة سياسة القوة» مظهرا أساسيا في سياسة بروكسل الأمنية. ووفقًا للمسودة، لا تشتمل سياسة القوة الجديدة على الوسائل العسكرية التقليدية فحسب، بل تشتمل أيضا على كيفية التصدي لأشكال التهديد الحديثة، خاصة أزمة اللاجئين التي واجهت الاتحاد الأوروبي مؤخراً على حدوده الخارجية مع بيلاروسيا. مثل هذه التهديدات تجعل من الصعوبة بمكان التمييز بين الحرب والسلام. يتوجب على أوروبا التي تعاني من تراجع اقتصادي وديموغرافي في العالم، أخذ زمام المبادرة والعودة إلى الساحة الدوليّة بقوة في ظل هذه المتغيّرات المتسارعة.

إن مخاطر التهديدات مبنية على عاملين، فمن ناحية هنالك تنامي ظاهرة ثنائي القطب بين الولايات المتحدة والصين مما يدفع للمنافسة الدولية على أشدها في جميع المجالات. ومن ناحية أخرى ، هناك ظاهرة متعددة الأقطاب يحاول فيها عدد متزايد من الفاعلين توسيع مجال نفوذهم السياسي. وقد أدّى هذان العاملان إلى تغيير معايير السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، حيث تشهد الدول الأعضاء فترة منافسة إستراتيجية وتهديدات معقدة والتي باتت تؤثر على

أمن سكانها وتعزز التحولات الجيوسياسية، إضافة لحدوث الإضطرابات على حدود الاتحاد . لقد تعاظمت التهديدات وأصبح من الصعب التكهن باتجاهاتها. وهكذا ، في حين أن التشاركية لا تزال مهمة إلا إنها تزداد خطورة، وخاصة فيما يتعلق بـ اللقاحات والبيانات والمعايير التكنولوجية والتي تندرج في المرحلة الحالية ضمن أدوات للمنافسة السياسية.

كما و تعني هذه العودة إلى سياسة القوة وخاصة أن دولاً مثل الصين وروسيا وتركيا تسعى أيضا للعودة إلى أمجادها التاريخية وتوسعة نفوذها، بدلاً من الإلتزام بالقواعد والمبادئ المتفق عليها دولياً والعمل سويّة من أجل السلام والأمن الدوليين. في غضون ذلك، لم يقتصر فرض الهيمنة على المحيطات فحسب، بل تعداها أيضا إلى الفضاء الخارجي والمجال السيبراني . ينبغي على الاتحاد الأوروبي التأقلم مع التهديدات التي ترافق هذا النظام الحديث، خاصة من قبل المنافسون الجيوسياسيون . إن الهدف الأساسي هو تطوير الاتحاد الأوروبي وجعله أداة لتحقيق السلم الدولي.

هدف البوصلة الإستراتيجية

إن هدف البوصلة الإستراتيجية يتركز حول مراجعة جميع الأنظمة الإقليمية للنظام الدولي والتحديات الأمنية الخاصة لكلّ منها. وهي متجذرة إلى حد كبير في النهج التقليدي لـ سياسة الأمن والدفاع المشتركة. تهدف المؤسسات السياسية في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى القدرات العسكرية والتكنولوجية في المقام الأول إلى خدمة هدف إدارة الأزمات في محيط أوروبا. ويتبلور ذلك جلياً من خلال تشكيل قوّة عسكرية مشتركة قوامها خمسة آلاف فرد.

في المرحلة التالية من البوصلة الاستراتيجية يتم التطرق إلى التحديات الأمنية التي يتم إساءة وصفها على أنها «ضبابيّة » مثل : المعلومات مضللة والدعاية والتدخل في الانتخابات والهجمات الإلكترونية وغيرها. في هذه المرحلة ، يركز الاتحاد الأوروبي على تأمين الحماية لمواطنيه، وبالتالي، يتخذ الإجراءات الوقائية في سبيل ذلك أكثر مما هو متبع في الإستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي . ومع ذلك، تظل هذه الأمور ثانوية بالنسبة لمسار البوصلة الاستراتيجية و تكهنات السياسة.

ختاماً، تحض الوثيقة الاتحاد الأوروبي على تحمّل مسؤولياته تجاه أمنه عبر مواجهة التحديات على حدوده أو ما هو أبعد من ذلك. كما يشير مصطلح « الإستقلال الإستراتيجي» إلى خارطة طريق للمناقشات الأوروبية المستمرة على مدى السنوات الأخيرة.

أوجه القصور في المسودة

إن هدف البوصلة الإستراتيجية هو تحقيق إجماع حولها، حيث بإمكان دول الاتحاد الأوروبي مناقشة القضايا الشائكة حيال التهديدات التي تواجهها. في سياق الأمم المتحدة ، فإن « خيارات شجرة عيد الميلاد» لعمليات السلام معروفة جيداً، بيد أنها غير دقيقة وبحاجة إلى تركيز استراتيجي. بالقياس، يمكن الحديث عن «إستراتيجية شجرة عيد الميلاد» في ضوء البوصلة الاستراتيجية. و فيما يلي تحليل لأبرز أوجه القصور الأربعة في المسودة :

نقص الإرادة السياسية

لايزال الاتحاد الأوروبي غير قادر على منافسة القوى العظمى في ظل نظامه الداخلي الحالي وتصوره للسياسة الخارجية، حيث كان الغرض من تأسيس نظامه ليكون كمسودة مضادة لسياسات القوة العظمى الأوروبية في النصف الأول من

القرن العشرين. إنه نظام يشمل دول الاتحاد والتي لازالت تتخذ قراراتها بشأن سياستها الخارجية بالإجماع ، ولم تلجأ إلى إستخدام أدوات القوة الصارمة و المفرطة.

بناء على هذه المعطيات، من الغريب أن التوجه الحكومي الدولي للسياسة الخارجية لا يلعب أي دور على الإطلاق في البوصلة الاستراتيجية. وبالتالي ، كنقطة انطلاق سياسية وتحليلية، يمكن الإقرار بإنجازات أعضاء الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن، أو التأكيد على القيمة المضافة للتعاون في إطار سياسة الأمن والدفاع المشتركة، أو التأكيد على التحدي المتمثل في إنشاء الإرادة السياسية اللازمة للعمل المشترك.

وفي حال عدم القيام بذلك، فإن البوصلة الإستراتيجية ستتجاهل المشكلة الرئيسية للسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، ولا علاقة للعديد من المؤسسات القائمة والتي تم إنشاؤها مؤخراً من جانب الاتحاد الأوروبي أو ضعف القدرات العسكرية من جانب الدول الأعضاء في عدم كفاءة و فعالية سياسة الأمن والدفاع المشتركة. كما أن عدم إستغلال الفرص المتاحة من قبل دول الاتحاد الأوروبي نتيجة إفتقاره للإرادة السياسية، سينعكس على قدرته في الصمود بوجه التحديات التي يفرضها خصومه الجيوسياسيون. بشكل عام، تفترض البوصلة الاستراتيجية قدرة الاتحاد الأوروبي على التصرف في حالات الأزمات وتقترح إرادة سياسية ذات كفاءة وفعالية .

إعادة تصميم الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي

على المدى المتوسط، سيكون من المهم إعادة تصميم الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي بحيث يمكن لأغلبية الدول إتخاذ قرارات نيابة عن جميع الأعضاء دون المساس بالشرعية والدعم. تهدف الأفكار التي تم تطويرها في السنوات الأخيرة لهذا الغرض إلى تسريع إجراءات اتخاذ القرار. كان أحد الاقتراحات هو إدخال تصويت الأغلبية في السياسة الخارجية والأمنية، والآخر لإنشاء مجلس أمن أوروبي _ وكلا النهجين فشل حتى الآن في الحصول على دعم الأغلبية بين دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين.

كما أن واضعي البوصلة الاستراتيجية على علم بنقاط العجز حيث يتم الإشارة إليها من خلال الاعتبارات الخاصة بجعل سياسة الأمن والدفاع المشتركة أكثر مرونة واستخدام المادة ٤٤ من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ووفقًا لهذه المادة، يجوز للمجلس بالإجماع «أن يعهد بتنفيذ مهمة ما إلى مجموعة من الدول الأعضاء التي ترغب في ذلك ولديها القدرات اللازمة لمثل هذه المهمة». أولاً، يتعين على الدول الأعضاء أن تتفق على السيناريوهات التي تريد أن تسمح لها بمرونة هذه المعاهدة المتمثلة بـ سياسة الأمن والدفاع المشتركة. كانت المقترحات بشأن ذلك مطروحة على الطاولة منذ عام ٢٠١٥. إذا تم تطبيق المادة ٤٤ من معاهدة الاتحاد الأوروبي بنجاح، فيمكن أن توفر حافزاً قوياً على المدى المتوسط لتشكيل قوة موحدة والتعاون في مجالي الصناعة والدفاع بين دول الاتحاد الأوروبي وإجراءات اتخاذ القرار في سياسة الأمن والدفاع المشتركة. ومع ذلك، لا يزال من غير المؤكد ما إذا كان هذا سيوفر للاتحاد الأوروبي طريقة لتولي دور مستقل في السياسة الأمنية والدفاعية بين القوى الكبرى.

عدم تحديد الأولويات والطموح

لقد عرقلت قضيتان مترابطتان من أداء البوصلة الاستراتيجية لوظيفتها الحيوية، وهي توفير التوجيه الإستراتيجي للسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي على المستويين الداخلي والخارجي.

القضية الأولى ،

لم يتم تحديد أولويات السياسة الأمنية بوضوح في الوثيقة. حيث إنها اقتصرت فقط على ذكر التنافس بين الولايات المتحدة والصين والتعددية القطبية للنظام الدولي باعتبارهما أكبر التحديات. ومع ذلك ، لم يتم التطرق إلى ما هو أبعد من ذلك من ناحية السياسة الأمنية. وفي هذا الصدد، هنالك أسئلة بحاجة إلى أجوبة مثل: ما هي عواقب هذا التغيير في أولويات السياسة الأمنية لواشنطن؟ و ما هي عواقب التصعيد العسكري حال إندلاع صراع بين الصين والولايات المتحدة ؟ ما هو موقف الاتحاد الأوروبي في حال أقدمت واشنطن على سحب قواتها بشكل كبير في ضوء هذه الأولوية؟

القضية الثانية،

تشير الوثيقة بإسهاب إلى قدرات الاتحاد الأوروبي الحالية لإدارة الأزمات والتي لم يتم إنشاؤها بعد، لكنها تتجاهل مسألة مستوى الطموح للعمليات العسكرية المحتملة : ما المقصود بـ الانتشار السريع لقوات الاتحاد الأوروبي والبالغ عددها ٥٠٠٠ جندي ؟ لا تعطي البوصلة الاستراتيجية أية إجابات واضحة عما إذا كان سيتم نشرهم في عملية إخلاء قصيرة المدى ، كما حدث في كابول في أغسطس/آب ٢٠٢١ ؛ أو في عملية استقرار طويلة الأمد، كما هو الحال في منطقة الساحل؛ لفرض منطقة حماية للمدنيين في بلد يعاني من حرب أهلية؛ أو لعمليات حفظ السلام على النحو المحدد من قبل الأمم المتحدة ، على سبيل المثال لا الحصر أربعة سيناريوهات محتملة لنشر هذه القوات.

وتتضح هذه المشكلة أكثر عندما يتم تحويل التركيز بشكل بعيد عن إدارة الأزمات ويتم التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي مهمته تنحصر فقط في الرد على الأعمال العدوانية والخبيثة ضد إحدى دول الأعضاء وفقا للمادة ٤٢ الفقرة (٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي . وبناء على ذلك ، توسع البوصلة الاستراتيجية من مهام سياسة الأمن والدفاع المشتركة بشكل أكبر عبر إضافة رد عسكري على الهجمات المسلحة التي تطال أراضي دولة عضو بالإضافة إلى الإلتزام بتقديم الدعم العسكري الغير محدود.

يصبح الأمر أكثر إرباكًا عندما يتم إدراج محاولات مختلفة والتي من شأنها التأثير على السيادة السياسية للاتحاد وأعضائه من الخارج بوسائل غير عسكرية. ولعل التساؤلات التي ستثار عن هذا الموضوع بالتأكيد فيما إذا كانت مواجهة مثل هذه التهديدات يجب أن تكون من أولوية سياسة الأمن والدفاع المشتركة. وهل الاتحاد الأوروبي أكثر قدرة على مواجهة هذه التحديات من الدول الأعضاء المنضوية ضمنه أو المنظمات الدولية الأخرى؟ . دون تحديد أولويات واضحة، فإن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي سوف تكون عقيمة « ظاهرها يكذّب ما في داخلها» على الرغم من توفر الإمكانيات.

الافراط في إضفاء الطابع المؤسسي ونشر المسؤولية

يتعزز الانطباع بوجود شرخ في سياسة الأمن والدفاع المشتركة نتيجة للكم الهائل من المشاريع الجديدة التي حددتها البوصلة الاستراتيجية. بحلول عام ٢٠٣٠، يتعين على الاتحاد الأوروبي تنفيذ أكثر من ٤٠ هدفًا في مجالات «العمل» و «الأمن» و «الاستثمار» و «الشراكة» . وفقًا لخارطة الطريق الطموحة هذه، سيتم بناء قدرة الانتشار السريع للاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٥ ، وسيتم تعزيز هياكل القيادة ، كما سيتم تسهيل إجراءات اتخاذ القرار لنشر مهام وعمليات سياسة الأمن والدفاع المشتركة، بحيث يمكن من خلالها اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر مرونة. كما وينبغي

تعزيز التضامن بين أعضاء دول الاتحاد الأوروبي من الناحية المالية التي تنشر قوات في الخارج _ بغضّ النظر عما إذا كانت تحدث في إطار الاتحاد الأوروبي أو في إطار تحالف خاص بقيادة أوروبا _ و كذلك الدول الغير مستعدة للقيام بذلك.

ولعل ما يبرز قوة مسودة البوصلة الاستراتيجية هو الإقرار بأن سياسة الأمن والدفاع المشتركة لم يتم دعمها بشكل كاف من قبل الدول الأعضاء، فضلاً عن عدم إبداء أي نوع من التضامن فيما بينهم. لفترة طويلة، افتقرت الدول الأعضاء إلى مثل هذه الشفافية. ومع ذلك، في الوقت نفسه، لا تزال البوصلة الإستراتيجية على طريق التطوير التدريجي لبرنامج سياسة الأمن والدفاع المشتركة. تُظهر العديد من الأمثلة أن هذا المسار الذي سلكته الدول الأعضاء لم ينجح حتى الآن، فعلى سبيل المثال، فقد كان تنفيذ التعاون المنظم و الدائم (بيسكو) بطيئًا. منذ إطلاقها في ديسمبر /كانون الأول ٢٠١٧، اتفقت دول التعاون المنظم والدائم (بيسكو) على ما مجموعه ٦٠ مشروعًا موزعة على أربعة مراحل تسعى من خلالها سد الثغرات فيما يتعلق بقدراتها في سياسة الأمن والدفاع المشتركة. في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠، خضعت المشاريع التي تم الإعلان عنها بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠ لمراجعة استراتيجية. كانت النتيجة واقعية: في أحسن الأحوال ، من المرجح أن يتم تنفيذ ثلث المشاريع فقط. علاوة على ذلك، لم تُظهر الدول الأعضاء حتى الآن سوى القليل من الجهد لترجمة التماسك المتصور عبر الوثائق بين المراجعة السنوية المنسقة للدفاع والتعاون المنظم و الدائم (بيسكو) وصندوق الدفاع الأوروبي إلى واقع عملي، وبالتالي السماح بمزيد من أشكال التضامن ما بين دول الإتحاد الأوروبي.

مخاوف من تعثر المشاريع الجديدة

إن الطموح العسكري الضعيف والافتقار المستمر إلى الإطار السياسي للعمل يؤديان إلى إثارة المخاوف من أن يؤدي تعثر المشاريع الجديدة المدرجة ضمن البوصلة الإستراتيجية إلى تراجع سقف توقعات الشركاء الدوليين للاتحاد الأوروبي. من المسؤول عن تنفيذ هذه الإجراءات الجديدة ؟ من الذي سيحدد وفي أي شكل وفي أي وقت ستجري الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مناورات عسكرية؟ هل سيشارك جميع الأعضاء في تخطيط المناورات وتنفيذها؟ أين سيكون مقر «الأدوات» الجديدة في هذه الاستراتيجية؟

تعلق البوصلة الاستراتيجية كل آمالها على الاجتماعات السنوية بين الممثل السامي ووزراء دفاع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. كما إن هذه الاجتماعات ستعمل على تقييم حالة تنفيذ مبادرات الدفاع المعتمدة منذ عام ٢٠١٦. في حال بقي هذا النهج على حاله، فمن المرجح أن تشجع البوصلة الإستراتيجية مزيداً من البيروقراطية في سياسة الأمن والدفاع المشتركة ونشر المسؤولية عن مزيد من عمليات التطوير والتنفيذ. علاوة على ذلك، سيؤدي ذلك إلى تخلف لسياسة الأمن والدفاع المشتركة عن العدد المتزايد من الإجراءات والمبادرات التي تتحمل مفوضية الاتحاد الأوروبي مسؤوليتها. في وقت مبكر من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، قدمت المفوضية خطة عمل دفاعية تهدف إلى تطوير وتوسيع سياسة الأمن والدفاع الأوروبية من خلال دمج السياسات الصناعية والمشتريات والبحثية المتعلقة بالدفاع للدول الأعضاء. ومن بين المشاركين في هذه الخطة «المديرية العامة لصناعة الدفاع والفضاء» و «المديرية العامة لشبكات الاتصالات والمحتوى والتكنولوجيا» التي تم تأسيسهما في عام ٢٠٢٠. وفي الوقت الذي تم تكليف المديرية العامة لصناعة الدفاع والفضاء بضمان القدرة التنافسية والابتكار في صناعة الدفاع الأوروبية وتنفيذ برنامج الفضاء الأوروبي، تقود المديرية العامة لشبكات الاتصالات والمحتوى والتكنولوجيا سياسة الاتحاد الأوروبي بنجاح في مجالات السوق الرقمية الموحدة ، والأمن السيبراني، والعلوم الرقمية، والابتكار.

وبهذه الطريقة تحاول المفوضية، من ناحية، التحايل على قيود سياسة الدفاع الأوروبية والتحفظات الحالية لبعض الدول الأعضاء ضد المزيد من التعاون والتكامل وتبرير مقترحاتها التشريعية بالمفاهيم الداخلية المتعلقة بالسوق. ثانياً، تسعى إلى تحويل تركيز سياسة الأمن والدفاع الأوروبية من مجال سياسي تهيمن عليه الدول الأعضاء إلى مجال دولي. يتوجب على الحكومة الألمانية الجديدة الآن أن تدرس بشكل نقدي ما إذا كان هذا التحول في توجه سياسة الأمن والدفاع المشتركة _ أي الابتعاد عن إدارة الأزمات نحو المرونة والسيطرة المستقلة على الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي _ يتماشى مع أولوياتها وما إذا كانت تفضل نقل الكفاءات في مجال السياسة.

الإستقلالية مقابل الشراكة

حسب البوصلة الإستراتيجية لكي يصبح الاتحاد الأوروبي مصدراً للأمن الدولي، ينبغي عليه تطوير شراكاته. ففي الفصل الرابع، تشير الوثيقة من ناحية إلى أن الشركاء سيستفيدون من قوة الاتحاد الأوروبي. و من ناحية أخرى، يمكن للشركاء أن يكونوا عنصرا مفيدا للاتحاد الأوروبي في دعم التعددية وفرض القواعد والمعايير الدولية والمساهمة في السلم والأمن الدوليين . على غرار تحليل التهديد في البداية، تأخذ الوثيقة نظرة شاملة للعالم من هذا المنظور ، وتعد بأشياء كثيرة دون الكشف عن الأولويات الإستراتيجية.

من المفترض أن يكون أساس كل هذه الجهود هو الفهم المشترك لنهج متكامل عندما يتعلق الأمر بحل الأزمات وبناء القدرات الأمنية والدفاعية. بيد أن أهداف هذه العلاقات المشتركة تبقى عامة إلى حد كبير. وقبل كل شيء، لا يزال من غير الواضح السبب في افتراض هذا الشكل من الشراكات أن يساعد الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الديناميكيتين المذكورتين أعلاه أو في زيادة سيادته الاستراتيجية.

ومن ناحية أخرى، تتسائل الدول الأعضاء حول الفائدة المرجوة من البوصلة الإستراتيجية وطبيعة علاقتها وتعاونها في ظل هذا الاتحاد . وهل سيقف الاتحاد الأوروبي إلى جانبهم بشكل فعلي أو من خلال تقديم الأسلحة في حال نفذت كيانات إرهابية هجمات ضد مؤسسات الدولة أو البنية التحتية الحيوية، وما هو موقف الاتحاد في حال سعي دول أخرى إلى تدمير النسيج الإجتماعي من خلال حملات التضليل الممنهجة، كذلك ما هو موقفه في حال تم إغلاق طرق التجارة أو مراكز النقل، أو ما الذي سيحدث اذا ما إنتهكت معاهدات نزع السلاح وسلامة أراضيها ؟ هل المناورات العسكرية التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، على سبيل المثال ، كافية لضمان مكانة الاتحاد الأوروبي كمصدّر للأمن للعالم في الوقت الحالي ؟

ومن الناحية السياسية، فإن النقطة الأكثر حساسية أثناء صياغة مسودة البوصلة الإستراتيجية هو الخلافات بين دول الإتحاد الأوروبي بشأن علاقة سياسة الأمن والدفاع المشتركة بمعاهدة حلف الناتو، وبالتالي مع الولايات المتحدة. وحسب مسودة الوثيقة فإنها لا تتعارض مع مبادئ حلف الناتو. كما وينبغي تطوير آفاق التعاون و تبادل المعلومات فيما بين دول الاتحاد بشكل أكبر . وهذا من شأنه أن يمكّن الاتحاد الأوروبي و الناتو من إجراء تدريبات مشتركة. وفي سياق متصل، دعت البوصلة الإستراتيجية إلى « تقليص التبعيات الإستراتيجية وزيادة سيادة الاتحاد التكنولوجية». ربما لهذا السبب، لم تتطرق الوثيقة إلى كيفية تطوير آفاق التعاون مع الناتو فيما يتعلق بتصميم الأسلحة وشرائها. علاوة على ذلك، لم تتطرق البوصلة الإستراتيجية إلى الجمود الذي ساد العلاقات بين المنظمتين لسنوات. بالنظر إلى الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جون بايدن، وهي أول إدارة أمريكية تدعم تطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وإعطائها

مزيداً من الاستقلالية، فإن البوصلة الاستراتيجية تصبح بمثابة فرصة ضائعة هنا.

على النقيض من ذلك، تبدو حكومة المستشار أولاف شولز مشككة إلى حد ما في جهود إستقلالية أوروبا وتعتمد على ما هو واقعي. على سبيل المثال، تنص اتفاقية التحالف بشكل واضح على أن الشراكة عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة هي ركيزة أساسية لسياسة الأمن الألمانية. تدعو الحكومة الجديدة إلى تجديد وتنشيط العلاقات عبر الأطلسي من أجل استقرار النظام الدولي القائم، ومواجهة الأنشطة الاستبدادية، وتكثيف التعاون مع الدول الشرقية والجنوبية للاتحاد الأوروبي. لا يبدو هذا بمثابة إعادة توجيه إستراتيجي للسياسة الأمنية الألمانية في ظل السيادة الاستراتيجية الأوروبية.

المنظور الفرنسي

في يناير /كانون الثاني ٢٠٢٢، بدأت مراجعة البوصلة الاستراتيجية باجتماع لوزراء الخارجية والدفاع في الاتحاد الأوروبي في بريست. ستستغل فرنسا ذلك لوضع بصمتها في الوثيقة حتى اعتمادها من قبل المجلس الأوروبي في مارس/أذار ٢٠٢٢. حتى في نسخة مسودة نوفمبر/تشرين الثاني، تمكنت باريس من ضمان أن سياسة الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي تتجاوز إطار معاهدة سياسة الأمن والدفاع المشتركة. يمكن ملاحظة ذلك في الفقرات الخاصة بسياسة الفضاء والأقمار الصناعية، والتي تستخدمها باريس لتوجيه تمويل الاتحاد الأوروبي إلى صناعتها الفضائية. ووفقًا للوثيقة، تمكّن التحالفات الأوروبية أيضاً المطالبة بنفقاتها للبعثات العسكرية من خلال التكاليف العامة للاتحاد الأوروبي في المستقبل. منذ عام ٢٠١٧، تعمل باريس أيضا على إعطاء شكل ملموس للالتزام بتقديم المساعدة وفقا للمادة ٤٢ الفقرة ٧ من قانون الاتحاد الأوروبي.

في الصيغة المقبلة للنسخة النهائية، من المرجح أيضا أن تصر باريس على وضع جداول زمنية طموحة للقدرات الاستراتيجية الأساسية. علاوة على ذلك ، كانت حكومة ماكرون تدفع منذ فترة طويلة نحو مستوى من الطموح في السياسة الأمنية والدفاعية من شأنه أن يسمح للاتحاد الأوروبي بتحصين نفسه وجواره ضد محاولات أطراف ثالثة لممارسة نفوذ سياسي واستراتيجي ، وهو ما سيمكنه من القيام بذلك متابعة مصالحها بمصداقية حتى في المناطق البعيدة مثل المحيطين الهندي والهادئ.

التوصيات

يتوجب أن تستغل الحكومة الألمانية الجديدة الفرصة وتحقق أقصى إستفادة أثناء مراجعة البوصلة الاستراتيجية بحلول مارس/أذار ٢٠٢٢. وعلى وجه التحديد ، يجب أن تستخدم المفاوضات من أجل:

- المطالبة في وضع خارطة طريق واضحة للوثيقة. قد تبدو هذه التوصية غريبة، ولكن الأكثر غرابة هو أن البوصلة الاستراتيجية، بعنوانها الذي يدمج مفهومين بشكل غير مباشر (الاستراتيجية تحدد الأهداف ووسائل تحقيقها؛ فيما تساعد البوصلة فقط في إيجاد الطريق من نقطة إلى أخرى) ، ومن غير الواضح ما هو مفترض أن يكون حيال: اشتقاق سياسة خاصة بمجال معين من الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، أو برنامج عمل لمؤسسات بروكسل حتى عام ٢٠٣٠، أو إشارة إلى بقية العالم فيما يتعلق بأهداف السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي ؟

❋❋الضغط من أجل توضيح النطاق الإقليمي للبوصلة الإستراتيجية أو تحديد الأولويات وفقًا لذلك. وفي حال التمعّن فيما ذكرته الوثيقة من التهديدات كذلك نظام الشراكة، لابد من أخذ انطباع بأن الاتحاد الأوروبي يوفّر الأمن ومصدر ملهم للعالم. ومع ذلك، فإن الاستنتاجات التنفيذية لا تدع مجالاً للشك في أن تركيز الوثيقة واقعي على الجوار الأوروبي. وبهذه الطريقة، سيثير الاتحاد الأوروبي توقعات خاطئة فيما بينه وبين الآخرين: في حين أن لديه مصالح عالمية، فإنه لن يكون قادرًا على التصرف بشكل مستقل في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالسياسة الأمنية.

❋❋أيضًا من حيث الوظيفة، يجب الدفع باتجاه تحديد الأولويات. لم يتضح بعد ما هو التحدي الأمني المركزي ، في رأي الدول الأعضاء، في السنوات القادمة، والذي يجب أن تكون الخطط المتجانسة و المناسبة موجهة إليه في المقام الأول، وما هي متطلبات المقدرة التي يمكن اشتقاقها منها. هل هي في الغالب إدارة الأزمات في الأطراف الأوروبية، أو الحماية من الإرهاب الإسلامي أو الدفاع ضد المعلومات المضللة والهجمات الإلكترونية؟ يجب أن تستند المراجعة النقدية للعديد من المشاريع الواردة في المسودة إلى هذه الخطوة. إن التركيز على المشاريع الاستراتيجية الأساسية من شأنه أن يعزز مصداقية الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن الدولي.

❋❋التطرق إلى آراء أعضاء الإتحاد الأوروبي وتوقعاتهم بشأن الدور الأمني للولايات المتحدة في أوروبا. لعل اكثر أمر سلبي في مسودة البوصلة الإستراتيجية هو افتراضها أن التنافس بين النظامين الصيني الأمريكي هو المحدد لسياستها الأمنية الخاصة، بيد أنها تتعامل مع دور الولايات المتحدة بطريقة المماطلة . هل يتوقع أعضاء الاتحاد الأوروبي استمرار انحسار مستوى المشاركة الأمنية الأمريكية في أوروبا، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة في أواخر عام ٢٠٢٤، أم أنهم يتوقعون استمرار السياسة الأمريكية تجاه أوروبا؟ ينبغي التركيز على ذلك خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

❋❋ أن تحدد لشركائها في الاتحاد الأوروبي ما يعنيه مستوى الطموح المصاغ بإيجاز ولكن بعيد المدى في اتفاق التحالف بشأن التكامل الأوروبي (مزيد من التطوير للاتحاد الأوروبي ليكون دولة أوروبية فيدرالية) في مجالي الأمن والدفاع. هل من الممكن أن تتخذ ألمانيا المزيد من الخطوات نحو تكامل أعمق هنا، على الرغم من حقيقة مفادها أن اتفاق التحالف لا يعالج مسألة إنشاء جيش أوروبي؟ وينبغي لبرلين أيضاً أن تغتنم هذه الفرصة لإضفاء الطابع السياسي على البوصلة الإستراتيجية وأن تحدد الملامح النهائية لمجال سياسة الاتحاد الأوروبي هذه .

❋❋❋أخيرًا، يتوجب على الحكومة الألمانية تقديم وثيقة تنفيذية بشأن الاستنتاجات الألمانية من البوصلة الاستراتيجية في أوائل صيف ٢٠٢٢. وبهذه الطريقة، يمكنها أن تبرهن للعالم الخارجي جديتها في استخلاص النتائج لتخطيط سياستها الأمنية الخاصة بها لصالح الاتحاد الأوروبي. كما إنها عازمة داخلياً على منح البوصلة الاستراتيجية طابعاً استراتيجياً حقيقياً للسياسة الألمانية.

❋ترجمة: المركز الكردي للدراسات

فوزي سُليمان:

طَبيعةُ الصّراعات الدّوليّة واتّجاهاتها

توالت الأحداث خلال الفترة المنصرمة، وخصوصاً مع بداية العام ٢٠٢١، وتشابكت لدرجة جعلت المتتبّع لها تختلط عليه الأوراق ويتوه في دهاليز الفوضى العارمة التي تجتاح العالم ككُلّ، والتي يفضّل الكثيرون تسميتها بـ(الفوضى الخلاقة...!).

بادئ ذي بدء لا يختلف اثنان على أنّ أغلب الصراعات العالميّة تتمحور حول السّوق ومصادر استمرارها وديمومتها، وبطبيعة الأحوال السَّيطرة عليها حتّى ولو على حساب الأمم الأخرى، وهي كذلك على الأغلب، ومع كُلّ أسف أضحى ذلك من البديهيّات أو المسلّمات.

ويمكننا هنا الاستشهاد بمقولة ونستون تشرشل – الفظّة – والتي في الوقت عينها تلخّص حقيقة السّياسة العالميّة ككُلّ: "ليس هناك أصدقاء دائمون،ولا أعداء دائمون، إنّما هناك مصالح دائمة". فهذه المقولة تُعبّر عن حقيقة التوجّهات العالميّة الجديدة –القديمة والتي بدأت فعليّاً ترسم ملامح المرحلة المقبلة وتتّضح خلال قمّة G٧ الصناعيّة والتي تَمَّ إلحاقهامباشرة بقمّة للناتو، حيث أكّدَ فيها الرّئيس الأمريكيّ على رصّ الصفوف

لمواجهة العدوّ الرّوسيّ والصّينيّ.

وبغضّ النّظر عن تقليديّة انعقاد هكذا قمم، إلا أنَّ القمّتين الآنفة الذّكر عُقِدَت لتوجّه رسائل بعينها ليس إلى روسيّا والصّين فحسب؛ بل إلى العالم أجمع، ألا وهي أنَّنا مقبلون على تغييرات جذريّة في شكل وجوهر العلاقات وحتّى التكتّلات الكلاسيكيّة المعروفة، العسكريّة منها والاقتصاديّة، ليتّجه العالم نحو الانقسام إلى أقطاب متعدّدة وفي جوهرها متناحرة حتّى ضمن القطب الواحد، وذلك يعكس حقيقة الأزمة التي تعصف بالعالم.

إنَّ دلالات الأزمة بدأت مع انسحاب بريطانيا من الاتّحاد الأوروبيّ. ليس هذا فحسب؛ بل وصلت الأمور إلى درجة نشوب الحرب والتي كانت قاب قوسين وأدنى بين أعضاء الحلف الواحد؛ أي حلف النّاتو،فالخلافات بين اليونان وتركيّا، وتركيّا وفرنسا، وفرنسا وبريطانيا وأمريكا، وفرنسا وإيطاليا، ماهي إلاتعبير مكثّف لعمق الأزمة العالميّة والتي انعكست إلى ساحات أخرى لتصفيتها فيما بينها.

وبمعنى أدقّ؛نقلت تلك الصراعات نحو ساحات أخرى – الشّرق الأوسط والأدنى وأفريقيا – وفي الوقت عينه التوجّه نحو تحالفات جديدة، وتحالف (أوكوس) المُستحدث بين أستراليا وإنكلترا والولايات المتّحدة الأمريكيّة في مثلّث المحيطين الهندي والهادئ ما هو إلا خيرُ مثالٍ على ذلك، والذي يُعتقد بأنَّ كُلاً من الهند واليابان وقوى أخرى سيتجّهون نحو الانضمام له وأخذ مكان لها ضمنه، ووصفه العديد من المراقبين بأنَّه حلف عسكري، وان لم يكن بديلاً في الوقت الحالي عن النّاتو فهو رَديفٌ له..!.

إذاً فالأحداث على الأرض كُلُّها تُنذر بالتّصعيد، وفي كافّة المجالات الاقتصاديّة والسّياسيّة والعسكريّة،وذلك للحدِّ من طموحات القوى النّاشئة التي تبحث لها عن موطئ قدم في الأسواق العالميّة، وفي الكثير من المواقع تَمَّ اقتحام الفضاءات التقليديّة للقوى المُهيمنة في العديد من الدّول، وحتّى بين الأصدقاء ذاتهم تَمَّ تجاوز ما هو مُتعارف عليه بالنّسبة لمناطق النّفوذ. فتحوّل الصفقة الفرنسيّة للغوّاصات مع أستراليا لصالح أمريكا وإنكلترا، يؤكّد مقولة "ونستون تشرشل"، والتي وصفته فرنسا بأنَّها "خيانة" لها، وتؤكّد مرّةً أخرى أنَّ التّوازنات القديمة وخاصّة بعد الحرب العالميّة الثّانية لم تَعُدْ صالحةً، أو على الأقلّ لم تعد مجدية لمواجهة المتغيّرات العالميّة، وخصوصاً بعد المستوى الذي وصلت إليه الصّين من تطوّرٍ، وفي كُلّ المجالات، والتي يعتبر اقتصادها من أقوى الاقتصاديّات في العالم.

> **"أغلب الصراعات العالمية تتمحور حول السوق ومصادر استمرارها"**

وكذلك الأمر بالنّسبة إلى روسيّا التي استطاعت بشكل من الأشكال – وخصوصاً في المجال العسكريّ – ترميم ما تمخّض عن انهيارالاتّحاد السّوفياتي، لتتّجه مرَّةً أخرى إلى فرض نفسها في العديد من الملفّات.

وإذا ما أخذنا التوجّهات العلنيّة للقوى (الصديقة...!) نحو الأسواق الشّرقيّة المحظورة أمريكيّاً وغربيّاً كامتلاك تركيّا لمنظومة الصّواريخ "S – ٤٠٠" الرّوسيّة ومناطحتها لأسيادها في البحر المتوسّط وليبيا وقبرص وأفريقيا،

يُفسّر التشنّجات في الخطاب الفرنسيّ – التركيّ، فالأمر ليس كما يَتُمُّ التَّرويج له، من قبيل تحويل كنيسة آية صوفيا إلى مسجد، أو مسألة مساندة فرنسا بهذا الشكل أو ذاك لقوّات سوريّا الدّيمقراطيّة، أو مسألة الاعتراف بمجازر الأرمن، بل إنَّ الأمر يتعدّى ذلك، وذا أبعادٍ أكثر عمقاً.

فتركيّاتمدّدت خلال العقد المنصرم إلى ساحات تُعَدُّ امتداداً للمصالح الفرنسيّة، معتمدة في ذلك على التنظيمات الإسلاميّة المتشدّدة كمنظّمات القاعدة والإخوان المسلمين، مستخدمة إيّاها مطيّة في تحقيق أهداف ذات أبعاد طورانيّة استعماريّة بحتة، وكُلّ هذه التطوّرات مرتبطة بشكل وثيق مع قـرب انتهاء مئة عام على اتّفاقيّة لوزان المشؤومة، والتي تُعَدُّ تركيّا من أكثر الدّول التي تحيا فوبيا هذه الاتّفاقيّة، والتي كانت على حساب تهميش وإنـكـار حقوق شعوب بأكملها.

كما أنَّ ريادة تركيّا المعسكر "السُنّيّ" – إن صحّ التعبير – قادها إلى تعميق الخلافات والشّروخ بينها وبين دول المنطقة، وخاصّة السُّعوديّة، التي تعتبر نفسها القائدة التَّقليديّة لهذا المعسكر، وبلا منازع. فإن اقتنعنا بأنَّ تركيّا تلعب دوراً "وظيفيّاً" في خلق الصراعات في المنطقة، بناءً على نظريّة "الفوضى الخلاّقة"،ولكنّها دون شكّ سترتدُّ عليها سلباً، وفق مقولة إنَّ "طبّاخ السمِّ ذائقٌ له دون بُدّ".

فالأزمات المتلاحقة الاقتصاديّة والمجتمعيّة التي تمرّ بها تركيّا، إنّما تعكس في حقيقتها جوهر الدّور الذي تضطّلع به خارجيّاً.

فتدخّلها السّافر في سوريّا واحتلالها لأجزاء واسعة من أراضيها، إنَّما عمّقت من أزمة النّظام التركيّ،وليس كما يتصوّرها البعض أنَّ تركيّا صدّرت أزماتها إلى الخارج. وإن كانت تبحث عن مساحات إضافيّة من الجغرافيّة السّوريّة والشَّرق أوسطيّة لتنفيذ مشروعها الطورانيّ "الميثاق الملّي"، فإنَّها في ذات الوقت مُحاطة بكم هائل من الجيران الأعداء، ما يستحيل تنفيذ مشروعها، خاصّةً بعد أن أثبتت الأيّام فشل الإستراتيجيّة التي طرحها هُدْهُدُ السّياسة الخارجيّة التركيّة السّابق أحمد داود أوغلو "سياسة تصفير المشاكل"، لتنقلب إلى صفر حلفاء. فـي حين أنَّ المراوغة التركيّة بين القُطبين "الأمريكيّ والرّوسيّ"، لم يَعُدْ لها جدوى، خاصّة أنّنا بدأنا نشهد ارتـــدادات هذه السّياسة عليها سلباً، من خلال التَّصعيد الرّوسيّ ضُدَّهافي سوريّا، مقابل تدخّل تركيّ مباشر في أوكرانيا، والتي تعتبرها روسيّا أنَّه يمسُّ "الأمن القوميّ الرّوسيّ"بالدّرجة الأولى.

> **دلالات الأزمة بدأت مع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**

فرُغم إيحائها – أي تركيّا – بأنّها تسعى إلى إعادة تدوير (أمجاد...!) الإمبراطوريّة العثمانيّة البائدة، والتي هي ضربٌ من ضروب الخيال والمستحيل، إلا أنَّ الحقيقة هي أنَّها تحاول بشتّى السُبُل الحفاظ على الأمور كما هي عليها، أو كما جاءت في سايكس بيكو، وهذا الأمر أيضاً أصبح في خبر كان.

فالتطوّرات على أرض الواقع تنبئ عكس ذلك. فتركيّا أقحمت نفسها في وضع لا تُحسد عليها. فرغم سياسة الابتزاز المَقيتة التي تتبنّاها في أكثر من ملفّ، وخصوصاً

في ملفّ المُهجّرين، ضُدَّ أوروبا، وكذلك ابتزاز أمريكا في مسألة أنَّها ستتوجّه نحو المعسكر الآخر، وبالإضافة إلى أطماعها التوسُّعيّة في أكثر من ساحة، وخصوصاً دول البلقان وآسيا، جعلتها في عزلة دوليّة تامّة ومعرَّضة لكافّة الاحتمالات؛ أفضلها هي انتكاسات على الصُعُد كافّةً، وتحجيم قدراتها في أطر ضيّقة ومحدودة، وعدم لعب دورٍ يتجاوز الدَّور المنوط والمرسوم لها.

وهذا ما نشهده فعليّاً على أرض الواقع، وذلك يُثبِت أنَّ تركيّا فقدت مكانتها ودورها المعروف كمخفر متقدّم لحلف النّاتو وخصوصاً بعد الحرب العالميّة الثّانية، وجاءت الضربة القاضية لها مع فشل وهزيمة تنظيم الإخـــوان المسلمين وسياساته البعيدة عن روح العصر في أكثر من ساحـة، مصر وتونس والـمـغـرب والـسّـودان، والـتـي كانت بالنّسبة لتركيّا بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير.

وتـأتـي إيـران أيضاً على رأس أولويّات القوى المتناحرة، لما لها من مكانة جيوسياسيّة واقتصاديّة، وخاصَّة أنَّها قطعت أشواطاً مُهمّة في عمليّات تخصيب اليورانيوم. ورغم اتّجاهها مؤخَّراً نحو منظّمة شنغهاي، إلا أنَّها هي الأخرى تواجه ملفّات عديدة، داخليّة وخارجيّة.

ولا يخفى على أحد اعتمادها المطلق على النَّزعة المذهبيّة في توجّهاتها السّياسيّة، وهي ليست أفضل حالاً من تركيّا، فهي الأخرى عملت على تصديرأزمتها الدّاخليّة نحو الخارج، وهي في ذات الوقت معرّضة لدخول نزاعات قد تأتي على الأخضر واليابس،خصوصاً بعد الانسحاب الأمريكيّ من أفغانستان الذي أبقى الأبواب مُشرَعَةً أمام تطوّرات على أكثر من صعيد، والحشود العسكريّة الإيرانيّة على تخوم أذربيجان والتوتّر الحاصل فيما بينهما رغم التَّصريحات المغلّفة بـ"الطبيعيّة"، إلا أنَّها في حقيقة الأمر بمثابة دقّ طبول الحرب، وكُلّ المؤشّرات تشير إلى أنَّ الخاسر الوحيد فيها ستكون إيران.

بناءً على ما تقدّم، يتبادر إلى أذهاننا ما ستؤول إليه الأمور...؟!

وأين هو الحَلُّ في هذا السّرد الدّراماتيكيّ...؟!

في هذه النُّقطة بالذّات يتطرّق عبد الله اوجلان إلى أنَّ "توزيع القوّات والإمكانات في ساحات عديدة من العالم؛ لا يُعبّر عن القوّة والسَّيطرة، بل على العكس يُعبّر عن عمق الأزمة والوهن".

> **لا بد من تغييرات جذرية في السياسات العالمية وإيجاد الحلول للقضية الكردية**

والـمـلـفّـات في مجمل السّياسات آنفة الذّكر، تشير إلى توجّه جميع الـقـوى نحو التَّصعيد والعسكرة والاستحواذ على الأسلحة بشكل مُرعب جـدّاً. ورغم فشل سياسة القطبين، وكذلك القطب الواحد؛فإنَّه من الحتميّ أيضاً أنَّ سياسة الأقطاب المتعدّدة ستفشل.

وعلى هذا الأساس لا بُدَّ من تغييرات جذريّة في مجمل السّياسات العالميّة، والتوجّه نحو إنقاذ كوكبنا الذي تعصف به الأوبئة والتغييرات المناخيّة التي تُهدّد الحياة بعينها، وإيجاد الحلول العادلة لقضايا الشُّعوب؛ وعلى رأسها قضيّة الشَّعب الكُردستانيّ.

*الشرق الاوسط الديمقراطي

www.**marsaddaily**.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk